الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE 8 MAI 1945-GUELMA
Faculté : des lettres et des langues
Département de langue et littérature Arabe



جامعة 8 ماي 1945 قالمة
الآداب واللغات
قسم اللغة و الأدب العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير

التخصص: علوم اللسان

آراء ابن مضاء القرطبي النحوية في كتابه (الرد على النحاة) وأثرها في دعاة التيسير المحدثين

مقدمة من قبل الطالبة:
مريم حلاسي

إشراف الأستاذ الدكتور:
بلقاسم بلعرج

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
الأستاذ الدكتور رشيد شعلال	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945-قالمة-
الأستاذ الدكتور بلقاسم بلعرج	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا	جامعة 08 ماي 1945-قالمة-
الأستاذة الدكتورة زهية مرابط	أستاذ محاضر-أ-	ممتحنا	جامعة باجي مختار-عنابة-
الأستاذ الدكتور رشيد سهلي	أستاذ محاضر-أ-	ممتحنا	جامعة العربي التبسي- تبسة-

السنة الجامعية: 2015/2014

قال الله تعالى

بسم الله الرّحمن الرّحيم

﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾

صدق الله العظيم

[الكهف: 109]

الكلمات المفتاحية

إنجليزية	فرنسية	عربية
The grammatical views	**Les vues grammaticaux**	الآراء النحوية
Easing	**Assouplissement**	التيسير
Simplification	**Simplification**	التبسيط
Ease	**Facilité**	التسهيل
Reform	**Réforme**	الإصلاح
Revival	**Relance**	الإحياء
The clear	**Le clair**	الواضح

إضـــــاءة

أحْبِبِ النَّحْوَ مِنَ العِلْمِ فَقَدْ

يُدْرِكُ المَرْءُ بهِ أَعْلَى الَشّرَف

إِنَّمَا النَّحْويُّ في مَجْلِسِهِ

كَشِهَابٍ ثَاقِبٍ بيْنَ السَّدَف

يخرجُ القُرْآنُ مَنْ فِيهِ كَمَا

تَخْرُجُ الدُرّةُ مِن بَيْنِ الصّدَف

شكر و عرفان

قال تعالى: ﴿ وَلَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾

الحمد لله الذي يخضع لقدرته من بعيد و لعظمته يركع و يسجد و لطيب مناجاته يسهر العبد و لا يرقد، ولطلب ثواب يقوم المصلي و يقعد.

اللهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و جميل العرفان و عظيم التقدير و الامتنان إلى أستاذي الدكتور القدير " بلقاسم بلعرج " الذي لم يبخل علي بعلمه و جهده ووقته طيلة مراحل إنجاز البحث منذ أن كان فكرة حتى أصبح مذكرة، و الذي كان لي ناصحا أمينا فجزاه الله عني و عن طلبة العلم خيرا لماله من أياد بيضاء في خدمة العلم و المتعلمين.

والشكر موصول لأستاذي الكريمين: الأستاذ الدكتور رشيد سهلي، و الأستاذة الدكتورة زهية مرابط لمناقشتهما بحثي هذا وإبداء رأييهما فيه حتّى يزداد البحث إشراقًا بما يُبْدِيانه من ملاحظات فجزاهما الله خيرًا.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من أمدني بيد العون.

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين و صلى الله على سيدنا محمد و على آله و صحبه و سلم.

إهداء عطر

إلى أعظم معلمين في تاريخ حياتي

... إلى معلمتي الأولى في الحياة

إلى مربيتي الأولى بعد الولادة

إلى من شغف قلبي بعشقها

إلى من افتقد فؤادي حنانها

إلى من تعلق نهاي بذكراها

إليك أمي

عطّر الله مثواك في جنة الخلد

... إلى معلمي الأول في دروب الحياة

إلى من رعاني في صغري بالعطف و الحنان

و في كبري بالعطاء و الأمان

إلى سراجي السّاطع في كلّ الأزمان

إليك أبي – حفظك الله –

... إلى من علمني أن الحياة تجارب، و لا يأس بعد التجارب و أنه من يصمّم على الفوز لا ينطق بلفظة المستحيل إلى من كان لي نعم المعين... إليك زوجي.

... و لا أنسى صاحبة القلب الكبير التي أحاطتني بحبّها، و عطفها، و رعايتها، و التي غَرَسَتْ في قلبي حبّ العلم، فآن لهذا الغرس أن يُثمر، و لهذا البحث أن يظهر، إلى الأم الثانية أم زوجي متعها الله بالصحة و العافية في طاعته.

... إلى من قاسموني دفء العائلة إخوتي.

... و إلى من هو في قلبي و لم يذكره لساني أهدي باكورة عملي و ثمرة جهدي.

الرموز المستخدمة في هامش الرسالة ودلالاتها

الرمز	دلالته
مص ن	مصدر نفسه
مص س	مصدر سابق
مرن	مرجع نفسه
مرس	مرجع سابق
ص	صفحة
ص ن	صفحة نفسها
مج	مجلد
ج	جزء
تح	تحقيق
دط	دون طبعة
دت	دون تاريخ

مقدمـة

مقدمـــــة:

الحمد لله على نعمه و الصلاة و السلام على رسوله الكريم، أما بعد:

شرف الله تعالى اللغة العربية بأن أنزل كتابه الكريم بها: ﴿ ***إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ*** ﴾.
[يوسف/02].

و كان من مظاهر حفظه لهذه اللغة أنْ سخر أناسا تهوى قلوبهم دراسة اللغة العربية و الانكباب على العناية بها، لأنها أداة تواصل بين المجتمعات الإنسانية؛ بل هي مرآة صافية تنعكس عليها الحياة.

و يعد علم " النحو " من أهم ركائز الدرس اللغوي قديما و حديثا، حيث بسط جناحيه على الحياة العلمية في الحضارة العربية الإسلامية، بيد أن ظروف تعلمه واجهت صعابا، مما دفع العلماء والباحثين إلى محاولة تيسيره و تبسيطه.

و إن فكرة تيسير النحو العربي ليست حديثة العهد، و إنما هي وليدة القرون الأولى منذ نشأته، وما المختصرات النحوية، كالمقدمة في النحو **لخلف الأحمر**، والموجز في النحو **لابن السرّاج** ، والتفاحة في النحو **لأبي جعفر النحاس**، و الجمل **للزجاجي**، و الواضح في العربية **للزبيدي**، والتسهيل **لابن مالك** ، ، و غيرها من المختصرات إلا دليل فعلي لواقع عملي، وهو شعور العلماء بضرورة تيسير النحو للناشئة و المتعلمين.

و إذا تجاوزنا المحطات المهمة في تاريخ إصلاح النحو العربي و تيسيره، فإننا نجد تلك الصيحة المدوية التي أطلقها "**ابن مضاء القرطبي** "و وصل صداها عند كثير من الباحثين تدعو إلى ضرورة تيسير النحو العربي.

و قد أفاضت دعوة "**ابن مضاء القرطبي**" تلك كأس العديد من المحدثين المهتمين بمجال هذا البحث، مما جعلهم يعيدون النظر في الموروث اللغوي عامة، و النحوي خاصة، و نفض الغبار عنه، و ذلك بتجسيد رؤى جديدة ميسرة تصلح مع مواكبة العصر ونذكر من بينهم: إبراهيم مصطفى، و شوقي ضيف، و مهدي المخزومي ...و غيرهم، و هذا ما دفعني إلى الاطلاع والتأمل أكثر في كتب النحو، إذ وجدت مسألة تيسير النحو العربي تحتل الصدارة من حيث أهميتها و كثرة القائمين عليها بين مؤيد و معارض، فراودتني فكرة الخوض في هذه المسألة حيث خصصت موضوع دراستي بعنوان: " **آراء ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) و أثرها في دعاة التيسير المحدثين**"، ومما دفعني أيضا لاختيار هذا الموضوع أنه لم يطرق من قبل.

وفي ضوء قول الإمام" **أبي أحمد الغزالي**":« العلم خزائن مباركة مفاتيحها الأسئلة» تُرى هل تمكن "ابن مضاء القرطبي" من وضع أسس علمية منطقية جديدة و ميسرة للنحو العربي؟ وهل تأثر المحدثون فعلا بدعوة ابن مضاء القرطبي الداعية إلى التيسير النحوي؟ فإن كان الأمر كذلك فماهي المسائل التي تأثروا فيها بتلك الدعوة؟ و هل تمكنوا من وضع بديل جديد و ميسر للنحو العربي أم لا؟.

- و قد **هدفنا** في عملنا هذا إلى تحقيق مجموعة من الغايات العلمية أبرزها:

1- تأكيد أهمية كتاب " الرّدّ على النُحّاة " و ما يحويه من آراء نحوية.

2- إبراز المنهجية التي اتّبعها " ابن مضاء القرطبي " في صياغة المادة النّحوية.

3- دراسة الآراء النّحوية التي وردت في كتاب (الردّ على النُحّاة) و تحليلها.

4- إبراز آراء المحدثين التيسيرية و مدى تأثرهم بدعوة ابن مضّاء القرطبي.

- و إن الخوض في ميدان النحو، و دراسة موضوع من موضوعاته يتطلب من الباحث أن تكون لديه أرضية صلبة ينطلق منها، و لاشك أن كلّ بحث **تعترضه صعاب** تمحص صبر الباحث و صدق عزيمته، و كان الموضوع ذاته من أهم الصعاب التي واجهتها، لوعورة مسلكه، و دقة مباحثه.

كما أنه يحتاج إلى التبحر في موضوعات النّحو العربي و أصوله على حدٍّ سواء، إضافة إلى صعوبة تتبع المادة العلمية " في المكتبة الجامعية و المتخصصّة، مما جعلني أُشمِّر عن ساعد الجد مستعينة بالله أولا ثم بتوجيهات أستاذي الفاضل و متابعته لإنجاز هذا البحث.

- و قد اعتمدت في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي** الذي يمثل عماد الدرس اللّساني في تحليل جملة من القضايا النّحوية مع الاستعانة ببعض الوسائل و الآليات الأخرى عند الضّرورة كالمنهج التاريخي.

- واقتضت طبيعة البحث أن يكون من: مقدّمة، و مدخل، و ثلاثة فصول، و خاتمة.

أما المقدّمة فتضمّنت أهميّة الموضوع، كما عرضنا سبب اختياره و الأهداف المرجوة من ذلك مع ذكرنا أهمّ الصّعاب التي واجهتنا في هذا البحث، و حدّدنا المنهج المتّبع، ثم عرضنا المدخل الذي يتضمّن مفهوم النحو و نشأته، و تدرجه.

و أما الفصل الأوّل فكان عنوانه: النحو العربي، صعابه و منهج تيسيره.

و قد تناولنا فيه صعوبة تعلم النحو العربي و شملت:

أ- ظهور الخلافات المدرسية.

ب- توسّع الصّناعة النّحوية.

تمّ عرضنا: جهود النحاة في تيسير النحو العربي، و قد أدرجنا تحت لواء هذا العنوان:

أ- تيسير النحو العربي عند القدماء .

ب- تيسير النحو العربي عند المحدثين .

و خصّصنا الفصليْن الثاني و الثالث للجزء التطبيقي. فعرضنا في الفصل الثاني آراء "ابن مضّاء" النحوية في كتابه (الرد على النحاة) ، و عرضنا في الفصل الثالث آراء المحدثين التّيسيرية و مدى تأثرها بدعوة "ابن مضاء القُرطبي".

و عرجنا للخاتمة فذكرنا فيها أهم ما توصلنا إليه من نتائج.

- و حتّى يكون البحث مستوفيًا شروطه، بذلنا وقتًا و جهدًا من أجل استيعاب التيسير النحوي على اختلاف تعريفاته و تعدّدها بصورة جيّدة، و قد اعتمدنا في ذلك على مجموعة من المراجع القديمة و الحديثة المتعلّقة بالموضوع و من أهمها : (الجمل) للزجاجي، (الواضح في العربية) للزُبيدي ، (الرد على النحاة) لابن مضّاء القرطبي، (التسهيل) لابن مالك، (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى، (تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا) لشوقي ضيف،

(في النحو العربي، نقد و توجيه) لمهدي المخزومي ، ، ، و كثيرة هي المصادر و المراجع التي اعتمدناها وكلّها تدور في صلب الموضوع .

و لا ننسى في الأخير توجيه الشكر و العرفان **للأستاذ المشرف الدكتور بلقاسم بلعرج**.

دُمت أستاذي في عالم الأدب واللغة وأعلى الله شأنك وزادك علمًا وتألقا في سماء العلم والمعرفة.

وفي الختام نسأل الله مخلصين أن نكون بعملنا هذا قد أضفنا صفحة نيرة، و نكون بذلك قد أزلنا الغموض والإبهام و حللنا مكانهما الوضوح و الإفهام، فإن نَكُ قاربنا السداد فبتوفيق الله و بعونه وإن تكن الأخرى فالخَيْرُ أردنا وما الأعمال إلا بالنيات وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا و إليه ننيب وهذه جهودنا نقدمها ، وما نخال أنفسنا بلغنا الكمال، و إنما ينطبق علينا ما قاله العماد الأصفهاني:

{ إِني رَأَيْتُ أَنَّهُ لا يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا في يَوْمِهِ إِلَّا قَالَ فِي غَدِه: لَوْغُيِّرَ هَذَا لَكَانَ أحسن، ولَوْ زِيدَ هذا لكان يُسْتَحْسَنُ، و لَوْ قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل}

و أسأل الله التوفيق و السّداد.

مدخل

النحو العربي: مفهومه، نشأته و تدرجه.

مدخل: النحو العربي: مفهومه نشأته، و تدرجه

كثيرا ما نستعمل كلمة النّحو، وَنَحْوَ، وَ نَحْوَهُ، و من نَحْوٍ..... إلخ.

و كلها لا تخرج عن الأصول (ن ح و) فما النّحو يا تُرَى؟ و كيف نشأ و تطوّر؟.

1- مفهــــوم النّحو:

النّحو: هو إعراب الكلام العربي، القصد، و الطريق، و الجهة، يكون ظرفا و يكون اسما و الجمع: أَنْحَاءٌ، و نُحُوٌّ، و منه نحو العربية.[1]

و ذكر **الأشموني** خمسة معان للنّحو هي: القَصْدُ، يُقال: نَحَوْتُ نَحْوَكَ أَيْ قصدتُ قصدكَ، و المِثْلُ نحو: مررتُ برَجُل نَحْوَك، أَيْ مثلك، و الجِهَةُ، نحو: تَوَجَّهْتُ نحو البيت، أَيْ جهة البيت والمِقْدَارُ، نحو: له عندي نحو ألف، أيْ مقدار ألف، و القِسْمُ، نحو: هذا على أربعة أنحاء، أيْ أقسام.[2]

و أما في الاصطلاح فهو: " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره كالتثنيه، والجمع، والتحقير، و التكسير، و الإضافة، و النسب، و التركيب و غير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها و إن لم يكن منهم؛ و إن شذ بعضهم عنها رُدَّ به إليها.

---

(1) :ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط4، 1994، مج15، ص: 309 مادة (ن ح و).

و يُنظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1999، ص: 1203، مادة (ن ح و).

(2): الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج1، ص: 19، 20.

و هو في الأصل مصدر شائعٌ، أيْ نحوت نحوًا، كقولك: قصدتُ قصدًا، ثم خصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم ".[1]

و هو أيضا: علم بقوانين يُعرَفُ بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب و البناء و غيرهما.[2]

2- نشــأة النّحو و تدرّجــه:

أغلب النُحَاة يربطون نشأة النحو بظهور اللّحن، فكان العرب قبل الإسلام يتكلمون اللغة العربية بطريقة سليمة، نقية مما يشينها من اللغات الأخرى[3]، فينطقون بذلك سليقة من دون قانون كلامي يخضعون له، لأنهم لم يكونوا في حاجة إلى نحو، و لم يعرفوا شيئا عن قواعد اللغة العربية و أحكامها آنذاك.

و لما جاء الإسلام، و اتسعت الفتوحات الإسلامية، و دخل الأعاجم في الإسلام، و احتكوا بالعرب، بدأ اللسان العربي يفسد؛ لأن الأمم غير العربية جاءت بتعاليمها و قيمها فتأثروا بكلام الأعاجم، و تنازلوا عن لغاتهم احتراما للأعجمي حتى يفهم لغتهم، و هذا البسيط هو تقديم خدمة؛ بيد إن هذه الخدمة أدت إلى الفساد (أي فساد اللغة) و من ثمة بدأ اللحن يتفشى شيئا فشيئا عند العامة و منه عند الخاصة إلى أن مس جانبا مهما من قدسيتها الموقوفة على القرآن الكريم؛ مما دفع الغيورين على الدين إلى إيقاف هذا الداء الخطير، إذ ينبغي أن يخمد في المهد قبل أن ينتشر فيصعب مداواته، و هذا ما دعاهم إلى التفكير في آليات معرفية تمكنهم من صيانة القرآن الكريم من

---

(1): ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2008، ج1، ص: 88.

(2): الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1971، ص: 236.

(3): الطنطاوي، نشأة النحو، و تاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، دت، ص:13.

التحريف و التصحيف و الخطأ في التلاوة، فاهتدوا إلى مباحث هدفها الحفاظ على كتاب الله العزيز، و خاصة بعد أن تولاه الله سبحانه و تعالى بالحفظ و الرعاية لقوله: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرى وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ**﴾[**الحجر/09**].

و كان النحو من أهم الأعمال العلمية الجليلة عند العرب، إذ اقترنت به علوم إسلامية أخرى منها: علم القراءات، و علم التفسير، و كان هدفها حفظ اللغة العربية وتقويم اللسان، و هذا ما ذكره " **الجوهري** " قائلا: « إن العلوم العربية الأولى من تفسير، و فقه، وبلاغة، و نحو، و قراءة و غيرها إنما أُنشئت في بادئ أمرها لحفظ القرآن الكريم و تفسيره ».(1)

و علم النحو لا يُحتاج إليه فقط لمعرفة كلام الله عز و جل، و إنما هو ضروري لتناول أي علم من علوم العرب، و لذلك كانت الحاجة ماسة إلى تعلمه، لأنه يجعلنا نتعلم الدين أولا و اللغة العربية ثانيا، فنظرا لأهميته جعله " **ابن خلدون** " واحدا من بين أهم علوم اللسان التي حدّدها بأربعة أنواع هي: اللغة، و النحو، و الأدب، و البيان.(2)

و إلى جانبه الإعراب خاصيّة أساسية بالنسبة للغة العربية الفصحى، لأن أول ما وقع فيه اللحن هو الإعراب، حيث يقول **أبو الطيب عبد الواحد**: " و كان أول ما اختل من كلام العرب و أحوج إلى التعلم الإعراب، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي، و المتعربين في عهد الرسول (ص)".(3)

---

(1): الجوهري، تاج اللغة و صحاح العربية، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ج1، ص: 11.

(2): يُنظر، ابن خلدون، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص: 469.

(3): أبو الطيب عبد الواحد، مراتب النّحو بين، تح: محمود أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النّهضة، مصر، دط، دت، ص: 05.

و عن هذه الأهمية يقول **عبد القاهر الجرجاني**: " إِنَّ الأَلْفَاظَ مُغْلَقَةٌ عَلَى مَعَانِيهَا حَتَّى يَكُونَ الإِعْرَابُ هُوَ الذِي يَفْتَحُهَا، وَ أَنَّ الأَغْرَاضَ كَامِنَة فِيهَا حَتَى يَكُونَ هُوَ المستَخْرِجِ لَهَا، وَ أَنَهُ المِعْيَارَ الذِي لَا يتَبَيَنُ نُقِصَانُ كَلاَمٍ وَ رُجْحَانِهِ حَتَّى يعرض عَلَيْهِ، وَ المِقْيَاسَ الذِي لا يعرف صَحِيحٍ مِنْ سَقِيمٍ حَتى يرجع إِلَيْهِ، و لَا ينكر ذَلِكَ إِلاَّ مَنْ أُنْكِرَ حِسَّهُ، وَ إِلاَّ مَنْ غَالَطَ فِي الحَقَائِقِ نَفْسَهِ".[1]

نفهم من هذا النص أن الإعراب هو الذي يبين لنا صحيح الكلام من سقيمه، و يُمكّننا من ضبط أواخر الكلم حتى نقرأ القرآن بصورة صحيحة، و نتفهم معانيه و من ثمة نستخرج تعاليمه و قيمه.

فالنحو إذاً هو الذي يمكّن اللسان من نظم الكلام في حدود مضبوطة وسليمة تسمو بصاحبها إلى أعلى المراتب، و تُبعده من الوقوع في الزّلل.

و لهذا كانت نشأة النحو سببا بظهور اللحن في تلاوة القرآن الكريم و هو دافع ديني (مباشر) إضافة إلى عاملين غير مباشرين، و هما: العامل القومي، و العامل السّياسي.[2]

و الأمر الذي ينبغي الإشارة إليه هو أن علم النحو نشأ صغيرا شأنه شأن كل علم، إذ ارتبط في بداية نشأته بضبط أواخر الكلم في الذكر الحكيم إعرابا و إعجاما من خلال ما قام به " **أبو الأسود الدُّؤلي** " (ت حوالي 69 هـ) بمشورة " **علي بن أبي طالب** "كرّم الله وجهه، ثم ازدهر على

---

(1): عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تصحيح: محمد عبده والشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي، تعليق: السيد محمد رشيد رضا، طبع بمطبعة الموسوعات بباب الخلق، مصر، د ط، دت، ص: 23، 24.

(2): ينظر، حسان تمام، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، 2000، ص: 23.

كرّ الزمن فازداد التدوين و التصنيف شيئا فشيئا[1] ليهتم به فيما بعد المتخصصون؛ و هم اللغويون و النحاة.

و إذا تتبعنا تاريخ علم النحو العربي و تطوره يمكننا أن نميز أربعة أطوار مر بها و تتمثل فيما يلي:

1- طور الوضع و التكوين (بصري): و يبدأ هذا الطور من عصر " أبي الأسود الدِؤلي " واضع علم النحو إلى عصر " الخليل ابن أحمد الفراهيدي ".

و في هذا الطور صرف البصريون وحدهم الجهود في غرس البذور الأولى للنحو العربي، حيث اقتصرت مباحثهم – غالبا – على البحث في أواخر الكلم (التي سبقت الإشارة إليها)، وقد كانت المباحث النحوية ممتزجة بمباحث اللغة و الأدب و غيرهما من فروع اللغة. [2]

2- طور النشوء و النمو (بصري كوفي): يمتد في البصرة من عهد " الخليل ابن أحمد الفراهيدي " إلى عصر " المازني "، و في الكوفة من عصر " أبي جعفر الرؤاسي " إلى عصر " ابن السكيت ".

و قد اتسعت المباحث في هذا الطور اتساعا تطلبه الزمان، و قانون الارتقاء، فمن ذلك:

- امتد البحث فشمل مبحث الصرف، كما اتسعت مباحث الإعراب، و قطعت شوطا بعيدا.
- استقل علم النحو عن المباحث اللغوية الأخرى من أمثال: علم اللغة، و الأدب و الأخبار.

(1): يُنظر، الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص : 39.
(2): يُنظر، مر ن ، ص: 39.

- اشتدت المنافسة بين المدرستين الكوفة و البصرة، و اختلفت نزعة كل واحدة عن الأخرى في وضع القواعد و المقاييس، و المصادر، و التعليلات، حيث حرصت كل مدرسة على أن تفوز في الغلبة على الأخرى بشرف استكمال هذا العلم.
- كثرة المؤلفات النحوية، فانتشرت حركة التأليف، و من أشهرها: كتاب (العين) للخليل (ت 175 هـ)، و (الكتاب) لسيبويه (ت 180 هـ)، و (الأوسط) للأخفش (ت 211 هـ)، و (التصغير) للرؤاسي (ت 175 هـ)، و (المصادر) للكسائي (ت 189 هـ)، و (فعل و أفعل) للفراء (ت 207 هـ). (1)

3- طـور النضــج و الإكتمــال (بصري كوفي): و يمتد في البصرة من عصر " المازني " إلى عصر " المبرد "، و في الكوفة من عصر " ابن السّكيت " إلى عصر " ثعلب ".

و هذا الطور كان ملتقى علماء النحو في بغداد، حيث هاجروا من البصرة و الكوفة إلى بغداد بسبب الاضطرابات، و قد كان يجتمع الفريقان فتحدث بينهما المنافسات و المناظرات حتى استوى النّحو، و نمت أصوله.

و انتهى الاجتهاد فيه بين الفريقين على يدي " المبرد " خاتم البصريين، و " ثعلب " خاتم الكوفيين. (2)

4- طور الترجيح (بغدادي): و هو الطور الأخير من الأطوار التي مر بها النحو العربي، و كان أساسه المفاضلة بين المذهبين البصري و الكوفي، و إيثار المختار بينهما.

---

(1): يُنظر، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،ص:40 إلى غاية46.
(2): يُنظر، مر ن، ص:47،48.

و قد اختلفت مشارب علماء هذا الطور تبعا لمن تتلمذوا عليه، فمنهم من أخذ عن البصريين فغلبت النزعة البصرية عليهم، و منهم من أخذ عن الكوفيين فغلبت النزعة الكوفية عليهم، و منهم من أخذ من المذهبين، و رجح آراءهم المختلفة و المتباينة من دون تعصب.(1)

و أما عن الدراسات النحوية في بلاد الأندلس فقد لقيت رواجا و نصيبا وافرا من اهتمام الأندلسيين كما هو حالها في المشرق العربي.

و لكن الأمر الذي ينبغي الإشارة إليه هو أن الدراسات اللغوية في بلاد الأندلس لم تكن مستقلة استقلالا ذاتيا من حيث نشأتها أو من اهتموا بها، و ذلك أن علماء الأندلس لم يكونوا علماء، و إنما متعلمين، حيث كانوا يرحلون إلى المشرق، و يتعلمون من علمائها ما تيسر لهم من علوم الشريعة، ومسائل اللغة و النحو، ثم ينقلون معلومات المشرق إلى الأندلس و يفهمونها، و بعد ذلك يقومون بإفهامها لغيرهم.(2)

و قد كان " **جودي عثمان**" أول من أدخل كتاب " **الكسائي** " إلى الأندلس، و ذلك بعدما رحل إلى المشرق و درس النحو العربي على يد ثلّة من علماء المدرسة الكوفية.(3)

---

(1): يُنظر، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ،ص:من172 إلى غاية 178.

(2): ينظر محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء، و ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، 1989، ص: 31.

(3): الزُّبيدي، طبقات النحويين و اللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة مصر، ط2، دت، ص:11.
و يُنظر سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر،بيروت،لبنان،دط،دت،ص:96.وينظر،الطنطاوي،نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،ص:225.

و أما في القرن الرابع للهجرة فقد تحول التعليم إلى علم، و ظهر التخصص في دراسة اللغة و النحو بدل النقل من كل فن، و لكن هذا النصيب العلمي لم يتأت لهم إلا بعد ما رحل علماء المشرق إلى الأندلس، و قاموا بالتعليم و التأليف و على رأس هؤلاء **أبو علي القالي**.

كما تم نقل كتاب **سبيويه** إلى الأندلس، و عكف العلماء على تفهمه و دراسته، فتحول الدارسون من النظر في النحو بطريقة سطحية إلى النظر العميق الجاد.

و أغلب الظن أن كتاب سبيويه قد عرفته الأندلس على يد **محمد بن يحي الرباحي**(ت 385 هـ)؛ إذ رحل إلى المشرق و لقي أبا "**جعفر النحاس** " بمصر، فحمل عنه كتاب **سيبويه** و أدخله الأندلس.

و على أي حال فقد تهيأت للأندلس منذ القرن الرابع للهجرة زادا علميا لا يستهان به.

و في القرن الخامس للهجرة شهدت جهود علماء الأندلس توسعا في شرح كتب الغير، و الدوران في فلكها.

و أما في القرن السادس – و هو عصر ابن مضاء – فوصلت دراسة النحو فيه و فيما يليه إلى مستوى غاية في النُضج، و هو ما يعادل مستواه في القرن الرابع للهجرة في المشرق. [1]

(1):ينظر، أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، ص: 33، 34، 35.

الفصل الأول

النحو العربي: صعابه و منهج تيسيره

الفصل الأول: النحو العربي، صعابه و منهج تيسيره.

المبحث الأول: صعوبة تعلم النحو العربي.

و يقصد بها تلك الصّعاب التي تسببت في تعقيد الدرس النحوي مادة و منهجا، و أسهمت في إضفاء جوانب مظلمة عليه؛ مما أدى إلى نفور المتعلمين من صعوبة فهمه أو البحث فيه، و قد اقتصرنا على المشهور منها بدءا بـ:

أ- ظهور الخلافات المدرسية:

و هي مظاهر التعصب و النزاعات القائمة بين النحاة على إختلاف مدارسهم، و بحديثنا عن الخلافات المدرسية نعني بها ما كان بين البصرة و الكوفة من خصومات أدت في بعض الأحيان إلى نوع من التعقيد الإعرابي، و التمحل فيه بقصد إبراز كل من الفريقين بصفات منفردة؛ على الرغم من أن كلتيهما تصدران من نبع واحد و هو كلام العرب الفصيح.[1]

و قد كانت الأسبقية للبصرة في تدوين اللغة و النحو ثم تأتي بعدها الكوفة و هو ما أشار إليه " **أحمد أمين** " حين صنف في مخطط أشهر علماء البصرة و الكوفة ليبين أسبقية البصرة إلى وضع النحو العربي.[2]

و لهذا فمن الطبيعي جدا أن نبدأ بالمدرسة البصرية لأنها هي التي وضعت أصول النحو و قواعده.

(1) أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، مصر، دط، 1994، ص:20.

(2) ينظر، أحمد أمين، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، مصر، دط، دت، ج2، ص: 604.

- المدرسة البصرية:

الحديث عن المدرسة البصرية هو الحديث عن النحو العربي منذ نشأته، فعلى أيدي علمائها وضع علم النحو، و نما حتى شاع في عصرنا الحاضر.

و قد سبقت البصرة الكوفة إلى وضع النحو العربي بنحو مائة عام، كانت فيه الكوفة منشغلة بقراءات الذكر الحكيم و رواية الشعر و الأخبار.(1)

و استمرت جهود المدرسة البصرية على أيدي أعلامها الأوائل، و كان " **الخليل ابن أحمد الفراهيدي** "، تلميذه " **سيبويه** " هما المؤسسان الحقيقيان لعلم النحو العربي بصورته المعروفة.

و يمكننا القول هنا: إن شهرة البصريين في وضع النحو تأتت لهم من خلال أسلوبهم في استقراء اللغة من مصادرها؛ حيث عمدوا على السماع و القياس، و كانت طريقتهم في السماع أن قيدوا ذلك بقيود من مثل: البيئة، و المكان، و الثقة، و الكثرة، فكانوا متشددين و حرصين فيما يسمعونه عن العرب، و لم يكن نقلهم إلا عن القبائل البدوية الفصيحة التي حافظت على لغتها، و البعيدة كل البعد عن مخالطة الحواضر و العجم، فحددوها بالقبائل الست و هي: (قيس، تميم، أسد، بعض طيء، بعض هذيل، و بعض عشائر كنانة).

و الدليل على أن البصريين أخذوا عن القبائل البدوية و الأعراب الفصحاء أن " **أبا عمرو بن العلاء** " (ت 154 هـ).

(1) شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، دت، ص: 20.

قد جاور البدو أربعين سنة، و أنه كتب عن العرب الفصحاء حتى ملأ بيتا له إلى قريب من السقف.(1)

كما أعجب " **الكسائي** " (ت 189 هـ) بعلم " **الخليل** " فسأله: من أين علمك؟ فأجابه: من بوادي الحجاز، ونجد، و تهامة. و هذا يجسد دقة البصريين في الأخذ عن القبائل الخالصة البداوة، و هم يتفاخرون في ذلك عن أهل الكوفة بقولهم: " نحن نأخذ اللغة عن حرشة (أكلة) الضباب، و أكلة اليرابيع (أي البلد الخلص)، و أنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز، و باعة الكواميخ (أي عرب المدن).

ولكن هذا لا يعني أن أئمة الكوفة لم يرحلوا إلى هذه القبائل البدوية الفصيحة؛ بل كانوا يرحلون إليها، على نحو ما يحدثنا الرواة عن " **الكسائي** " أنه خرج إلى نجد، و تهامة، و الحجاز، فأنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ.(2)

و مما يزيد عن ذلك أن البصريين لا يروون إلا من يثقون بهم كل الثقة، و قد كان وجود سوق (المربد) بالبصرة أثره في فصاحة أهل البصرة و سلامة لغتهم.(3)كما رفضوا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف لجواز روايته بالمعنى، و لدخول كثير من الأعاجم في هذه الرواية.(4)

ومن أمثلة السماع أن " **سيبويه** " في باب (ما تكون فيه أَنَّ و إنْ مع صلتها بمنزلة غيرهما من الأسماء) قال: قولك (ما أتاني إلا أنهم قالوا: كذا و كذا) فأن في موضع اسم مرفوع كأنه قال: (ما

---

(1): علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة، القاهرة، مصر، ط1، 2006، ص: 35، 37.
و يُنظر: سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ، ص: 66.
(2): شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص: 160.
(3): سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص: 64.
(4): ينظر، عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، 1980، ص:11.

أتاني إلا أنهم قالوا: كذا و كذا) و مثله قولهم: (ما مَنَعَنِي إلا أنْ يغضب عَلَيَّ فلان)، و الحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوقون منهم بهم من ينشد هذا البيت رفعا.

لم يمنع الشرب منها غيرُ أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال.

و زعموا أن ناسا من العرب ينصبون ذلك، و موطن الشاهد في البيت هو (غيرُ) مبنية على الضم في محل رفع.

و المصدر المؤول (أن نطقت) في محل جر بالإضافة، و يُروى بفتح (غيرَ) فيكون المصدر المؤول فاعل.[1]

أما جانب القياس فكان شأنه شأن السماع بالغ الأهمية، فائق العناية؛ إذ اعتمدوا فيه على أسس علمية منطقية، فلا يقيسون إلا على الكثرة المطردة، و أغفلوا جانب القلة و الشاذ؛ لذلك كانوا يتحرون ما نقلوه عن العرب، فيضعون قواعدهم على الأعم الأغلب، و إن وجدوا نصوصا قليلة لا تحويها قواعدهم اعتمدوا على إحدى الطريقتين و هي:

- إما أن يقوموا بتأويلها حتى تنطبق عليها القاعدة (فالنحاة حين يجدون نصوصا أو ظواهرا مخالفة للقواعد النحوية – على الرغم من أنهم استقرأوا مادتها و استنبطوا منها القواعد – فلا يعيدون النظر في القاعدة لأنها هي المعيار أو الميزان الأساسي الذي يقيسون عليه قواعدهم فيلتجؤون إلى التأويل، و يبحثون عن العلل ليثبتوا علتها من دون المساس بالقاعدة).

(1): سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988، مج2، ص: 329، 330.

- و إما أن يهملوا أمرها لقلتها فيحفظونها و لا يقيسون عليها؛ بل يصنفونها ضمن ما هو مطرد في السماع شاذ في القياس؛ و ذلك مثل: (استحوذ، و استصوب) أما إذا قيس عليها يطرأ فيها الإعلال مثل: (استحاذ، و استصاب).[1]

و قد أشار " **تمام حسان** " إلى أن " **أبا عمرو بن العلاء** "كان يعتد بالكثير و يسمي القليل لغات، ثم لا يقس عليه، و إنما يدخله تحت العبارة المشهورة: << الشاذ يحفظ و لا يقاس عليه >>.[2]

فكان تمسك البصريين إذا بهذا الموقف رغبة منهم في الوصول بالنحو إلى مرتبة الصناعة أو العلم المضبوط، و لذلك نجد " **شوقي ضيف** " يمتدح صنيع البصريين هذا بقوله :أن المدرسة البصرية حين تخلت عن الشواذ لم تحذفها نهائيا من قواعدها، و إنما قامت بتأويلها حتى تنطبق عليها القاعدة وحتى لا يتبادر إلى بعض الأذهان من أن خللا يشوبها فيظنون أن الشاذ صحيحا، و من ثمة ينطقون به و يتركون المطرد في لغة العرب الفصيحة و قد ينجذب إليها البعض الذي لم يفرق بين القاعدة الدائرة على كثرة الاستعمال و القاعدة التي لم يرد منها إلا شاهد واحد؛ مما يؤدي إلى تمحل واضطراب في الألسنة.[3]

و كذلك نسب إليهم شدة ولعهم بالقياس، و لعل أقدم من ينسب عليه ذلك هو **عبد الله بن أبي إسحاق** الحضرمي (ت 117 هـ)، حيث قيل عنه: " إن أول من بعج النحو، و مد القياس، و شرح العلل هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ".[4]

---

(1): ينظر، سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص: 70.

(2): تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص: 39.

(3): ينظر، شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص: 162.

(4): الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين، ص: 31.

و من أمثلة القياس أن **سيبويه** كان يقيس اسم الفاعل على الفعل المضارع في العمل، كقولك: هذا ضاربٌ زيدًا غدًا، فمعناه و عمله مثل: هذا يضربُ زيدًا غدًا.[1]

- **المدرسة الكوفية:**

مدرسة الكوفة حديثة العهد بالنشوء إذا قيست بمدرسة البصرة النحوية [2]و ذلك أن الكوفة تعلمت النحو من البصرة، ثم بدأت تتخذ لنفسها منهجا خاصا حيث تشكلت لها مدرسة متميزة لا يستهان بها؛ خاصة و أن كثيرا من المحدثين النحويين قد أشادوا ببناء الصرح النحوي الكوفي، و جعلوه موافقا للمنهج الوصفي الحديث، و من هؤلاء: " مهدي المخزومي " في كتابه (مدرسة الكوفة).

و كان أول من أسس مدرسة الكوفة في النحو هو: " **أبو جعفر الرؤاسي (ت 175 هـ)** "، و دعمها تلميذاه: " **الكسائي (ت 189 هـ)** " و " **الفراء (ت 207 هـ)** "، حيث كانا نظيري " **سيبويه** " على حد قول " **أحمد أمين** ":" أنشأ الرؤاسي مدرسة الكوفة في النحو، و وضع فيها كتابا لم يصل إلينا و بدأ الخلاف هادئا بين الرؤاسي في الكوفة و الخليل في البصرة، ثم اشتد بين الكسائي في الكوفة و سيبويه في البصرة ".[3]

و من هنا يبدأ الحديث عن أهم خصائص الكوفيين و عن طريقتهم في وضع النحو، و على ماذا اعتمدوا في ذلك؟ حيث لابد من الحديث ها هنا عن أمرين مهمين ألا و هما: السّماع و القياس.

أما بالنسبة للسماع، فقد اتصف نحاة الكوفة بالتساهل فيما يسمعونه عن العرب؛ حتى إنهم أخذوا عن الأعراب الذين يقطنون حواضر العراق و هم بذلك ألغوا قيود السماع البصرية، فكانوا أقرب إلى

(1): سيبويه، الكتاب، مج1، ص: 164.

(2): مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، و منهجها في دراسة اللغة و النحو، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1958، ص: 65.

(3): أحمد أمين، ضحى الإسلام، ص: 615.

المنهج الوصفي الحديث في استقراء اللغة، و كلمة " **الكسائي** " في ذلك مشهورة حين سئل في مجلس " يونس " عن قولهم: لَأَضْرِبَنَّ أيُّهم يقوم، لم لا يُقالُ: لأضربنّ أيَّهم؟ فقال: أيُّ هكذا خلقت، و (هكذا خلقت) هي جوهر المنهج الوصفي.(1)

و قد كان للكوفة سوق (الكناسة) أرادت بها أن تضاهي سوق (المربد)، إلا أنه لم يكن لها ذلك النصيب، لأن الأعراب الذين يقطنون بها غير سليمي اللغة؛ مما صرف الكوفيين إلى الاهتمام برواية الشعر.(2)

و من أمثلة السماع أن المتصفح لكتاب "**الفراء** " (معاني القرآن) يجد فيه عبارات " الفرّاء " واضحة جلية تجسد السماع حيث يقول: ، ، ، و سمعت العرب ، ، ، و من شأن العرب أن تقول ، ، ، و أنشدنا بعض العرب ، ، ، و هو كثير في كلام العرب ، ، ، و إلى غير ذلك.(3)

أما جانب القياس، فالكوفيون قبلوا كل ما جاء من العرب، و اعتدوا به، و جعلوه أصلا من أصولهم التي يرجعون إليها، و يقيسون عليها، و يستوثقون منها، بحيث كانوا يقيسون على أقوال العرب كثيرة و قليلة، و نجد " الكسائي " يعلن ذلك في قوله:

إِنَّما النَّحْوُ قِياسٌ يُتَّبَعْ و بِهِ في كُلِّ عِلمٍ يُنتَفَعْ(4)

و لم يقف أمر القياس هنا؛ بل كانوا يقيسون أيضا على النادر و الشاذ، و على شواهد شعرية عُرف قائلها أم جُهل، و قد أكد ذلك "**القاسم بن أحمد الأندلسي**" حين قال: " الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصل، جعلوه أصلا و بوبوا عليه ".(5)

و لهذا نجد نحوهم بعيدا كل البعد عن الجدل، و التأويل العقلي.

---

(1): عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، ص: 90.

(2): ينظر، سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، ص: 66.

(3): الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، ج1، 1983، ص: 14، 23.

(4): علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص: 29.

(5): أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج2، ص: 616.

و من أمثلة القياس عند الكوفيين إجازتهم تقديم معمول (ما) النافية عليه نحو: **طَعَامَكَ مَا زَيْدٌ آكلاً**. و حجتهم في ذلك أنهم قاسوا (ما) على (لم) و (لن) و (لا)، لأنها نافية، و هذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو: زيدًا لم أضرب، و عمرًا لن أُكرم، و بشرًا لا أُخرج، فإذا جاز التَّقْديم مع هذه الأحرف فكذلك مع (ما).[1]

و الأمر الذي ينبغي الإشارة إليه هو أن الكوفة حاولت من خلال أعلامها (الكسائي و الفراء، وثعلب) أن تجد لنفسها ساحة في الوسط النحوي أمام قدمة البصريين و نفوذهم المسيطر، لإثبات الذات، حيث وجدوا مصطلحات جديدة للموضوعات النحوية ساد بعضها النحو العربي كالنعت، و عطف النسق، و ظلّ بعضها الآخر منسوبا إليهم كمصطلح (الخلاف) و هو عامل معنوي كانوا يعتبرونه علة النصب في الظرف إذا وقع خبرا من مثل: زيد أمامك، و مصطلح (الصرف) الذي جعلوه علة لنصب المضارع المسبوق بنفي بعد الواو، و الفاء، و تسميتهم اسم الفاعل (فعلا دائما)، و الضمير (مكنيا)، و لا النافية للجنس (لا التبرئة). [2]

أما عن أسباب تلك الخلافات فإن أبرزها:

1- الأسلوب و الطريقة التي تتبعها كل مدرسة في السماع، و القياس، و التعليل، فمثلا تحديد السماع والقياس عند البصريين، بينما عكسه عند الكوفيين الذين توسعوا في السماع عن القبائل العربية، و في القياس على القليل و الشاذ، و قد توسع ذلك حتى شمل القراءات القرآنية، و يعود ذلك إلى الموقع الجغرافي، فالبصرة تقع على طرف البادية، و أكثر عربها من قيس و تميم، و تحف بها قبائل عربية سليمة السليقة لم تفسد لغتها بمخالطة الأعاجم، مما جعل البصريين يتحرون الدقة في السماع عن العرب بالإضافة إلى القياس على الكثرة المطردة.

(1): ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، تح: حسن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مج1، 2007، ص: 162.

(2): حسان تمام، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص: 40، 41.

أما الكوفة فتقع في وسط العراق، و لغة أعرابها غير سليمة، فأكثرهم يمن و اليمن لا يحتج بلغتها لاختلاطها بالفرس و الأحباش، ثم بين الكوفة و جزيرة العرب صحراء السماوة الشاسعة؛ لذلك لم تكن رحلات علمائها إلى الجزيرة كرحلات علماء البصرة.[1]

2- التنافس العلمي و إثبات الذات فكلٌ يريد أن يجد لنفسه المكانة و القدمة سواء كان على مستوى المدرسة الواحدة، أو على مستوى المدارس. و مما زاد من حدة الخلاف إجراء المناظرات بين نحاة الكوفة و البصرة؛ و قد دونت المؤلفات الكثير منها، فمن ذلك ما دار بين " **الكسائي (ت 189 هـ)**" و" **سيبويه (ت 180 هـ)** " (المسألة الزنبورية) [2]

و ألف " **السيوطي** " بابًا في كتابه (الأشباه و النظائر) سمّاه (فن المناظرات و المجالسات والمذكرات) و هو الفن السادس من بين سبعة فنون.[3]

كما ألف " **الزجاجي** " كتابا سماه (مجالس العلماء) تحدث فيه عن مجالس العلم و المناظرات بين النحاة مثل: مجلس " **عيسى بن عمر الثقفي (ت 149 هـ)** " مع " **أبي العلاء المعري أبي عمرو بن العلاء (ت 154 هـ)** " حين أجاز " عمرو " الرفع في قوله (ليس الطيب إلا المسكُ).

و مجلس " **سيبويه** " مع " **الكسائي** " و أصحابه بحضرة الرشيد.[4]

3- العصبية الإقليمية بين البلدين، (على الرغم من أن سياج العراق يضمها) فقد غرست النزعة السياسية بينهما، فبعد مقتل " عثمان " – رضي الله عنه – ، و تولى علي – رضي الله عنه – الخلافة حدث ما حدث بين المسلمين نتيجة القلة المنافقة التي أشعلت نار الفتنة، و كان نتيجة ذلك أن حدث الخلاف بين البصرة و الكوفة، فعرفت البصرة بأنها عثمانية الولاء، و قد عرفت الكوفة

---

(1): سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، ص: 64، 65.

(2): الطنطاوي: تاريخ نشأة النحو، ص: 52، 53.

(3): السيوطي: الأشباه و النظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، ج1، ص: 69.

(4): الزجاجي: مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1999، ص: 3، 9.

بأنها علوية؛ و مما يدل على ذلك أن " عائشة " – رضي الله عنها – و " الزبير " و " طلحة " حين خرجوا من مكة توجهوا إلى البصرة.

للمطالبة بثأر " عثمان "، بينما توجه " علي " – رضي الله عنه – إلى الكوفة، و بعد ذلك كانت موقعة (الجمل).[1]

4- الثقافة و طريقة التفكير، فقد وسعت ثقافة البصرة و النقل و العقل معا، و لكن ثقافة الكوفة غلب عليها النقل، و يعود ذلك إلى أن حركة الترجمة عن اليونانيين و الفرس ، ، ، نشطت مبكرة عند البصريين.

حيث ساعد على ذلك ظهور فكرة الاعتزال التي ترتبط بالعقل و المنطق، و يقابله ظهور الفكر الشيعي عند الكوفيين.[2]

أما نتائج الخلاف فتلخصت بكثرة المؤلفات التي صنفت في مجال الدراسات النحوية، و كمال نضوجه، و ظهور المدارس النحوية بهذه المسميات، الأمر الذي أدى إلى تضخم الكتب بتقديرات و فلسفات عقلية لا حاجة إلى دارس النحو بها.

و أغلب الظن أن أول من صنف في اختلاف البصريين و الكوفيين هو: **ثعلب** (**ت 291 هـ**) حيث ألف كتابا سمّاه: (اختلاف النحويين)، ثم ترادفت المؤلفات فصنف **ابن كيسان** (**ت 320 هـ**) كتابه: (المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون و الكوفيون)، ثم دَوَّنَ بعده **أبو جعفر النحاس** (**ت 338 هـ**) مؤلفه: (المقُنعُ في اختلاف البصريين و الكوفيين)، و هذا العنوان يدل على أن كلا من الفريقين بذل جهدا كبيرا في بسط حججه، و عرض أدلته حتى يقنع القارئ بصدق رأيه، و صحة نظريته، و بعده ألف **ابن درستويه** كتابه: (الرد على ثعلب في اختلاف النحويين).

---

(1): ينظر، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص: 123.

(2): ينظر، تمام حسان، الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر العربي اللغوي عند العرب، ص: 29.

و جاء بَعد هؤلاء **كمال الدين بن الأنباري (ت 337 هـ)**، فوضع كتابا سماه: (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين).[1] و يدل هذا العنوان على مبلغ الخصومة الشديدة بين الفريقين حتى إنهما يحتاجان إلى قاض كي ينصف بينهما، إذ انبرى كل من الخصمين للدفاع عن نفسه بالحجج القوية، و الأدلة المقنعة لقهر خصمه، و الانتصار عليه.

و الواقع أن " **ابن الأنباري** " قد انتهج طريقة منطقية في عرضه للمسائل الخلافية بين الفريقين فعرض إحدى و عشرين و مائة مسألة، وبدأ بذكر رأي الكوفيين، ثم رأي البصريين، و بعدها عرض حجج كل منهما، ثم رد على الفريق الذي يرى أنه ليس على حق، و هذا الفريق كان في الغالب فريق الكوفة الذين لم يوافقهم إلا في سبع مسائل، أما باقي المسائل فوافق فيها فريق البصرة.

ب- توسّع الصناعة النحوية:

أدى توسع النحو، و تشعّب مجالات البحث فيه إلى صعوبة في فهم مادته، و قد تعقد أكثر بغلو النّحاة في مزجه بالمنطق، و الفلسفة، و الفقه، و علم الكلام. مما جعل المتعلمين و الدارسين ينفرون من صعابه،

و يتمثل ذلك في:

1-التوغل في القياس:

استعمل النحاة القياس في البداية استعمالا طبيعيا لمعالجة المادة اللغوية، واستنباط قوانينها، واستجلاء خصائصها، و يعد "**الخليل**" من بين الأوائل الذين أظهروا معالم القياس، و وضعوا مناهجه.

(1): الطنطاوي نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص: 155.

و لكن في مرحلة تالية وسّع النحاة، بعد الجيل الأول- نظامه و أخضعوه لشروط متعددة وصارمة جعلته يتجه اتّجاهات غير لغوية؛ و ذلك نتيجة للتأثر بالمنطق ابتداء من القرن الثالث للهجرة.[1]

فمحمد خير الحلواني يقرّ بأن القياس النحوي سار من الكل إلى الجزء، وهو بهذا يشبه القياس الصّوري، حيث يعتمد على قاعدة كلية هي المقدمة الكبرى في عرف المناطقة، ثم يقيس عليها فرعا فيه وجه أو أكثر من الشبه، وبعد ذلك ثم يتحقق من النتيجة، إلا أن هذه المقدمة الكبرى لا تظهر في القياس المنطقي صراحة؛ بل لابد لها من تأويل يؤدي إلى ضرب من القياس المنطقي؛ فمن ذلك: أن النحاة قاسوا **لا رَجُلَ** على **خمسة عشر** ليصلوا إلى استنتاج بناء اسم (لا)، و لكنهم ذكروا (**خمسة عشر**) لتكون نموذجا عن كل اسم مركب تركيبا مزجيا.

و بناءا على هذا يكون القياس على الشكل التالي:

1- المقدمة الكبرى: كل اسم مركب تركيب مزج يبنى على الفتح في جزأيه.

2- المقدمة الصغرى: لا و اسمها مركبان تركيب مزج.

3- النتيجة: لا و اسمها مبنيان على الفتح في جزأيهما.

و لما كانت (لا) لا تظهر عليها الحركات لم يبق إلا أن تظهر حركة البناء على اسمها، و هو الجزء الثاني من التركيب.[2]

---

(1): مدخل خان، مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، جامعة: محمد خيضر، بسكرة، ص: 43.

(2): محمد خيّر الحلواني، أصول النحو العربي، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2011، ص: 97، 98.

و مما يؤكد تأثر النحو بالفقه أن النحاة احتذوا في أصولهم أصول الفقه حتى كادت مصطلحات هذا العلم تشترك مع ذاك.[1]

" فيقول **ابن الأنباري** " : << أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه و فصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته و تفصيله >>.[2]

و قد عقب " **محمد خان** " على قول " **ابن الأنباري** " بأن المقابلة التي أجراها " **ابن الأنباري** " بين أصول النحو و أصول الفقه جلية واضحة لا تحتاج إلى شرح و تفسير ذلك أنه استعان بما هو شائع في أصول الفقه لتوضيح تعريفه لأصول النحو، و هو يبين التأثير الذي حصل بين العلميين وأن أصول النحو علم نشأ متأخرا نسبيا و متأثرا بما هو في بيئة الفقهاء.[3]

و يقر " **السيوطي** " في مقدمة كتابه (الاقتراح) أنه رتب أصول النحو على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب و الفصول.

و يشير أيضا إلى أن " **ابن الأنباري** " عرف القياس، و تركيبه، و وضح أقسامه به ... و إلى غير ذلك، على حد أصول الفقه << فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول >>.[4]

---

(1):من بين المصطلحات المشتركة بين علم الفقه و النحو العربي: النقد، و المنع، و الإباحة، و الطلب، و المعارضة، و فساد الإعتبار، و القدح، و العلّة، و القياس، و الإباحة، و السّماع، و الحذف، و الترجيح، و المذهب، و الإطراد، و الشذوذ، و الوجوب، و الثقة، و التأويل، و النقل ....إلخ.

ينظر، عبد الحميد جكون، الدراسات اللغوية، مجلة سنوية متخصصة في علوم العربية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد: 003، 2005، صالح بلعيد، أثر القرآن في الدراسات اللغوية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص: 273.

(2):ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، و لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، سوريا، دط، 1957، ص: 80.

(3):ينظر ،محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، ص: 05.

(4): السيوطي، الإقتراح في أصول النحو، تح: عبد الكريم عطية، دار البيروتي، ط3، 2006، ص: 16.

و مثلما تأثر النحاة بالفقهاء أثروا فيهم كذلك (عملية تأثير و تأثر)، و من أمثلة ذلك أن "**محمد بن الحسن الشيباني**" سأل **الفراء**: " ما تقول في رجل صلى فسها فسجد سجدتين للسهو فسها فيها؟ فكّر **الفراء** ساعة، ثم قال له: لا شيء عليه، فقال **محمد**؛ و لِمَ؟ قال: لأن التصغير عندنا لا تصغير له، و إنما السجدتان تمام الصلاة، فليس للتمام تمَّام".

و يروى عن "**الجرمي**" أنه قال: " أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه ".[(1)]

و يروى أيضا عن "**ابن الحداد المصري**" (أحد فقهاء الشافعية في القرن الرابع للهجرة) بأن كل جمعة عنده يُتكلم فيها عن مسائل الفقه على طريق النحو. [(2)]

2- المبالغة في التعليل:

كان للعلة دور مهم في النحو العربي، فهي أداة تأصيل و تقعيد، و إنها ضرورية لاستخلاص القوانين و تعميمها، لأن الاكتفاء بالوصف و التحليل ينتهي حتما إلى الجدب و الجفاف، و إن لم يكن هناك تعليل للظواهر فإن العقل يبقى متسائلا؟[(3)]

و العلة النحوية قديمة قدم الدرس النحوي، اعتمدها نحّاة العربية الأوائل أصلا مهما من أصولهم في بناء صرح النحو بأسلوب قريب من روح اللغة، بعيد عن التكلف و الفلسفة، و لكن تطورت بمرور الزمن مع تطور النحو و تفرُّعِ أبوابه، و ظهور مدرستي البصرة و الكوفة النحويتين، ثم إن دخول الموالي في الإسلام (من الفرس خاصة) و مشاركتهم العرب في تطوير العلوم العربية و التي من بينها النحو – كل ذلك يعد عاملا في صبغة النحو بالطابع العقلي، حيث كان لأولئك الموالي دراية بالعلوم العقلية المختلفة نظرًا لقرب فارس من مراكز تلك العلوم و انفتاحها على حضارة الشرق

(1): محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، ص: 43.

(2): عبد الحميد جكون، الدراسات اللغوية، مجلة متخصصة في علوم العربية، ص: 189.

(3): مر س، ص: 71.

وثقافته، إضافة إلى أن النحاة قد اقتبسوا من عُلماء الأصول قياسهم و جدلهم، فبلغوا بالنحو عامة، و التعليل فيه خاصة – خلال القرنين الثالث و الرابع – حدّ الفلسفة، و علم الكلام و الفقه.[1]

و بذلك فتح باب التعليل أمام النحاة، فكل حكم يعلل، و كل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة أوجدتها، و لم يكتفوا بما قرب و سهل من العلل ، و إنما ذهبوا يغوصون في كوامنها وخفياتها[2]، فمن ذلك تعليلهم رفع الفاعل بأنه فاعل، و نصب المفعول به بأنه مفعول به، ثم توسعوا في التعليل حينما لم يقنعوا بأن الفاعل مثلا مرفوع بالفعل، فزاد تمحلهم، و تكلفوا في البحث عن سبب إعطاء الرفع للفاعل، و النصب للمفعول به ثم تجاوزوا هذا إلى ما هو أكثر إغراقا في التعليل فتساءلوا إذا كان الفاعل مرفوعا، و المفعول به منصوبا للفرق بينهما، فلماذا لم يحصل العكس فينصب الفاعل، و يرفع المفعول به؟. و من ثمة كثر الجدال و النقاش بينهم، فمنهم من اكتفى بالعلل الأولى، و منهم من تعداها إلى العلل الثواني و الثوالث حتى صارت العلل عندهم قائمة على أساس المنطق و ذلك ما نجده عند **ابن السراج** (ت 316 هـ) حين حدد العلل في نوعين، الأول منها مثل : **خَرَجَ زَيْدٌ** . فـ (زَيْدٌ) فاعل مرفوع ، و هكذا تكلمت العرب ، و الثاني : هو علة العلة عنده حينما يراد معرفة سبب رفع الفاعل.[3]

وقد أعاب عليه " **ابن جني** (**ت 392 هـ**) " تسميته النَوع الثاني من العلَة (علَة العلَة)؛ إذْ يرى أنَ هذه التسمية تجوز في اللفظ، و لكن في الحقيقة فهي شرح و تفسير و تتميم للعلَة.[4]

و يبدو أنَ التعقيد قد أصاب التعليلات من تأثير المنطق الفلسفي ، و بخاصة على يد " **الرماني** " (ت 384 هـ) من علماء القرن الرَابع للهجرة ، الذي كان يمزج النَحو بالمنطق حتى قال فيه

(1):عبد الحميد جكون، الدراسات اللغوية، مجلة متخصصة في علوم اللغة العربية، ص: 176.

(2): خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، دار غريب للطباعة، بيروت، لبنان، دط، 1988، ص: 157.

(3): ينظر ابن السراج ، الأصول في النحو ، تح: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط 3 ، 1988 ، ج1 ،ص: 35 .

(4): ابن جنّي ، الخصائص ، تح : عبد الحميد الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط3، 2008 ، ج2، ص:200.

أبو" علي الفارسي " (ت 377 هـ) : " إذ كان النَحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، و إن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء " و قال فيه أحد شيوخ أبي حيان النحوي من أهل المغرب : إياكم و تعاليل الرماني و الوراق ونظرائهما".(1)

و مثلما أثر المنطق في النحو عامة و العلَة خاصة، فقد أثر الفقه و علم الكلام في مناهج النحو أيضا حيث اختلطت مفاهيم العلة الكلامية بمفاهيمها الفقهية عند علماء العربية؛ و لاسيما في القرون المتأخرة.

و هذا " **ابن جني** " يقارن علل النحاة بعلل الفقهاء و المتكلمين ، ليقرر أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى الفقهاء؛ و ذلك أن علماء الكلام يحتجون بما قرُبَ و بَعُدَ من الظواهر؛ أي إن تفسيرهم يتعدّى إلى ما وراء الظّاهر، في حين أنّ علل الفقهاء ما هي إلاّ أعلام و إمارات خفيّة تقف عند مسائل محدودة .(2)

و بمثل هذه الموازنة بيْن التأثيريْن الفقهي و الكلامي سار " **محمّد الحلواني** " حيث يرى أن النُحّاة تأثروا تأثرا بالغا بالعلل الكلامية و العلل الفقهية إلى درجة أنّهم استمدّوا مناهجهم و أساليبهم من الفقهاء و علماء الكلام

و دليل ذلك أنّ النّحاة تحدثوا عن تجاذب العلتيْن للظاهرة اللّغوية و تحدثوا أيضا عن تعليل الحكم الواحد بعلتين اثْنَتَيْنِ، و قد سبقهم إلى ذلك علماء الفقه. و مثلما تحدّث الفقهاء عن العلة القاصرة تحدث عنها أيضًا علماء اللغة و النحو.

و لكن – فيما بعد – يرى " **محمد الحلواني** " أنّه على الرّغم من وجه الشبه بين علل النحويين وعلل الفقهاء إلاّ أنّ هناك اختلافا بينهما من حيث الطبيعة و الجوهر ، و هي أن العلل النحوية تسلك مسلك العلل الكلامية و ذلك أنها تتعدّى إلى ما وراء الظّاهر لتفسير كلّ شيء.

---

(1): مازن المبارك ، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، دار الفكر، دمشق، سوريا ،ط1، 1997، ص:45.

(2) ينظر ، ابن جني ، الخصائص ، ج1،ص:100.

في حين تقف العلة الفقهية عند ظواهر محدودة و لا تتعدّاها، فهي مثلا: لا تقوى على تقسيم عدد الركعات في كل صلاة لأن ذلك أمر تعبدي إلهي.

أما العلة النحوية فهي كالعلة الكلامية تتعدى البحث إلى ما وراء الظاهر أي إنها تسعى إلى إيجاد ترجيحات وتخريجات.[1]

3- الإسراف في التّأويل والتّقدير:

يُعَدُّ التأويل من بين المصطلحات التي استخدمت في التفسير والكلام، ولم يكن النحو أقل احتياجا لهذا المصطلح عن غيره من العلوم، فوجد فيه أيضا.

ومن ذلك ما قاله **المبرد** في إعرابه قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ** ﴾=**[يوسف/35]**. **يقول" المبرد** ":إن فاعل(بدا)مصدر مقدر وتأويل الآية: ثم بدا لهم بدُوّ. ولكن حذف (بدُوّ) من الكلام، لأن (بدا) تدل عليه. ولا معنى لكل هذا الكلام، لأن (ليسجننه) جملة في موضع الفاعل على حد تعبير" **ابن ولاد**": وأما قوله إنه يضمر فيه البدوّ، فإنما نضمر إذا كان الكلام تاما مفيدا، فلا حاجة بنا إلى الإضمار."[2]

وأما عن العوامل التي أدت إلى كثرة التأويل في الدرس العربي، فيمكن إيجازها في عاملين رئيسيين هما:

1/-**كثرة النظريات اللغوية والتصورات النظرية:** ومن أهم هذه التصورات المقولات الأرسطية العشر التي يقرر" تمام حسان " أن النحو العربي قد صيغ على أساسها فمن ذلك مثلا: مقولة (الجوهر) تلك المقولة التي جعلت النحاة يتتبعون ما حدث في الكلمة من إعلال أو إبدال مفترضين أن لها أصلا ثابتا أي جوهرا مثل: قال(قَوَلَ)، وفي فعل الأمر من(وفى) إوْف، وفي كلمة

(1): ينظر ،محمد خير الحلواني ، أصول النحو العربي ، ص :108، 109، 110 .

(2): أحمد مختار عمر: الدراسات اللغوية عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط7، 1988،ص:148.

قاض(قاضي).....إلى غير ذلك ، ولم يعن النحاة بجوهر الكلمة فحسب، بل انساقوا أيضا إلى التفكير في جوهر الجملة فاخترعوا فكرة تقدير ما غاب عن هذا الجوهر. ومن مقولات آرسطو أيضا مقولة(المكان)، ومقولة(الكيف)اللتان تسببتا في تقدير الحركات على أواخر الكلمات من أسماء وأفعال.....وإلى غير ذلك. وقد دفعت هذه المقولات إلى وجود التقدير وهو بلية فلسفية ميتا فيزيقية ابتلى النحو العربي بها وما يزال يُبتلى.(1)

ومن النظريات النحوية أيضا نظرية العامل التي بالغ النحاة فيها وفلسفوها حتى بدأت تدخل في مأزق التأويل، وذلك في عصر **الخليل وسيبويه**، ثم ازدادت إيغالا في التأويل خلال القرن 04هـ، وهو زمن الفارسي ، والرماني، والسيرافي، وابن جني. وقد أشار **محمد خير الحلواني** إلى أنه منذ القرن 02هـ والنحاة يحارون في عوامل بعض الظواهر الإعرابية، لأنهم أوجبوا لكل ظاهرة عاملا خاصا، فراحوا يحللون التراكيب، وتصرفاتها، ويربطون بين أجزائها ربطا يرجعون فيه إلى المعنى تارة، وإلى اللفظ تارة أخرى، ونجم من جراء هذه النظرية–التي فلسفها النحاة–كثير من المشكلات اللغوية صرفت النحويين إلى استشراف هذه اللغة: بل أبعدتهم عن النظرة الموضوعية، وأغرقتهم في التأويل، وذلك ما نجده عند الكثير منهم حين يلتمسون في الكلام عاملا ظاهرا واقعا على المعمول في المعنى، وعاملا خفيا ليس في الكلام حاجة إليه تمسكا بأصل، أو حرصا على اطراده، وهذا يقودهم إلى ضروب من التأويل يخرج بهم من إطار الدراسة اللغوية إلى تمحلات مرهقة ومكلفة، ومثال ذلك قول الشاعر:

فمَن نَحنُ نُومْنهُ يَبت وَ هْوَ آمن   ومَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعًا.

(1): تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ،دط ، دت، ص:18.

والمعروف في أصولهم أن الضمير(نحن)الواقع بعد (من) الشرطية فاعل لفعل محذوف، ولكن المشكلة ليست هنا، بل في جازم الفعل المضارع (نومنه) فقد أبوا أن يكون مجزوما بالأداة، وقدروا غيرها، وجعلوا التركيب على هذه الصورة:

فمن نحن إن نؤمنهُ يبت وهو آمن، وعلة هذا أنهم لو جعلوا الجزم بالأداة المذكورة لآل بهم ذلك إلى جعل الفعل المجزوم بدلا من الفعل المحذوف، وهذا عندهم خطأ، لأنه لم يثبت حذف المبدل منه.(1)

ونجد هذا التأويل أيضا في أبواب التنازع والاشتغال، إذ يقدرون عاملا لا يحتاج الكلام إليه، بل لا يقبله التركيب، ولا يقره، فإذا قلت مثلا في باب التنازع: **اجتهد ونجح صالح**، قالوا: إن التقدير(اجتهد هو ونجح صالح)أو(اجتهد صالح ونجح هو).وإذا قلت في باب الاشتغال: **الكتاب أقرأه**، قالوا: إن تقديره(أقرأ الكتاب أقرأه).وقد رفض بعض النحاة مثل هذه الأساليب، لأن إقحامها في الدرس النحوي يفسده، ويبعد اللغة عن سلامتها، وهو ما أشار إليه "**شوقي ضيف**" حينما دعا إلى حذفهما من كتب النحو.(2)

2/ تداخل المستويات اللغوية و الخلط بينها :

و الأصل في ذلك أنّ اللّغوي حين يشرع في دراسة اللغة لابد أن ينتقي مستوى لغويًا واحدًا يخضع لدراسته، ويتحدد هذا المستوي بمكان وزمان محددين، و مستوى معين من مستويات الكلام، فلا

---

(1) :محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي،ص:205.

(2) :ينظر، شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، بيروت، ط2، دت، ص: 111، 115.

يُقَعِّدُ مثلا للشعر إلى جانب النثر، و لا لهجة مع لهجة أخرى، و إلا اضطربت قواعده وتضاربت.[1]

وقد أشار "**علي ابو المكارم**" إلى ضرورة لابد من ذكرها، وهي أن النحاة حينما أخذوا اللغة من أفواه العرب الأقحاح ودوَّنوها وقعوا في خطأ أساسي وهو خلطهم بين المستويات اللغوية المختلفة، وذلك أنهم اعتبروا كل ما يسمعونه عربيا محضًا، و نسوا شيئا مهما و خطيرا ألا وهو أن كل ما يسمعونه ينتمي إلى مستويات متعددة، و من ثمة فينبغي أن نفرق فيها بين مستوى اللغة و مستوى اللهجات.

كما يرى" **أبو المكارم**" أن النحاة أهملوا جانبا مهما من المادة اللغوية و هو دراسة الخصائص التركيبية و المعجمية للتركيبات ذاتها، ولولا بعض التخريجات النحوية لقليل من هذه الظواهر لبقيت هذه الدراسة اللغوية معقدة و غامضة[2].

وبهذا يكون توسع الصناعة النحوية من أهم العوامل التي تزيد النحو العربي صعوبة و تعقيداً، وقد تجلى ذلك في احتكام النحاة إلى القياس، و التعليل، والتأويل، مما أدى إلى تضخم كتب النحو بمسائل الخلاف المتشعبة، وهو أثر المنطق و الفلسفة التي انتهى إليها النحو، فصار من أكثر العلوم اتساعا و تشبعا، و من ثمة عُسر الإلمام بقضاياه ومسائله، و غدت مباحثه معقّدة.

---

(1):ينظر، جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند المصريين، دراسة ابستيمولوجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دط، دت: 145.

(2):ينظر، علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي ،ص:37،38.

المبحث الثاني: جهود النحاة في تيسير النحو العربي.

ويقصد بها تلك الإسهامات والمحاولات التي قام بها النحاة من أجل تذليل صعاب النَّحو، وتبسيط مسائله.

فنظرًا لما عُرف به النّحو من صعوبة جعلت المتعلمين لا يحبذّون دراسته أو البحث فيه، ظهرت بعض الأعمال التي كان هدفها الأوّل والأساس تبسيط قواعد النّحو خاصّة، وخدمة اللغة العربية عامّة، كما ظهرت محالات عملية لتأليف كتب نحوية تأليفًا تعليميًا مختصرًا حتى يتمكن المتعلّمون من استيعاب قواعده في سهولة ويسر.

1-تيسير النّحو العربي عند القدماء:

و المراد بالتيسير: هو تبسيط طريقة عرض القواعد النّحوية للمتعلم، ووضعها في حلّة جديدة سهلة من شأنها أن تستهوي الدّارسين، وتُحفزّهم إلى الإقبال على المادة النّحوية.

والتيسير هو مصطلح مستنبط من الدّين والشّريعة؛ استقى اللّغويون القدامى معناه، وحاولوا إدراجه ضمن بحوثهم اللّغوية ومنها النّحوية.

ومن هنا نفهم أنّ فكرة التيسير لم تكن حديثة العهد، وإنما هي وليدة القرون الأولى من نشأته، وخير دليل على بدايات عملية التّسيير النّحوي ما قاله **خلف الأحمر البصري** في كتابه (**مقدمة في النّحو**): **"لما رأيت النّحويين وأصحاب العربية أجمعين قد استعملوا التطويل و كثرة العلل، و أغفلوا ما يحتاج إليه المتعلم المتبلغ في النّحو من المختصر، ، والمأخذ الذي يخف على المبتدئ حفظه، ويحيط به**

فهمـه، فأمعنت النّظر والفكر في كتاب أؤلفه، وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين ليستغني به المتعلم عن التطويل، فعملت هذه الأوراق، ولم أدع فيها أصلا، ولا أداة، ولا حجة، ولا دلالة إلا أمليتها فيها، فمن قرأها وحفظها وناظر عليها علم أصل النحو كلّه"[1].

إنّ "**خلف الأحمر**" دعا بصورة واضحة إلى جعل قواعد العربية تحت مفاهيم ميسرة تلبي حاجة الطلاب والمتعلمين، فمثلا قوله "**الأدوات**" يجمع فيه الأدوات التي تؤدي معاني مختلف، فيضم (أدوات الجرّ، وأدوات العطف، وأدوات الاستفهام، وأدوات النصب، والجزم، والنّفي، والشّرط)، وعليه إنّ جمع هذه الأدوات تحت مصطلح واحد يُسهّل على المتعلم معرفة معانيها، وما تؤديه من عمل في السياق من دون تكلّف في معرف عملها، والرّجوع إليها في أبواب متفرقة من النحو العربي.

وروي أنّ أسلوب **الأخفش** كان معقدًا وغير مفهوم، وَقَدْ لاَمَهُ **الجاحظ** على ذلك، ودعاه إلى تبسيطه وتسهيله فقال في كتابه (الحيوان):"قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنّحو، فِلِمَ لا تجعل كتبك مفهومة كلّها؟ و ما بالنا نفهم بعضها، ولا نفهم أكثرها؟ وما بالك تقدّم بعض العويص، وتؤخر بعض المفهوم؟ قال: أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله، وليست هي من كتب الدّين،

(1):خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تحقيق: عز الدين التنوخي،دمشق،دط،1961،ص:34.

ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قَلَّتْ حاجاتهم إليّ فيها، وإنّما كانت غايتي المنالة وما كسبت في هذا التّدبير إذْ كنت إلى التكسب ذهبت". [1]

فالجاحظ (**ت**255هـ) عندما دعا **الأخفش** (**ت**213هـ) إلى تبسيط طريقته في تناول المسائل النّحوية كان يُدرك تمامًا أنّه تمادى في تعقيدها، ومن المستعصي على الدّارسين فهمها بسهولة.

ونقل **ابن الأنباري** قول بعض أهل الأدب: "**كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النّحويين، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئا، ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم من نفهم جميع كلامه، فأمّا من لا نفهم من كلامهم شيئا فأبو الحسن الرمّاني، وأمّا من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو عليّ الفارسي، وأمّا من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي**"[2]

نلحظ من خلال هذا القول أنّ نَحْو "**الرّماني**" لم يكن يفهمه كثير من الدّارسين، أما "**أبو عليّ الفارسي**" فلم يكن من المِصَعّبينَ، ولم يكن من الميسرين أيضًا، وإنما كان يحاول توصيل علمه إلى الدّارسين بطرائق يفهمون بعضه، ولا يفهمون بعضه الآخر، أمّا "**أبو سعيد السّيرافي**" فكان غاية في الفهم والتيّسير، فقد كان كل كلامه مفهومًا، وكلّ قواعده سهلة ميّسرة يفهمها ويدركها الجميع؛ لأنه اعتمد على السّهولة في توضيح مسائله النّحوية واللّغوية، مع أنّ القواعد واحدة.

(1):الجاحظ ،الحيوان، تحقيق: عبد السلام محمدّ هارون،بيروت،لبنان،ط2، ج1،ص:92-93.
(2):ابن الأنباري ،نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السّامرائي، مكتبة المنار،الأردن،ط3،1985،ص:234.

على الرغم من نضوج علم النحو العربي واكتماله من خلال المؤلفات النحوية الضخمة التي صنفت في هذا العلم، إلاّ إنه مع ذلك لا يخلو من تعقيدات جمة تشكل عقبات أمام الطلاب والمدرّسين.

فكتاب "سيبويه" مثلا لم يكن في متناول جميع دارسي النحو، وإنما المتمدرسون فقط حتى قال عنه **أبو عثمان المازني**:

"**من أراد أن يعمل كتابًا كبيرًا في النحو بعد كتاب سيبويه فَلْيَسْتَحِي**".(1)

وقيل أيضا لمن أراد قراءته "**هل ركبت البحر؟** " تعظيمًا و استصعابا لما فيه.(2)

وهذا دليل على ما تحتاج إليه الدّراسة من جهد كبير، ودرس مستمر حتى يتمكّن الدارس من هذا الكتاب الذي أبهر كثيرا من دارسيه ومدرّسيه.

وقد وصل حال النحو العربي بعد الجيل الأوّل من النّحاة أمثال: **سيبويه** و**المبرّد** و**الكسائي**، ، وغيرهم إلى دَرَجَة غاية في الصعوبة والتعقيد تمثلت في تلك الموسوعات النّحوية التي ألفها العلماء وعمدوا على مزجها بالمنطق والفلسفة حتى ضاع دارس النّحو في متاهات كثيرة، فكثرت الشّروح للكتب المؤلفة؛ بل كثرت شروح الشروح، ونتيجة لذلك أحسّ العلماء أنّهم في حاجة إلى تسهيل النّحو، وتخفيف أثقاله على الناشئة، ففكروا في وضع آليات معرفية تمكنهم من تيسير النّحو العربي

(1): سيبويه، الكتاب، مج1، ص: 27.

(2): مص ن، مج 1 ، ص: 32.

وتقديمه في قالب جديد يصلح مع مواكبة الحياة، وكان أوّل تلك السبل هو تصنيف الكتب العلمية المختصرة التي تسهل على القارئ المتعلم لعلم النحو العربي الوصول إلى غايته وهدفه بِيُسْرٍ وسهولة.

وهذه المخْتَصَرات كثيرًا ما تلخص أهميتها في الجمع بين الموضوعات الأساسية في النحو ضمن صفحات معدودة تحوي فقط ما يحتاجه المتعلمون بصورة موجزة ومبسطة معتمدين في ذلك على الانْتِقَاءِ و التّخيّر، فحاولوا الابتعاد عمّا قد يُعيق على الناشئة الفهم والاستيعاب.

ومن بين الذين كان لهم باعٌ في التأليف التعليمي:

الزّجاجي(ت337هـ):ألف كتابًا مختصرًا في النّحو سمّاه (**الجُمَل في النّحو**) تجنب فيه الخلاف، والأقوال الشّاذة، والتفريعات، والأقيسه التي لا تنفع الناشئة، فنال الكتاب نجاحًا كبيرًا وتلقاه الدّارسون بالقبول والشرح.

والزُّبيدي(ت379هـ) ألف كتابًا سمّاه (**الواضح في العربية**) وكان هذا الكتاب حصيلة تجربة علمية بحتة عمل خلالها المؤلف مؤدبًا، فعلّم ما يحتاجه المتعلّمون فقط من دون حشو أوْ تعقيد في الموضوعات.

وألف ابن مالك (ت676هـ) كتابه (**تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**) حيث حرص فيه على توخي السّهولة واليسر في صوغ القواعد النحوية، وتقديمها للناشئة والمتعلمين في قالب بسيط، وبخاصة أنه عمل في التدريس لمدّة طويلة، فجاء كتابه هذا خلاصة لآرائه التي راقت له.

❖ كتاب الجُمل للزّجّاجي:

يُعَدُ كتاب(الجمل) **للزّجاجي** من بين أهم الكتب النحوية المختصرة التي حظيت بشهرة واسعة؛ وذلك أنّ صاحبه عمل مدرّسا في جامع بني أميّة بدمشق، وعاصر العديد من النّحويين، ومع معاصرته لهؤلاء استطاع أن يحقق لنفسه مكانة علمية جيّدة، حيث صنّف كُتبًا قيّمة، وأسهم في إثراء المكتبة النّحوية والعربية.

محتوى الكتاب وأبوابه:

بدأ الزّجّاجي كتابه بالحديث عن أقسام الكلام؛ وهو الباب الأوّل من أبواب النّحو العربي، ثم عرض أبواب الإعراب حيث بين مواضعه في الكلمة، وعرج لمعرفة علامات الإعراب موضِّحًا ما يحِقُّ للرفع والنّصب والخفض من علامات إعرابية، ثمّ تناول الأفعال فوضّح أقسامها وهي: الماضي، والدائم، والمستقبل، وتناول أيضًا باب التثنية والجمع، ويليه باب الفاعل والمفعول به، وباب ما يتبع الاسم في إعرابه وهي: أبواب النعت، والعطف، والتوّكيد، والبدل، ، ، وغيرها من أبواب النّحو العربي.

كما عرض لأبواب الصّرف المختلفة: كالتّصغير، والنّسب، وألف الوصل والقطع، والمذكر والمؤنث، وجمع التكسير، ، ، ومثلها كثير، وختم كتابه بأبواب في الأصوات كالإدغام، والحروف المجهورة والمهموسة.

ومن خلال هذا العرض نجد أن الزجاجي نظر إلى اللغة نظرة شاملة، فهي في النّحو، والصرف، والصوت، لتوضيح ما يُريد الوصول إليه.

مظاهر التيسير في كتاب "الجمل":

من أبرز مظاهر التيسير في كتاب (الجمل) للزجاجي، والتي جعلته يحظى بشهرة كبيرة من قبل الدارسين شرحًا وتفسيرا، نذكر ما يلي:

1-لغة الكتاب: تميزت لغة الكتاب بالسهولة و الاختصار، إذ نجد الزجاجي يتناول موضوعات كتابه بأسلوب واضح، خال من كل حشو أو تعقيد، مما يجعل الكتاب مناسبا لمستوى المتعلمين.

ويبدو الأسلوب التعليمي واضحا جليًّا في كتاب(الجمل)، حيث نجد صاحبه يقدم تعريفا موجزًا سهلا، ثم يوضحه بأمثلة بسيطة حتى يقرب الفهم للنّاشئة في سهولة ويسر، وينهي كل باب-تقريبا-بما يفيد ذلك كقوله: **وما أشبه ذلك، فافهم تصب إن شاء الله، فقس عليه تصب إن شاء الله**.

فيقول مثلا في باب أقسام الكلام: "أقسام الكلام ثلاثة، اسم، وفعل، وحرف فالاسم: ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض مثل(رَجُلٍ وفَرَسٍ)، **وما أشبه ذلك**، والفعل: ما دلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو(قام، يقوم)، **وما أشبه ذلك**، والحرف: ما دل على معنى في غيره نحو:(من، إلى، ثم)، **وما أشبه ذلك**.[1]

(1):الزجاجي، الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل،اربد،الأردن،ط1، 1984،ص:01.

وفي حديثه أيضا عن باب الأفعال يقول: الأفعال ثلاثة: فعل ماض، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدّائم، فالماضي: ما حَسُنَ فيه (أمس)، وهو مبني على الفتح أبدًا نحو(قام، وقعد)، والمستقبل: ما حَسُنَ فيه(غدٌ)، وكانت في أوّله إحدى الزّوائد الأربع وهي: تاء، أو ياء، أو نون، أو ألف، نحو(أقوم، يقوم، تقوم، نقوم).

وهو مرفوع أبدًا لمضارعته لاسم الفاعل، ووقوعه موقعه سواء، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم وأما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك: زيد يقوم الآن، ويقوم غدا فإن أردت أن تخلصه للاستقبال دون الحال أدخلت عليه السّين أو سوف نحو(سوف يقوم وسيقوم) فيصير مستقبلا لا غير، **فافهم تصب إن شاء الله.**(1)

2-استخدامه أسلوب الحوار: إنّ استخدام الزّجّاجي أسلوب الحوار لم يأت من فراغ، وإنّما أراد منه مشاركة المتعلّم في الحوار، وإكسابه القدرة على التعامل والتواصل مع الطرف الآخر، حتى يشعر بالمتعة، ويحصل التعلم بصفة أحسن؛ وذلك ما نجده في باب المخاطبة، فيقول مثلا: أجعل أوّل كلامك لمن تسأل عنه، وآخره لمن تخاطبه، فتقل إذا سألت رجلا عن رَجُلٍ: كيف ذلك الرَّجُلُ يا رجل؟....فإن أجابك المسؤول قال(صالحٌ، أو سقيم، أو مريضٌ)....ولو كان موضع(كيف) نصبا؛ لكان الجواب منصوبًا بإضمار فعل "فلو قال لك: كيف رأيت ذلك الرّجل؟؛كان موضع (كيف)

(1):الزجاجي، الجمل في النحو، ص:02.

نصبًا، فكنت تقول في الجواب:(صالحًا، أو مريضًا، أو سقيمًا) كأنك قلت: رأيته صالحا، أو مريضا، أو سقيما.[1]

3- **الإكثار من الشواهد القرآنية، والشعرية، والأمثلة:** إنّ المتصفح لكتاب (الجمل) يجد "الزجاجي" يكثر من الشواهد القرآنية الكريمة والشعريّة والأمثلة.

ولعلّ الإكثار من هذه الشّواهد يقابله وفرة في الشرح حتى يصل الفهم بسهولة إلى قلب القارئ، ويحفزه على التأمل والتنقيب أكثر من دون الشعور بالملل؛ ومن ذلك قوله في باب البدل: "البدل في كلام العرب على أربعة أضرب: يُبدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، ويبدل البعض من الكلّ، ويبدل المصدر من الاسم إذا كان المعنى مشتملا عليه، والبدل الرابع: بدل الغلط، ولا يجري مثله في القرآن، ولا في كلام فصيح.

فأمّا بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة فتقول:(جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ)، ترفع (الأخ بفعله، و(زيدٌ) بدل منه، وهما لعَيْنٍ واحدة، وهذا بدل المعرفة من المعرفة.

ونظيره قوله تعالى:﴿ **اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ** ﴾[الفاتحة/7.6]

"**فالصراط**" الثاني بدل من الأوّل، وهما معرفتان.

ومِنْ بدل النّكرة من النّكرة قول الشاعر:

وكنتُ كذي رِجْلَيْن، رِجْلٍ صَحِيحَةٍ وَرِجْلٍ رَمى فِيهَا الزّمَانُ فَشلَّتِ

(1):ينظر، الزجاجي، الجمل في النّحو،ص:267.

وأما بدل البعض من الكل فقولك(قبضت المال نصفه)، فالثاني بدل من الأوّل؛ وهو بعضه، وإنما أبدل منه للبيان، وأما بدل المصدر من الاسم فقولك:﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ** ﴾ [البقرة/217]فالقتال بدل من الشهر لأن سؤالهم عن الشهر إنما كان من أجل القتال، وأما بدل الغلط فقل:: (رأيتُ رَجُلاً حِمَارًا)، أردت أن تقول (حِمَارًا)، فَغَلطتَ فَقُلت (رأيتُ رَجلاً) ثم أبدلت (الحمار) منه، والأجود في ذلك أن تقول:(بل حِمَارًا)(1).

4-**عدم التعصب لمدرسة معينة**: توحي آراء الزجاجي أنه سار على المنهج البغدادي الذي أساسه المفاضلة بين المذهبين (البصري والكوفي) وإيثار المختار منهما من دون تعصب (وإن كان ميّالا إلى البصريين).

وعلى الرّغم من إحاطته بآراء المدرستين، إلاّ إنّه قد نفذ إلى آراء جديدة ، نذكر منها:

- عدّ(كان وأخواتها) حروفا لا أفعالا، ووضعها تحت عنوان (باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار) وهي :كان، أمسى، أصبح، صار، أضحى، ظلّ، بات، دام، ليس، مازال، وما انفك، وما فتئ، وما برح.

كقولك: كان زيدٌ قائمًا؛ ترفع زيدًا لأنه اسم كان، وتنصب قائمًا لأنه خبر كان(2).

(1):ينظر،الجمل في النحو، ص:39.

(2):مص ن،ص:41.

- جمع بين إنّ وكان (باب الجمع بين إنّ وكان) كقولك: إنّ زيدًا كان قائما فتجعل (زيدًا) اسم إنّ، و(كان) خبر إنّ، و(قائمًا) خبر كان، واسمها مضمر فيها لتقدمه عليه، وإن شئت قلت: إنّ زيدًا كان قائمٌ، فتجعل قائمًا خبر (إنّ)، وتلغي (كان)[1].
- بين الحركة الإعرابية لكلمة (وَحْدَه) وجعلها موسومة بعنوان: (باب وَحْدَه)، فيقول: أعلم أن (وَحْدهُ) في جميع الكلام منصوب أبدًا على المصدر، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ولكن يثنى المضمر المتصل به يجمع ويؤنث ويذكر، كقولك: مررتُ بزيد وحده، و بالزيدين وحدهما و بالزيدين وحدهم.[2]

وبهذا يمكن القول: إنّ كتاب (الجمل) للزّجّاجي حظي بشهرة كبيرة؛ إذْ أقبل عليه العلماء يضعون عليه الشروحات، والتعليقات، ويشرحون شواهده، ولعل سبب اهتمام العلماء به يعود إلى كونه كتابًا مختصرًا، جامعًا لأبواب النحو و الصرف، خاليًا من التعليلات الفلسفية، ومرتب الأبواب.

وكذلك قيل عنه بأنه كتاب مبارك فيه ما اشتغل به أحد إلا انتفع، وقد صنفه الزجاجي بمكة المكرّمة، وكان إذا أتم بابا طاف أسبوعا، ودعا الله أن يغفر له، وأن ينفع به قارئه.

(1):ينظر، الجمل في النحو، ص:141.

(2):مص ن، ص:189.

❖ **كتاب(الواضح في العربية) للزُّبيدي:**

يُعَدّ كتاب (الواضح في العربية) "**لأبي بكر الزُّبيدي**" من بيْن أفضل الكتب العلمية التي ألفت لأغراض تعليمية من أجل تيسير النحو العربي وتقريب فهمه إلى العقول.

وقد كان وَضْعُ هذا الكتاب نتيجة لتجربة علمية محضة عمل خلالها المؤلف مؤدبًا لولي عهد الأندلس (هشام المؤيد).

محتوى الكتاب وأبوابه:

كان أوّل ما بدأ به "الزبيدي" كتابه هو الحديث عن أقسام الكلام، ثم عرض أبواب الإعراب فبين مواضعه في الكلمة، وإعراب ما يعرف بالأسماء الخمسة، وإعراب المثنى والجمع، والمستقبل، وعرج للأفعال المتعدية لمفعول واحد، والمتعدية لمفعوليْن، وتناول الجملة الفعلية البسيطة، ثم تناول الخفض والإضافة...وغيرها من أبواب النحو العربي.

وعرض أيضا لأبواب الصرف المختلفة كالتصغير، وموضوعات الجمع والتذكير والتأنيث، والنسب، والمقصور والممدود، والحروف الزائدة وأبنية الأسماء، والتعريف، والهجاء في بنات الواو والياء، ومختلف موضوعات الصرف.

وكذلك عرض علم العروض والقافية، ووجوه القوافي في الإنشاء والحذاء، وعرض لحروف القافية من نصل، ورِدف، ونفاذ، وتأسيس، ودخيل.

ومن خلال هذا العرض نجد أن الزُّبيدي قد نظر إلى اللغة على أنّها وحدة متكاملة، فهي تشمل النحو، والصرف والصّوت.

خصائص كتاب (الواضح في العربية) للزبيدي:

يحمل كتاب الواضح للزبيدي عدّة خصائص وسمات جعلته يحتل مكانًا مميزًا بين كتب النحو التعليمية الميسرة، ومن أبرز هذه الخصائص والسمات نذكر:

1-سهولة اللغة التي صيغ بها الكتاب: إنّ القارئ لكتاب **الواضح** لا يكاد يجد صعوبة في فهم محتواه ومضمونه، لأن صاحبه فضل اللغة السهلة البسيطة من أجل ايصال هدفه المنشود؛ وهو تعليم الطلاب الصغار والمبتدئين أهم قواعد اللغة العربية، فنجده يبدأ بوصف أسلوب استعمال القاعدة، ثم يورد مثلا واضحًا عليها، ومثال ذلك: حديثه عن جمع التكسير، وجمع السلامة فجمع التكسير هو الذي يتغير فيه بناء الواحد عما كان عليه من حركة وسكون، كقولك: فلس وأفلس وفلوس، وكلب وأَكْلُبُ وكلاِب"[1].

2-استخدام أسلوب الحوار: أو إن شئت قل مشاركة القارئ في الحوار، وهو ما يعرف اليوم بالتعلم الذاتي حيث نجد هذا الأسلوب كثيرًا في نصوص الكتاب مثل قوله: "ألا ترى أنّ الباء تحسن في مثل هذه الأخبار، تقول: ما زيد بمنطلق، [2] وكذلك قوله: فإن قيل لك أين الرفع في قولك رجل،

(1):الزبيدي: الواضح في العربية تح: عبد الكريم خليفة، دار جليس الزمان،عمان،الأردن،ط2، 2010،ص102.
(2):ينظر، الزبيدي ، الواضح في العربية، ص:110.

فقل: في اللام، فإنّ قِيل لك أين النصب في قولك رجلا، فقُلْ في اللاّم، وإنْ قيل لك: أين الخفض في رجلٍ، فقل: في اللاّم[1].

إنّ استخدام المؤلف لهذه الكلمات (ألا ترى، تقول، فقل، قيل) وغيرها تشعر القارئ بأنه مشارك في الدّرس، وفي مناقشة القضية النّحوية، وتخرجه من دائرة التلقي التي تسم المؤلفات النحوية القديمة، وهذا يدل على أن الزبيدي أراد تسهيل النحو العربي، وتحبيبه للطلبة المبتدئين.

3- الإكثار من إعراب الأمثلة التي يوردها إعرابا مجملا مختصرًا: إن القارئ لكتاب الواضح لا يجد عناء في إدراك هذه الميزة، فهي جليّة واضحة في معظم أبواب الكتاب، ومثال ذلك قوله: "ذهب زيد"، ذهب: فعل ماضٍ، وزيدٌ: فاعل مرفوع، ورفعه في الدال لأنه آخر الاسم، وقوله: وتقول: خرج الرجلان، خرج: فعل ماض، والرجلان فاعلان، ورفعهما بالألف، وكسرت النون لأنها نون الإثنين.[2]

4-الابتعاد عن الحشو الذي لا طائل من ورائه: هذه السمة واضحة جدًا في الكتاب فالزبيدي يدخل في القاعدة النحوية مباشرة من دون مقدمات أو تمهيد، حيث يقول في أحد أبواب كتابه: "إذا أدخلت ما على اسم فحسبت الباء في خبره، فارفع ذلك الاسم، وانصب خبره، تقول: مالزيد منطلقا، فما: حرف نفي."[3]

فالكلام هذا يُعَدّ قاعدة نحوية يصل الطالب إليها بيسر وسهولة من دون حشو وتعقيد.

(1):ينظر، الزبيدي ، الواضح في العربية، ص:47.
(2):مص ن، ص:50.
(3): مص ن، ص:109.

5-الابتعاد عن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:

لم يلتزم "الزبيدي" مدرسة نحوية بعينها؛ بل كان واسع التنقيب والتأمل، يتبع الرأي الذي يراه أقرب إلى تحقيق نزعته العلمية، مستبعدا في ذلك تعقيدات النحويين، وآرائهم المتضاربة، فنجده يتبع رأي الكوفيين تارة، ورأي البصريين تارة أخرى من دون أن يذكر اسمهم أو يكتنف مذهبهم، وكان مجتهدا في الترجيح، ويعرب ما يراه قبيحًا في الاستعمال، وما هو أحبّ إليه، فيقول مثلا في إعراب (حبذا):"فمعناها المدح، وأصلها: حبّ ذا الشّيء، حبّ: فعل ماض، وذا اسم المشار إليه، ثم كثر استعمالها حتى صار (حبّ)و(ذا) كلمة واحدة، وصارت (ذا) كالباء من (ضرب)، فارتفع ما بعدها من الأسماء به.

تقول:(حبذا عبد الله) فعبد الله رَفْعٌ ب: حبذا، وكذلك حبّذا الرّجُلاَنِ، وحبذا المرأة، وزعم قوم أن عبد الله ابتداء، وحبذا: خبره والذي قدّمت أحب إليّ[1].

إنّ هذه الميزة التي اتسم بها كتاب الزّبيدي تجعله من أفضل الكتب النّحوية التعليمية التي كان هدفها تخليص النّحو العربي من الخلافات بين المدارس النّحوية التي لا يكاد يخلو منها أيّ كتاب نحوي قديم.

(1):الزبيدي، الواضح في العربي،ص:113.

6-عدم الاهتمام الكبير بالعلّة النّحوية:

من المعروف أنّ العلّة النحوية انتشرت بعد الجيل الأوّل من النحاة بشكل بّين حتى إنّ كثيرًا من العلماء أو لعوا بها أيما ولعًا إلى درجة أن "**ابن جني**" دافع عنها في باب من أبواب كتابه الشهير (الخصائص) وهو:

(باب في الرّدّ على من اعتقد فساد علل النّحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة)[1].

وعلى الرغم من أنّ العصر الذي عاش فيه "الزبيدي" كان عصر العلة النحوية، أو بالأحرى عصر الفلسفة النّحوية إلاّ أنه مع ذلك نجده يعتمد على التعليل التعليمي المحض الذي يخلو من الفلسفات الذهنية والتعقيد، ومن أمثلة ذلك تعليله عدم صرف الأسماء الأعجمية التي تزيد عن ثلاثة أحرف حيث يقول: "فإن زادت الأسماء على ثلاثة أحرف لم تنصرف في المعرفة، وانصرفت في النكرة، وذلك نحو: اسماعيل، و إبراهيم، وإسحاق، ويعقوب، وموسى، وهارون، وجبريل... وما أشبهها من الأسماء الأعجمية، تقول: مررت بإسحاق بن يعقوب، ورأيت اسماعيل، وقرأت سورة إبراهيم، تركت صرف هذه الأسماء لأنها أسماء أعجمية، وصرفها ثقيل في كلام العرب"[2].

نفهم من خلال قول الزبيدي (فثقل صرفها في كلام العرب) أنّ العلّة لا تتصرف بسبب ثقلها وصعوبة بها، ومع ذلك فهي علّة تعليمية لا تتجاوز الهدف التعليمي إلى الفلسفة والمنطق.

---

(1):ابن جني، الخصائص، ص:211.

(2):ينظر، الواضح في العربية ، ص:183،184.

ومجمل القول: إنّ الزُّبيدي قد وضع كتاب (الواضح في العربية) لغايات تعليمية؛ وذلك أن اختيار الحكم المستنصر له لأن يكون مؤدبا لولي العهد (هشام المؤيد).دفعه إلى وضع الكتاب القيم.

وممّا جعل كتاب(الواضح) فريدًا من نوعه هو معالجة المؤلف لقضايا النحو العربي في قالب بسيط وميسر من دون أن يثقل ذهن المتعلم بكثير من القواعد النحوية الصعبة.

وقد حرص "الزبيدي" على عدم الفصل بين النّحو واللغة، وكانت نظرته في قواعد اللّغة شاملة، ولذلك نجده يكثر من الأمثلة الكثيرة الاستعمال لتقويم التراكيب النحوية، وانتقاء ما تيسر منها، ومن ثمة جعلها سائغة أمام المتعلم.

❖ **كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)لابن مالك:**

يُعَدُّ كتاب (التسهيل) لابن مالك من أشهر الكتب النحوية في تاريخ النحو العربي، ومَرَدّ ذلك ما اشتمل عليه من علم شامل لموضوعات النحو وبما أرداهُ المؤلف منه تسهيلا لمادة النحو.

والمعروف عن كتاب التسهيل–حسب رأي ابن خلدون–أنه من الكتب النحوية المختصرة التي استوعبت جميع ما نقل(1).

(1):ينظر، ابن خلدون، المقدمة، ص:470.

مظاهر التيسير في كتاب التسهيل:

كانت السمة الغالبة على ابن مالك ومؤلفاته (خاصة كتابه التسهيل) هي توخي السّهولة والتيسير في كلّ ما يتعلق بموضوع علم النّحو العربي.

ولعل من أبرز مظاهر التيسير في كتاب التّسهيل نذكر ما يلي:

1-عنوان الكتاب: إذا أَمْعَنَا النّظر في كتاب التسهيل لابن مالك فإنّ أوّل ما يَشُدُّ انتباهنا هو عنوان الكتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، حيث يتضح لنا من خلال هذه التسمية أنه جاء لمعالجة قضايا نحوية، وتسهيل موضوعاتها، ومن ثمة تقديمها في قالب سهل بعيد عن كل حشو أو تعقيد، حيث يقول ابن مالك في مقدمة كتابه: هذا كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفيًا لأصوله مستوليًا على أبوابه وفصوله، فسميته لذلك:(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، فهو جدير بأن يُلَبِّي دعوته الألباء، ويتجنب منا بدته النّجباء، ويعترف العارفون برشد المغزى بتحصيله، وتأتلف قلوبهم على تقديمه وتفضيله، فليثق متأمله بلوغ أمله، و ليتلق بالقبول ما يرد من قبله"(1).

2- طريقة تقسيم كتاب التسهيل: إذا عرضنا طريقة تقسيم "ابن مالك" لكتابه التسهيل وجدناه يفتتح كلامه بالحديث عن شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بهما، ثم يتبعه بباب الإعراب من مثل: إعراب الصحيح الآخر، والمعتل الآخر، وإعراب المثنى والمجموع، ثم باب المعرفة والنكرة، وباب

(1):ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، المكتبة العربية،القاهرة،مصر،دط،1967،ص:01.

المضمر، وباب الاسم العلم...وهكذا إلى أن يصل إلى باب الفاعل ونائب الفاعل، وباب اشتغال العامل.....

وإن أهم ميزة جعلت من التسهيل كتابا فريدًا من نوعه هو طريقة تقسيمه حيث نجد ابن مالك يقسمه إلى أبواب تندرج ضمنها المسائل الكبرى، وما تفرع عنها جعله في فصول تابعة لتلك الأبواب، فهو بذلك يتبع منهجًا دراسيًا تعليميًا يعتمد فيه على ارتباط اللاحق بالسّابق.

3-**لغة الكتاب**: امتازت لغة الكتاب بالإيجاز مع السهولة، فهو يتناول الموضوع بأسلوب سهل وميسر من دون مقدمات، بل يطرق للموضوع مباشرة، فتراه مثلا يقول في باب (**نعم وبئس**):"هما فعلان لا يتصرفان للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وأصلهما فَعِلَ، وقد يردان هكذا أو بسكون العين وفتح الفاء أو كسرها أو بكسرهما"[(1)].

4-**الابتعاد عن الحشود والإطناب**: سلك ابن مالك في كتابه (التسهيل) طريقًا ميسرًا، حيث نجده يقدم موضوعه في صورة مباشرة بعيدة عن الحشو والإطناب؛ ومثال ذلك قوله في باب (**أفعال المقاربة**):"منها للشروع في الفعل: طفق، وطبق، وجعل، وعلق، وأنشأ، ووهب، وقام، ولمقاربته: هلهل، وكاد، وكرب، وأوشك، وألمّ.

ولرجائه: عسى، وحرى، و اخولق[(2)].

(1):ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،ص:126.

(2):مص ن ، ص:59.

إنّ ابتعاد ابن مالك في كتابه (التسهيل) عن الإطناب والحشو الزائد جعل منه موجزًا صغيرا في حجمه، عظيمًا في فائدته وأسلوبه.

وإنّ هذا العمل الجليل الذي قام به المؤلف وهو الاختصار في عرض المادة النحوية وجعلها في وسعي جميع الدّارسين قد وسم الكتاب بشكل بَيّنٍ وواضحٍ، فكثير من الموضوعات التي تحتاج إلى عشرات الصفحات أو جز فيها، وأبقى على ما تيسر منها، مستبعدًا في ذلك الحشو الذي لا طائل من ورائه سوى كثرة التمحل والتعسف.

5-الابتعاد عن مسائل الخلاف:

إن "ابن مالك" اتبع منهجًا خاصًّا به، إذْ نجده يتناول بعض المسائل الخلافية من دون أن يذكرها على سبيل التحيز إلى مذهب أو رأي بعينه، وإنّما كان يشارك فيها برأيه فيجتهد ليؤيد أو يخالف، إذْ نجده يقول مثلا في باب (الموصول بأيّ):"وإن أُنِثَت بالتّاء حينئذٍ لم تمنع الصرف، **خلافًا لأبي عمرو**"[(1)].

وهذا في سياق حديثه عن (أيْ) إذا حذف ما تضاف إليه فكيف تعرب؟ فإذا كان "ابن مالك" يرى (أية) لا تؤنث إلاّ بالتاء، فإنّ "أبا عمرو" يرى منعها للتأنيث والتعريف بالإضافة المنوية.

(1):ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص:35.

ويقول أيضا:" وتقع (من) و(ما) شرطيتين، واستفهاميتين، ونكرتين موصوفتين، ويوصف بـ (ما) على رأي، ولا تُزاد (من) **خلافًا للكسائي،** ولا تقع على ما يَعْقِلُ إلاّ منزلاً منزلة أو جامعًا له شمولٌ أو اقتران **خلافا لقطرب**(1).

وهكذا تراه في كامل أجزاء الكتاب يخالف ويوافق حتىّ ينتهي من أمر معين، ويفصل القول فيه.

أما عن نسبة الخلافات بين "ابن مالك" وأمثاله من النّحويين، فهي تتراوح بين الكثرة والقلّة، حيث نجده يعبر دومًا بقوله في مسألة ما: خلافًا لكذا ليُبيّن رأيه في ذلك الأمر شارحًا إيّاه ومخالفًا لغيره، وهذا أمرٌ تيسيري، فَأَنْ تذكر رأي الغير سواء بمخالفته أو موافقته، فذلك يزيد من التطلع على أمور قد لا يدركها القارئ أو المتعلم، وإن لم يعتمد صاحب الكتاب ذكر رأيه والرأي الذي يخالفه لا يدرك القارئ أو المتلقي رأي الآخر، ولكان اكتفى بما ذكره ابن مالك في مسألة نحوية معينة، لكنه يثري بطريقته تلك–من خلال الجمع بين الآراء النحوية المختلفة–رصيد المتعلمين ويجعلهم يبحثون، إن دعت الحاجة إلى ذلك.

ومجمل القول: إن (التسهيل)كتاب قيم في النحو، لأنّه يجمع بين الفائدة والاختصار وبخاصة أنه موجه لفئة المتعلمين والناشئة.

ولن نغالي إذا قلنا: إنه من أعظم الكتب أثرًا، وأدومها ذكرًا إلى غاية اليوم، وخير دليل على ذلك تلك الشروح التي تبعته منذ أن أخرجه "ابن مالك"، فلولا أن اهتم به النُحاة والدارسون لما ألحقوه

(1):ابن مالك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ص:36.

بشروحهم وتعليقاتهم، هذا فضلاً عن ارتباطه دومًا بالألفية وهما من بين أفضل الكتب النحوية حيث قامت على غرارهما الدراسات النحوية في قرون لاحقة.

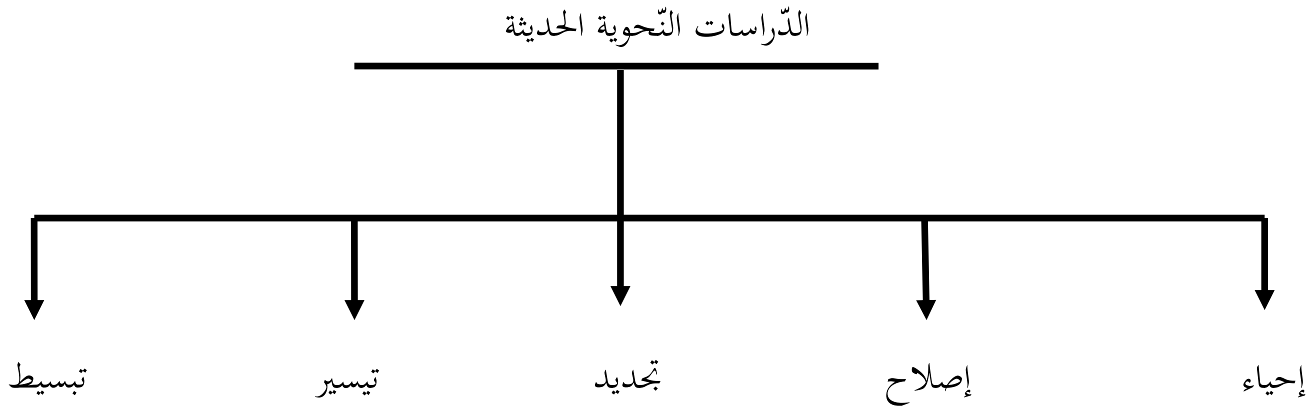
2-تيسير النحو العربي عند المحدثين:

يشكو الدارسون مُر الشكوى من صعوبة النحو العربي فهمًا وتحصيلاً وهذا الأمر لا يقتصر على الدّارسين وحدهم؛ بل يتعدىّ إلى القائمين على تدريسه أيضًا؛ إذْ يُرجعون ذلك إلى تعقد مسائله، وكثرة تأويلاته وتقديراته.

ومسألة تيسير النحو العربي قديمة حديثة أدركها القدماء وأولوها عنايتهم، وخصوها بكتب تعليمية مختصرة، ثم استهلها المحدثون، فكثرت الدعوات التي تنادي بتيسير النحو في العصر الحديث، وتعددت البحوث والدراسات التي ألفت في هذا المضمار، كما تنوعت المناهج التي اعتمدت عليها كل محاولة من هذه المحاولات.

وقد رافق ذلك مجموعة من المصطلحات* يمكن أن نمثل لها وفق الشكل الآتي:

*:ويبدو أن هذه المصطلحات لم يتناولها القدماء، ولم تكن موجودة في زمانهم، وإنما استخدموا مصطلحات ، وعناوين أخذت بُعدًا تعليميًا، من نحو: الموجز في النحو، والتفاحة في النحو، والواضح في العربية. وغيرها من العناوين الأخرى التي اعتمدت في هذا النوع من المؤلفات، وهي كتب لا تختلف كثيرا في محتواها عن الكتب النحوية المطولة والمتخصصة، إلا في طريقة عرضها للمادة النحوية؛ وذلك باعتمادها على الاختصار والانتقاء من جملة النحو العربي وفق ما يتناسب مع مستوى المتعلمين.



وهذه المصطلحات انطلقت على الخصوص في مطلع القرن العشرين، ولكل منها بعد معجمي و صرفي واصطلاحي.

1-**الإحياء**:إن المتأمل في الدلالة المعجمية لمصطلح (الإحياء) يجد أنه مصدر للفعل (أحيا) يقال: حي يحيا فهو حيٌّ، والقوم حَسُنت حالتهم، والطريق: استبان، وأحيا الله فلانًا: جعله حيًّا، وأحيا الله الأرض: أخرج فيها النبات، وفي التنزيل العزيز:﴿**فَسُقْنَاهُ إلى بَلَدٍ مَيّتٍ فَأَحْيّيْنَا به الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا**﴾[فاطر:09](1).

فالمعنى اللغوي لمصطلح الإحياء يحمل بُعدًا ايجابيًا يُوحي إلى النّماء، والخيرية، والانتقال إلى الأفضل.

ولعل هذه المعاني المعجمية لمصطلح الإحياء لها علاقة مباشرة بالمعنى الذي يقصده النحاة المحدثين في دراستهم النحوية، فكأنهم يتصورون النحو العربي قد مات، وحان وقت إحيائه، وبعث فيه الرّوح من جديد.

(1):مجمع اللغة العربي، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية،القاهرة،مصر،ط4، 2004،مج213/1،مادة (حَيِيَ).

وإذا نظرنا في الوزن الصرفي لمصطلح (الإحياء) نجده على وزن (إِفْعَال) الذي يدل على انتقال أثر الفاعل إلى غيره وتأثيره فيه.

ومن هنا يمكن القول: إن مصطلح الإحياء يدل على التأثير الذي يحاول أن يحدثه النحاة في النحو العربي للدفع به نحو الأفضل.

أما من الناحية الاصطلاحية فنجده يرتبط أكثر بمحاولة **إبراهيم مصطفى** في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية[1].

وقد بين فيه المؤلف معنى الإحياء الذي يقصده في عنوان الكتاب فقال: "كان سبيل النحو موحشا شاقًا... ولكن أملا كان يزجيني، ويحذو بي في هذه السبيل الموحشة، أطمع أنْ أُغيّر منهج البحث النحوي للغة العربيّة، وأنْ أرفع عن المتكلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"[2].

والمنهج الجديد الذي يقترحه **إبراهيم مصطفى** هو "أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معان، وأن نبحث في ثنايا الكلام عمّا تشير إليه كل علامة منها، ونعلم أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة وصلتها بما معها من الكلمات[3].

(1):عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح،الكويت،دط،1987،ص: أ (المقدمة).
(2):إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، مصر، ط2، 1992، ص:(مقدمة المؤلف).
(3):مص ن،ص49.

ومن هنا يَتَبَّين لنا أن (الإحياء) في معناه الاصطلاحي يدل على ترك مختلف الأسس النظرية التي قام عليها النحو العربي في صورته التقليدية، خاصة ما يتعلق بنظرية العامل والمعمول، وتعويض ذلك بنظرية أخرى تقوم على كون العلامات الإعرابية المختلفة دوال لها علاقة مباشرة بالمعنى، وليست أثر يحدثه العامل كما يرى النحاة القدماء وعلى هذا الأساس الجديد حاول "إبراهيم مصطفى" أن يعيد تبويب النحو، فحذف بعض الأبواب، وأدمج بعضها في بعض ، وقدم جديدًا [(1)].

2-الإصلاح: هذا المصطلح مصدر للفعل (أصلحّ):ويدل على خلاف الفساد.

والإصلاح: نقيض الإفساد، وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه.[(2)]

فهذه الدلالة المعجمية تدل على معنى إيجابي يحمل النفع والخيرية، وهذا المعنى هو الذي يقصده دعاة الإصلاح ظنًا منهم أنّ النحو قد فسد، وحان وقت إصلاحه، وتهيئته، وتخليصه من مختلف الشوائب التي علقت به خلال تاريخه الطويل.

---

(1):وذلك ما فعله في باب التوابع، حيث أعاد تقسيم التوابع وأضاف إليها الخبر، واستبعد عطف النسق من التوابع، وقسم بقية التوابع إلى قسمين: القسم الأول هو :النعت، والقسم الثاني هو البدل وأدرج تحته التوكيد، وعطف البيان، فجعل التوكيد وعطف البيان والبدل نوعًا واحدًا.

ينظر، أحمد محمد عبد الراضي، إحياء النحو والواقع اللغوي، دراسة تحليلية نقدية، مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة،مصر،ط1،2007،ص:155.

(2):ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،دط،ج1،1979،ص:303،مادة (صلح)

وينظر، ابن منظور، لسان العرب،ص:517،مادة(صلح).

أمّا دلالة مصطلح (الإصلاح) من الناحية الصرفية فهي لا تختلف عن مصطلح (الإحياء) فكلاهما جاء على وزن (إفعال) الذي يدل على انتقال أثر الفاعل إلى غيره وتأثيره فيه.

وارتبط مدلول (الإصلاح) عند النحاة الذين تبنوه بالتغيير، والحذف، وإعادة عرض النحو عرضًا جديدًا بعيدًا عن المتون النحوية.

3- التجديد: هو مصدر للفعل (جَدَّدَ)، وهذه الكلمة لها دلالات عدّة من الناحية اللغوية، فجددت الشيء، أَجُدُّه بالضّم، جدًّا: قطعته، وحبلٌ جديد: مقطوع... وثوب جديد، وهو في معنى مجدود يراد به جدّه الحائك أي قطعه، والجدة: نقيض البلى(1).

وما يلحظ في هذه المعاني أنْ دلالتها لا تخرج عن معنى القطع، وهو على ما يبدو معنى بعيد عن المعنى المراد من مصطلح التجديد في النحو العربي، إلاّ إذا كان المراد من (التجديد) في النحو هو قطعه عن أصوله القديمة.

ومن هنا يكون المعنى اللغوي الأقرب إلى مصطلح التجديد في ميدان الدّراسات النحوية هو أن جدد الشيء: صيره جديدا... واستجدَّ الشّيء: صار جديدًا، والشيء: استحدثه وصيره جديدًا.(2)

فهذا المعنى يدل على الصيرورة والتحول من حالة إلى أخرى، وهو المعنى نفسه تقريبا- الذي يقصده النحاة المعاصرون من مصطلح التجديد.

(1):لسان العرب، ص:111، مادة (جدد).

(2):مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ص:109، مادة (جدد).

وإذا نظرنا في مصطلح (التجديد) من ناحية الميزان الصّرفي نجده على وزن (تفعيل) التي تدل في بعض استعمالاتها على الحركة والتغيير والتحول من حالة إلى أخرى.

ويبدو أن هذا المعنى الذي تدل عليه هذه الصيغة من الناحية الصرفية المحضة لها علاقة واضحة بما يسعى إلى تحقيقه دُعاة التجديد في النحو العربي.

ومن المؤلفات التي حملت مصطلح (التجديد) في عناوينها، والتي سعت إلى الحذف والإلغاء والاختصار، وتقديم شيء جديد:(تجديد النحو) **لشوقي ضيف**، (النحو الجديد) **لعبد المتعال الصعيدي**.

وتداخل مصطلح **التجديد** مع **التيسير**، حيث تمثل نظريًا في:(نحو التيسير دراسة ونقد) منهجي **لأحمد عبد الستار الجواري** الذي بين أنه ("ينبغي أن يكون عمل الدّارسين والباحثين العودة به إلى سابق طبيعته واستنباط أصوله الأولى التي تعيد إليه مذاقه السائغ وتصله بالأفهام والأذهان والأذواق...

وأوّل ما ينبغي أن يطرق من الأبواب هو تفهم أصوله، وربطها بأساليب البحث العلمي، ووصلها بطرق التفكير المألوفة حتى لا يبقى مادة غريبة تنبو عنها الأذواق، وتقتحمها الأفكار والأذهان")[1].

واقترن مصطلح **التجديد بالإصلاح والتطوير**، وتمثل ذلك (في النحو العربي نقد وتوجيه) **لمهدي المخزومي** حيث يقول:"(وقد حاولنا فيما سبق أن نهدم فكرة العامل في النحو، وأن نسلب

(1): أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط2، 1984، ص:07.

الفعل الذي هو أقوى العوامل عندهم قدرته على العمل، وعلى الرفع والنصب[(1)].

وبين أيضا أن النحو متطور أبدًا، فقال:(النحو عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور، فالنحو متطور أبدا؛ لأن اللغة متطورة أبدًا، والنحوي الحق هو الذي يجري وراء اللغة، يتبع مسيرتها ويفقه أساليبها... فإذا قال النحوي مثلا: إنّ الفاعل مرفوع... فليس له أن يفلسف ذلك أو على حكم من أحكام العقل[(2)].

وارتبط مصطلح التجديد عند تمام حسان بالإحلال والاستبدال، حيث تمثل باستبدال القرائن بفكرة العمل النحوي.

4–التيسير: يُعَدُّ مصطلح (التيسير) من المصطلحات التي تم تداولها في العديد من المؤلفات النحوية المعاصرة مثل: كتاب (**تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا**)، و (تيسيرات لغوية) **لشوقي ضيف**، وكتاب (نحو التيسير) –سبق ذكره– **لأحمد عبد الستار الجواري**...وغيرها.

ولن نغالي إذا قلنا: إنّ كلّ المصطلحات الأخرى التي رافقت حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث تدور في فلك هذا المصطلح الذي استطاع أن يكون بمثابة عنوان يجمع في طياته كل تلك المحاولات التي عمدت إلى إعادة النظر في النحو العربي خلال العصر الحديث.

---

(1): مهدي المخزومي، في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي،بيروت،لبنان،ط2،1986،ص:62.

(2): مهدي المخزومي نقد وتوجيه في النحو العربي،ص:19.

وإذا نظرنا في هذا المصطلح من حيث دلالته المعجمية نجده مصدر للفعل (يسر)، واليسر: اللين والانقياد... وياسره أي ساهله، وفي الحديث: إن هذا الدّين يُسرٌ؛ اليُسر ضد العسر، أراده: سهل قليل التشديد وتيسر لفلان الخروج، واسْتَيْسَرَ له بمعنى تهيأ[1].

فمن خلال هذه الدلالات يتبين معنى (التيسير) في اللغة، وهو السهولة، والابتعاد عن العسر.

أمّا من الناحية الصرفية فنجده على وزن (تفعيل)، وهذا يدل على المعاني نفسها التي رأيناها في مصطلح التجديد؛ إذْ يوحي إلى التغير، والتحول، والانتقال من حالة إلى أخرى، وهي معانٍ قريبة من المعنى الاصطلاحي الذي يريد دُعاة التيسير تحقيقه في النحو العربي.

وقد تعددت التعريفات التي قدّمها النحاة المحدثون لمصطلح التيسير، إلاّ إنها تتفق في عمومها كون التيسير يتعلق بالجانب التربوي التعليمي، فحددّه العلماء كالآتي: "هو تكييف النّحو والصّرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصّورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو، لا في النحو ذاته"[2].

ومعنى هذا أن التيسير يكون في طريقة العرض والتعليم، لا في مادة التعليم نفسها.

---

(1):ابن منظور، لسان العرب، ص:295،296مادة (يسر).

(2):محمد صاري، تيسير النحو، ترف أم ضرورة، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج3، العدد:3، 2001، ص:151،152.

5–التبسيط: هو مصدر للفعل (بسط)، فيقال: بسط الشيء: نشره وجعله بسيطًا لا تعقيد فيه.... والبسيط: المنبسط وهو ضد المركب، وما لا تعقيد فيه[1].

فهذا المعنى يدل بوضوح على مُراد الباحثين الذين حملت دعواتهم شعار التبسيط، حيث أرادوا به إزالة التعقيد الموجود في النحو العربي، وعرضه في صورة بسيطة لا غموض فيها.

وهذا المصطلح لا يختلف في وزنه الصرفي عن مصطلحي (التجديد) و(التيسير)، إذْ جاء على وزن (**تفعيل**) وهو يدل على معنى التغير الذي يرمي من خلاله النحاة إلى الانتقال بالنحو من صورته المركبة المعقدة إلى صورة أخرى تتسم بالبساطة والوضوح.

ويتقاطع مصطلح (**التبسيط**) مع مصطلح (**التيسير**) في كونهما يستخدمان في الميدان التعليمي التربوي أكثر من الميدان النظري التخصصي.

وبهذا يمكن أن نقسم هذه المصطلحات إلى قسمين:

يتكون القسم الأوّل من مصطلح (**الإحياء**) و (**التجديد**) و(**الإصلاح**).

بينما يتكون القسم الثاني من مصطلح (**التيسير**) و (**التبسيط**).

فالمصطلحات الثلاثة الأولى ترمي إلى إعادة النظر جذريا في منظومة النحو العربي، ومعالجة المنهج النحوي بأكمله، بما يلائم طبيعة دراسته اللغوية.

---

(1):مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط،ص:56.

في حين يعني (**التيسير**) و (**التبسيط**) تقريب طرائق وأساليب التدريس بما يتفق مع ذهن المتعلم.

ونخلص إلى أنّ هذه المصطلحات التي رافقت محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي عند المحدثين عرفت نوعًا من التداخل ، وهو ما يصعب من مهمة التمييز فيما بينها اصطلاحيًا.

الفصل الثاني

آراء ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرّد على النحاة)

قبل أن نعرض آراء "**ابن مضاء القرطبي**" النّحوية-دراسة وتحليلاً-يجدر بنا أن نُلقي الضّوء على بعض الجوانب من سيرته الذّاتية، وقصّة بدايته مع هذا العلم.

ابن مضاء القرطبي: (513-592 هـ).

هو أبو العباس أحمد بن عبد الرّحمان اللّخمي، المعروف بابن مضاء القرطبي، أصله من جيّان[1]، نشأ بقرطبة منقطعًا إلى العلم العلماء، ومن أجل ذلك هاجر إلى إشبيلية في طلب النّحو، فكان ممن درسوا كتاب سيبويه على ابن الرّماك، ولم يكتف ابن مضاء بالثقافة اللّغوية فحسب؛ بل امتد نهمه إلى سائر العلوم؛ فكان عارفًا بالطبّ، والحساب، والهندسة، بارعًا وكاتبًا. وقد اجتمعت هذه الأوصاف كلها في هذا العالم النّحوي الفقيه الذي اختاره خليفة الموحدين[2]**يعقوب** لمنصب قاضي الجماعة، وبحكم منصبه هذا استطاع أنْ يقلب الموازين، ويحشد مساندة مولاه في ثورته على النّحو المشرقي.

«وإنّ من يرجع إلى نصوص كتاب (الرّد على النّحاة) يُلحظ بأنّه ثائر على المشرق، وهي ثورة تعتبر امتدادًا لثورة أميره عليه»[3].

(1):إحدى مدن الأندلس، تضم مدن كثيرة، ويربى فيها دود الحرير، وبها بساتين ومزارع.
ينظر، بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، الكويت، ط1، 1999، ص:13.

(2):يُعَدُّ "عبد المؤمن بن علي" هو المؤسس الحقيقي لدولة الموحدين بعد أن أنشأها "ابن تومرت"، ثم خلفه ابنه "يوسف"، ويذهب يوسف ليأتي ابنه "يعقوب، وهو من أعظم خلفاء هذه الدولة-ينظر، ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، دت، ص:14، 15.

(3):شوقي ضيف، مدخل إلى الرد على النحاة، ص:19.

ويبدو أن الحياة العلمية والفكرية في المغرب و الأندلس كانت ثائرة على نظيرتها في المشرق، فمثلما دعا خلفاؤها إلى رَدِّ فقه المشرق على المشرق، دعا ابن مضاء القرطبي إلى رد نحو المشرق على المشرق أيضًا؛ إذْ صبّ عنايته كلها على النحو، فألف فيه ثلاثة كتب.

أمّا الكتاب الأوّل فسماه (**المشرق في النّحو**)، وأمّا الثاني فاسمه (تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) وأغلب الظن أن هذين الكتابين لم يصلا إلينا، وإنما وصل كتابه الثالث الموسوم بعنوان (**الرد على النحاة**)[1].

ألّف "ابن مضاء القرطبي" كتابه (الرد على النحاة) في فترة ثورة على فقه المشرق وفروعه، لأن عصر الموحدين الذي عاش فيه، والذي كان فيه قاضيًا للجماعة تميز بانقلاب واسع على أصحاب المذاهب الأربعة (المذهب الحنفي، الشافعي، الحنبلي، والمالكي)، إذْ أمر "يعقوب" بحرق كتب هذه المذاهب وحمل الناس على الظاهر من القرآن والسنة.

ومن ثورة الموحدين هذه (التي تعتنق المذهب الظاهري) استمد ابن مضاء ثورته على النحو المشرقي، وربما يكون من وراء هذه الثورة، لأن المتصفح كتابه (الرد على النّحاة) يلحظ نزعة ظاهرية في ثناياه **« ربما كان يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذهب، من يعرف؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤلبين على هذه الثورة، إنْ لم يكن المؤلف الأوّل كما يقضي بذلك منصبه»**[2]

(1): شوقي ضيف، مدخل إلى الرد على النحاة،ص20.

(2):مص ن ، ص:19.

لأنّ المنصب الذي اعتلاه من أهم المناصب في الدولة، إذْ يُعَدُّ قاضي الجماعة الساعد الأيمن لحاكم الدولة، يأخذ برأيه ويشاركه في أمور الرعية.

وقد ساعد هذا المنصب "ابن مضاء القرطبي" في الدعوة إلى مذهبه الجديد، حيث دعا إلى إسقاط القول بالعامل في النحو، ما يتصل به من العوامل المحذوفة، والعلل، والأقيسة، والتمارين غير العملية ومما لا يفيد شيئا في صحة النُّطق وسلامته.

والمتأمل لكتاب (الرّدّ على النّحاة) يستطيع أنْ يَتَلمّس جليًّا مظاهر ثورة "ابن مضاء القرطبي" على النحو والنحاة معًا، إذْ حاول وضع نموذج جديد لوصف اللغة العربية والتقعيد لها وفق أصول ومبادئ فكرية وفلسفية تختلف جذريا عن تلك التي وضعها نحاة المشرق؛ ولاسيما البصريين منهم.

وعلى الرغم من ثورته تلك ضد النحاة الذين سبقوه، فقد كان يذكرهم بالتوقير ويترحم عليهم، كما نجده يعترف بأهدافهم التعليمية التي انطلقوا منها في جهودهم الأولى فيقول: "إنّي رأيتُ النّحويين– رحمة الله عليهم– قد وضعوا صناعة النّحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته عن التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا"[1].

(1):ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص72.

إلاّ أنه-فيما بعد- يعيب عليهم غلوهم في تعقيد القواعد، وكثرة التأويل، والتقدير، والحذف، وافتراض العلل والأقيسة فيقول:..."إلاّ أنهم التزموا مالا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتوعرت مسالكها، ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها"[1].

وإذا اتبعنا "ابن مضاء القرطبي" في دعوته هذه وجدناه من البداية يضعها في باب النُّصح لدين الله، وتغيير المنكر، فيقول في المقدمة: "إنّه حملني على هذا المكتوب قول الرّسول (ص):«**الدِّينُ نَصِيَحةٌ**»[2].

وقوله أيضًا:« **مَنْ رأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيّرْهُ بِيَدِهِ، فَإنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلسَانِه، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطعْ فَبِقَلْبِهِ.**[3]

وقد كان يقصد في عمله إلى تيسير النّحو العربي، وذلك بحذف ما يستغنى عنه النحوي، فيقول: "**وقصدي في هذا الكتاب أنْ أحذف من النّحو ما يستغنى النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه.** [4]

أسس دعوة ابن مضاء القرطبي في تيسير النحو العربي

يمكن توضيح الأسس التي قامت عليها دعوة ابن مضاء القرطبي فيما يلي:

---

(1):ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، ص:72.

(2):مسلم، صحيح مسلم، تشريف: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض،السويدي،ط1،2006،مج1،ص:42

(3):صحيح مسلم، ص: 41،42.

(4):ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص: 76.

1-إلغاءنظريةالعامل:

كثر الحديث قديمًا وحديثًا عن قضية العامل، وقامت فيها دراسات تناولت النظرية وما خلفته من آثار، وموقف النحاة منها قدامى ومحدثين.

أما القدامى فقد جعلوا هذه النظرية هي الأساس الذي يقوم عليها الّدرس النحوي، ولم يخرج عنها إلاّ نحوي أندلسي هو ابن مضاء القُرطبي (ت592هـ).

وأما المحدثون فقد اختلفت مشاربهم بين مؤيد لها ومعارض يحاول هدم أصولها و وضع بناء جديد، فما العامل يا ترى؟ و ما حقيقته؟.

العامل: هو اسم فاعل من العمل، والعمل(المهنة والفعل)، والعامل: هو الذي يتولى أمور الرجل ماله، وملكه، وعمله؛ منه قيل للذي يستخرج الزّكاة عامل[1].

وأمّا في الاصطلاح:" فهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" [2].

(1):ابن منظور، لسان العرب، مج، ص:474، مادة (ع م ل).

(2):عبد القاهر الجرجاني، العوامل المئة النّحوية، تح: أَنْوَرْ ابن أبي بكر الشيخي الدّاغستاني، دار المنهاج، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص:90.

بدأت فكرة العامل في ميدان البحث النحوي منذ النشأة، ويُعَدُ **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي** (**ت 117 هـ**) مبتدع هذا المنحى في الدرس النّحوي، وسار على خطاه **عيسى بن عمر الثقفي** (**ت 149 هـ**)، ثم اتسع القول في العامل على يدي **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (**ت 175 هـ**)، ويكاد يجمع المحدثون على أن **سيبويه** (**ت 180 هـ**) أوّل من أنهج القول في العامل، ثمّ تبعه النحاة من بعده[1].

وشاعت هذه النظرية في النّحو العربي، وكانت من أهمّ الأصول التي بنى عليها النّحاة قواعدهم، فكلّ عامل–في نظرهم–طالب لغيره، وكلّ معمول مطلوب لغيره، وربطوا بين العلامة الإعرابية، والأثر المسبب لها، فتارة يكون الرّفع، وثانية يكون النّصب، وثالثة يكون الجرّ، وطلبوا لكل علامة علة فإن لم يجدوها أولوها؛ إذْ لابدّ للمعمول من عامل ومن هنا تأسست نظرية العامل النّحوي[2].

وقد قسم النّحاة العوامل إلى: لفظية ومعنوية، وصنفوا اللفظية باعتبار أقسام الكلام: الفعل، والاسم، والحرف، وميزوا القوّي منها والضعيف، والأصل والفرع، أمّا المعنوية فلا يصحبها قرائن لفظية، ولكنها تعبر عن معانٍ خاصة كالابتداء والخلاف والصّرف...[3].

(1):عبد الحميد مصطفى السيد، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب، الأردن، نشرت بمجلة جامعة دمشق، مج18، العددان(3، 4)، 2002، ص:46-47.

(2):محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، ص:79.

(3):هذه عوامل معنوية، ومن أشهرها الابتداء؛ وهو معنى يجمع في مضمونه ثلاثة مفهومات: الأولية، التعرية من العوامل، والإسناد أما الخلاف أو الصرف فمعناه أن يكون في التركيب ما يدل على الربط بيْن شيئيْن أو أكثر في الحكم إلاّ أن المتكلم يريد أن يخرج الثاني من حكم الأول، فيخالف في الحركة الإعرابية لتكون هذه المخالفة وسيلة لفظية توحي للمعنى المراد، وذلك كما في المفعول معه، ينظر، محمد خير حلواني، أصول النحو العربي، ص:171، 177.

ولكن إذا تتبعنا آراء " ابن مضاء القرطبي " فيما يخص نظرية العامل التي أسس النّحاة عليها النّحو وسننه، فإننا نجده ينقذها نقدا، ويلغيها إلغاءً بما يحمله من تفريعات وتقديرات يعجز المتعلم عن فهم الكثير منها.

وما إنّ يفتح القارئ كتابه(الرّدّ على النّحاة) في صفحته الأولى إلاّ ويجد الثورة على نظرية العامل النحوي باعتباره من القضايا التي يستغنى النحو عنها، فيقول: "**قصدي في هذا الكتاب أن أحذف ما يستغنى النّحوي عنه، وأنَبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه". فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النّصب، والخفض، والجزم لا يكون ألاّ بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي، وبعامل معنوي، وعبروا عنه بعبارات توهم في قولنا: ضَرَبَ زَيّدٌ عُمَرًا، أنّ الرّفع الذي في زيد، والنّصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضَرَبَ**[1].

وبعد قوله هذا عن نظرية العامل النحوي يعرض مباشرة أساس هذه النظرية من كلام "**سيبويه**" فنقل قوله: "وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضَرْبٌ من هذه الأربع لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟[2].

(1):ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص:76.

(2):سيبويه، الكتاب، مج13/1.

وقد عقب "**ابن مضاء**" على كلام "**سيبويه**" بقوله: "فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد"[1].

فابن مضاء يرى أن هذه العوامل يجب الاستغناء عنها إذا أردنا للنحو اليسر والسهولة، وعَدَّ تلك العوامل خطأ، ويجب العودة عنها سواء أكانت عوامل معنية أم لفظية؛ لذلك يجب هدم هذه المقولة، وتخليص النحو العربي منها، لأنّ العامل في رأيه هو الله تعالى (حقيقة)، يجعل نسبته إلى المتكلم (مجازية)[2].

وحتى لا يتعرض **"ابن مضاء"** إلى انتقادات من قبل نحاة المشرق، ومؤيدي العامل النّحوي، فقد أوضح أنه قد سبق بهذه الفكرة من قبل عالم من أكبر علماء المشرق في النحو العربي وهو العامل "**أبو الفتح ابن جني (ت 392 هـ)**"، حيث يقول بعد حديثه عن العوامل اللفظية المعنوية: "..فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره"[3]

وقد عقب "**ابن مضاء**" على كلام" **ابن جني**" بأن المتكلم أكد ذلك بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله: لا لشيء غيره"

وكأن **ابن مضاء** ارتضى بما نسبه إلى **"ابن جني"** من أنّ العمل الحقيقي إنّما هو للمتكلم، وليس لما يقوله النحاة من الألفاظ أو معانيها، فالتمس بذلك من العقل دليلاً على إبطال عمل الألفاظ لأنها

(1):ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص:77.

(2):أحمد محمد عبد الراضي، إحياء النّحو والواقع اللغوي (دراسة تحليلية نقدية)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1، 2007، ص:54.

(3):ابن جني، الخصائص، مج149/1.

لا تستند على حق، ولا على واقع، فيقول: "وأما القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضًا فباطل عقلاً وشرعًا، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه، منها: أنّ شرط الفاعل أن يكون موجودًا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلاّ بعد عدم العامل، فلا ينصب "زيد" بعد "إنّ" في قلنا "إنّ زيدًا" إلا بعد عدم "إنّ"

يعني "ابن مضاء" بهذا أنك حينما نطقت ب: (زيد) منصوبا، كانت "إنّ" غير موجودة، فكيف ينسب إليها الفعل وهي معدومة.

ثم رد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة بقوله:" إن الفاعل عند القائلين به إمّا أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإمّا أنْ يفعل بالطبع كما تحرق النار، ولا فاعل إلاّ الله عند أهل الحق، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، وكذلك الماء، والنار، وسائر ما يفعل، وأما العوامل النّحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة، ولا بطبع"[1].

وقد رأى "ابن مضاء القرطبي "أن النحاة حين نسبوا العمل إلى الألفاظ لعلهم كانوا متساهلين في العبارة، ليقرر أنه قد يسامحهم في ذلك، ولكن بشرط وهو أن تكون نسبة العمل إلى هذه الألفاظ على سبيل المجاز(التشبيه والتقريب) لا الحقيقة، وأما إذا أصروا على اعتقادهم بأنها عوامل حقيقية فلا يمكن اتباعهم في ذلك[2].

(1):ابن مضاء، الرد على النحاة، ص:77، 78.

(2):ينظر، مص ن، ص:78.

ومن المعروف أن "ابن مضاء" كل ما وصف به أنه كان ذا آراء مخالفة لأئمة النحو، حيث نجده يقتضب من كلام سيبويه كلامًا اقتضابًا، فجر من كتابه نصًّا واحدًا (سبق ذكره) و"إنما ثمانية مجار....لغير شيء أحدث ذلك فيه"، وحاول أن يحمله على الحقيقة اللغوية لا على العرفية مع أن **سيبويه** قد صرح في كتابه العديد من المرات بنسبة العمل إلى المتكلم، فيقول مثلا: قال **امرؤ القيس**:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ*** كَفِانِي وَلَمْ أَطْلَبْ قَلِيلُ مِنَ المالِ.

فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا، وإنّما كان المطلوب الملك جعل القليل كافيًا، ولو لم يُرد ذلك، ونصب فسد المعنى[1].

نلحظ من خلال هذا أن "**سيبويه**" نسب العمل للمتكلم وهو **امرؤ القيس** ثم إن نسبة العمل إلى اللفظ أو إلى المتكلم تواضع عليها النّحاة للاختصار في التعبير.

وبهذا يكون "ابن مضاء القرطبي" قد صب عنايته الأولى من أجل تيسير النحو العربي بهدم نظرية العامل لأنها–حسب رأيه– تثير الجدل الكثير بين النحويين؛ ذاك الذي لا يكون منه سوى التعب ومضيعة الوقت، وأيضا فهذه النظرية تكثر من التأويل وتعدد احتمالات التوجيه.

وقد عرض "ابن مضاء القرطبي" في ثنايا حديثه عن نظرية العامل أمورًا رآها من آثار القول بالعامل، حتى يُبَيّنَ مدى فساد هذه النظرية ويمكن عرضها مفصّلة كما يلي:

أ–تقدير العوامل المحذوفة ب–تقدير الضّمائر.

(1):سيبويه، الكتاب، مج1، ص:79.

أ-تقدير العوامل المحذوفة:

قسم "ابن مضاء القرطبي "العوامل التي يحذفها النحاة في الكلام إلى ثلاثة أقسام هي:

1/-قسم محذوف لا يتم الكلام إلاّ به، وقد حُذف لعلم المخاطب به، ومثل له بنحو قوله تعالى:﴿**وَقِيلَ للذِين اتقوا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُكُمْ قَالُوا خيرًا للذين أَحْسَنُوا فِي هَذِه الدُّنيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ وَلنعْمَ دَارُ المتّقين**﴾[1][النحل/30] يعني: أنزل خيرًا.

2/-قسم محذوف، والكلام لا يفتقر إليه، لأنه تام من دونه، ومثل له بأمثلة الاشْتِغَال نحو(**أزيدًا ضربته**).

فالنّحاة يقدّرون عامِلاً محذوفًا عمل النصب في (زيدًا)، وهو عامل يُفسره الفعل المذكور، **وابن مضّاء** يحمل على هذا التأويل الذي لا يمكن أن يكون المتكلم قد قصد إليه، فيقول: "إنما دعا النحاة إلى ذلك قاعدتهم التي وضعوها في باب العامل، وهي: أنّ كلّ منصوب لا بد له من ناصب"[2].

وَمِثْلُهُ في متعلقات المجرورات، حيث يعرض لما يزعمه النّحاة في المجرورات التي تقع أخبارًا، أو صلات، أو صفات، أو أحوالاً في مثل: **زيدٌ فِي الدَّارِ وَرَأَيْتُ الذِي فِي الدَّارِ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ،** فيقدرون في مثل هذه العبارات عوامل محذوفة تعلق بها هذه المجرورات، نحو:(في الدّار) متعلق بمحذوف تقديره (**زَيْدٌ مُسْتَقِرٌّ فِي الدَّارِ**)، لأنّهم قيّدوا أنفسهم بقاعدة لا يجب الخروج عنها؛ وهي أنّ

(1):ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص: 79.

(2):مص ن، ص:ن.

حروف الجرّ إذا لم تكن زائدة، ودخلت على تلك الأسماء، فلا بدّ لها من عامل يعمل فيها إمّا أن يكون ظاهرا كقولنا:(**زيدٌ قائمٌ في الدّار**)، أو مضمر كقولنا:(**زيدٌ في الدّار**).

وقد ردّ "ابن مضّاء" هذا التّقدير قائلا:" هذا كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النّسبة دلت عليها(في)، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك"[1].

3/وقسم محذوف، ولو ظهر لتغير مدلول الكلام، ومثل له بعامل المنادى وعامل المضارع المنصوب بعد فاء السببية أو واو المعيّة.

فالنّحاة يرون أن المنادى في مثل:(**يا عبدَ الله**) مفعول به لفعل محذوف تقديره (**أدعو**) أو (**أنادي**) أي (**أدعو عبد الله**).

في حين يرى "ابن مضاء" أنه لا داعي لهذا التقدير لأنه سيؤدي إلى تغير المعنى، وتحويله من أسلوب الإنشاء إلى أسلوب الخبر[2].

وكذلك النصب بالفاء أو الواو، فالنحاة ينصبون الأفعال الواقعة بعد الحرفين (الفاء أو الواو) بأنْ، ويقدرون (أنْ) مع الفعل بالمصدر، ويصرفون الأفعال الواقعة قبل هذين الحرفين إلى مصادرها يعطفون المصادر على المصادر بهذيْن الحرفيْن (الفاء أو الواو) في مثل:(**مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِثَنَا**)،فنجدهم يقدرون العبارة هكذا (**مَا يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ فَحَدِيثٌ**)، في حين أن "ابن مضاء" ينتقد ذلك، ويرفضه لأن فيه

(1): ينظر ،ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، ص:87.

(2): مص ن ،ص:80.

نقصًا في المعنى، واختلالاً في المراد، فيقول: "ألا ترى أنك إذا قلت:(**ما تأتينا فتحدّثَنا**)كان لها معنيان: أحدهما (**مَا تَأْتِينَا فَكَيْفَ تُحَدِثَنَا**)؛أيْ إنْ الحديث لا يكن إلاّ مع الإتيان، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث، والوجه الأخر (**مَا تَأْتِينَا مُحَدِّثًا**)؛أيْ إنّك تأتي، ولا تحدث، وهم يقدرون الوجهين (ما يكون منك إتيان فحديث) هذا اللفظ لا يعطي معنى من هذيْن المعنيين[1].

ليس "ابن مضاء" وحده من عانى أقوال النحاة تلك؛ بل ثمة من حيره ذلك في زمانهم، فيُرْوَى عن أحدهم قد راعه نصب المضارع تقديرًا بعد واو المعية أو فاء السببية، واعتبار النحاة لذلك أنه بسبب (أن المحذوفة، وكاد الرّجل أن يمسه الجنون من ذلك القول، فكتب إلى نحوي من نحاة البصرة المعاصرين له؛ وهو **أبو عثمان بكر المازني**، يشكو إليه ما لقيه من عنت في فهم النحو، و مرادات النحاة من ذلك، يقول (المتقارب).

تَفَكَّرْتُ فِي النَّحْوِ حتىّ مَلَلْتُ وأَتْعَبْتُ نَفْسِي لَهُ والبَدَنْ.

وَأَتْعَبْتُ بَكْرًا وَأَصْحَابَهُ بِطُولِ المِسَائِلِ فِي كُلِّ فَنْ.

فَكُنْتُ بِظَاهِرِهِ عَالِمَا وَ كُنْتُ بِبَاطِنِهِ ذَا فِطَنْ.

خَلاَ أَنَّ بَابًا عَلَيْهِ العَفَا ءُ لِلْفَاءِ يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ.

وَلِلوَاوِ بَابٌ إِلى جَنْبِهِ مِنَ المِقْتِ أَحْسِبُهُ قَدْ لُعِنْ.

(1):ينظر، الرد على النحاة ،ص:80.

إِذَا قُلْتُ هَاتُوا لِمَاذَا يُقَالُ   لَسْتَ يَأْتِيكَ أَو تَأتِيَنْ.

أَجِيبُوا لِمَا قِيلَ هَذَا كَذَا   و عَلَى النَّصْبِ قِيلَ لإِضْمَارِ "أَنْ".

فَقَدْ كِدْتُ يَا بَكْرُ مِنْ طُولِ مَا   أُفَكِّرُ فِي أَمْرِ "أن" أَنْ أُجَنْ.(1)

فالمضارع المقترن بفاء السّببية أَو وَاوْ المعيّة إذا ليس منصوبًا بهما، إنْ كانتا ظاهرتيْن غير مُضمرتيْن؛ بل هو منصوب ب (أنْ) المضمرة، وفي ذلك تعسّف واضح يرفضه صاحب هذه الأبيات، وبالمثل ابن مضاء القرطبي حيث يرى أنّ الفعل بعد فاء السّببية وواو المعي ينصب للدلالة على معنى، وليس بعامل مضمر أو مقدّر هو (أنْ المصدرية)، وكذلك يرفع ويجزم للدلالة على معانٍ أخرى.

ومن خلال هذه التقسيمات الثلاثة للعوامل التي يحذفها النحاة نجد ابن مضاء يعترف بالقسم الأوّل الذي يكون فيه المحذوف معلومًا من السيّاق أو المقام.

وأمّا القسمان الآخران فنجد ابن مضاء يحمل على النّحاة حين قالوا بالحذف فيهما، ورجّعَ تقدير هذه المحذوفات إلى نظرية العامل تلك التي تقول: إنّ كلّ معمل لابدّ له من عامل فإن لم يكن هذا العامل مذكورًا (ظاهرًا) فلا بدّ من تقديره.

(1):شوقي ضيف، مدخل إلى الرد على النحاة، ص:33.

ب–تقدير الضمائر المستترة:

1–في المشتقات:

عارض "**ابن مضاء القرطبي**" فكرة تقدير الضّمير المستتر في المشتقات، وخالف النّحاة في ذلك، مثل (**زَيْدٌ ضَارِبٌ عُمَرًا**) فكلمة (**ضَارِبٌ**) وضعت لمعنيين هما: لتدل على الضّرب، ولتدل على الفاعل غير المصرح به.

وهو يرى أنه لا داعي لتقدير (زيد ضارب هو عمرًا)، لأنّ(ضارب) يدل عل الفاعل غير المصرح به، و(زيد) يدلّ على اسمه(اسم هذا الفاعل).

«**فيا ليت شعري ما الدّاعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا؟**»[1]

2–في الأفعال:

وضع النحاة أصلا هو: أنّ الفاعل لا يتقدم على فعله، فإذا تقدم نحو:(زيد قام)، فلا يعربون المتقدم فاعلا؛ بل يعدونه مبتدأ، ويقدرون في الفعل ضميرًا مستترًا يكون هو الفاعل، وتكون الجملة من الفعل والفاعل المستتر خبر ذلك المبتدأ.

(1):ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص:88.

وتقدير النّحاة للفاعل المستتر يعني أنّ الفعل عندهم لا يدلّ بلفظه على الفاعل، فلو كان ذلك لما أضمروا فيه فاعلاً، بل يرونه يدل بلفظه على شيئين: الحدث والزمان، وإنما دلالته على الفاعل عندهم التزامية؛ فكلّ فعل يستلزم فاعلاً، كما أن كل فعل متعدّ يستلزم مفعولاً.

وقد ناقش "ابن مضاء" دلالة الفعل، وانتهى إلى أن الفعل يدل بلفظه على فاعل مبهم، مثله في ذلك مثل المشتقات، فقال: "الأظهر أنّ دلالة الفعل على الفاعل لفظية، ألا ترى أنك تعرف من (الياء) التي في (يعلم) أن الفاعل غائب مذكر، ومن (الألف) في (أعلم) أنّه متكلم، ومن (النون) في نعلم) أنهم متكلمون، ومن الثاء في (تعلم) أنه مخاطب، وتعرف من لفظ (علم) أن الفاعل غائب مذكر، وعلى هذا فلا ضمير، لأن الفعل يدل عليه بلفظه كما يدل على الزمان، فل حاجة بنا إلى إضمار"[1].

التنازع في رأي ابن مضاء القرطبي:

عرض "ابن مضاء القرطبي" باب التنازع لتطبيق نظريته المتمثلة في إلغاء العامل، فاضطرب في ذلك اضطرابا شديدا؛ إذ اصطدم بأساليب عربية وردت شعرا وتثرا توافق الأساس الذي بني عليه النحاة قاعدة هذا الباب.

وقبل أن نتعرض لرأي "ابن مضاء "يجدر بنا أن ندرس طبيعة التنازع لنرى كيف اضطر النحاة إلى ضم هذه الأساليب في باب التنازع.

(1):ينظر، الرد على النحاة ، ص:92.

والتنازع: من الفعل نزع: الشيء ينزعه نزعا فهو منزوع، ونزيع، وانتزعه فانتزع، اقتلعه فاقتلع، والتنازع: التخاصم.(1)

وأما في الاصطلاح: أن يتقدم عاملين على معمول واحد، نحو:(ضَرَبَتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا)فكل واحد من (ضَرَبْتُ) و(أَكَّرَم) يطلب (زيدًا) بالمفعولية، بشرط أن يكون قبل المعمول.(2)

ومن شروط التنازع:

1/-أن يكون العاملان قبل المعمول كما في المثال السابق، ولو تأخرا لم تكن المسألة من باب التنازع.

2/-أن يكون العاملان مذكورين، فلا تنازع بين محذوفين نحو:(زيدًا) في جواب (مَنْ ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ؟).

3/-أن يكون بين العاملين ارتباطا بالعاطف نحو:(زُرْتُ وَأَكْرَمْتٌ زيدُا)

4/لا تنازع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بلين جامدين.

والتنازع نوعان:

أ-أن يتوافق العاملان في طلب الفاعلية أو المفعولية، فمثال التوافق في الفاعلية(قام وقعد زيد)، ومثال التوافق في طلب المفعولية (زرتْ وأكْرَمْتُ زيدًا)

(1):ابن منظور، لسان العرب، مج8، ص:349، 352.

(2):زين كامل الخويسكي، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2003، ج2، ص:93.

ب-أن يختلف العاملان؛ كأن يطلب أحدهما المرفوع، والآخر المنصوب، مثل:(قَامَ وَضَرَبْتُ زَيْدًا)(1)

ومن هنا وجب إعمال أحد الفعلين المتنازعين لا كليهما في مثل:(رأيت ورآني زيد) فإنّ كلّ واحد من الفعلين موجّه إلى (زيد) من حيث المعنى، فهو فاعل للأول، ومفعول للثاني، ولا يجوز أن يعمل فيه الفعلان؛ إذ لا يمكن أن يكون الاسم مرفوعا ومنصوبا في حالة واحدة، لذلك أعملوا أحد الفعلين، وقدروا الآخر معمولا يدل عليه المذكور.(2)

والبصريون والكوفيون لم يختلفوا في جواز إعمال كلّ واحد من الفعلين في الاسم الظاهر، وإنما اختلفوا في الأولى منهما في العمل، حيث ذهب الكوفيون إلى إعمال الفعل الأوّل أولى به لتقدّمه.

في حين ذهب البصريون، إلى إعمال الفعل الثاني أولى به لقربه منه(3).

ومن يقرأ فصل التنازع الذي خصصه "ابن مضّاء القرطبي" في كتابه(الردّ على النّحاة) لا يجده يعارض النّحويين؛ إلاّ أن يقول: **عَلَّقْتُ** بدل **أَعْمَلْتُ** «فمن هذه الأبواب: باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعليه مثل ما يفعل به الأخر، وما كان نحو ذلك هذه ترجمة سيبويه-رحمه الله-وأنا لا أخالف النّحويين في هذا الباب إلاّ أن أقول: **عَلَّقْتُ** ولا أقول **أَعْمَلْتُ**، والتعليق يستعمله النّحويون في المجرورات، وأنا أستعمله في المجرورات والفاعلين والمفعولين،

(1):بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، ص: 155.
(2):ينظر، مر ن ،ص:156.
(3):ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، مج1، ص:87.

تقول:(قام وقعد زيد)، فإنّ عَلَّقْت (زيدًا) بالفعل الثاني، فبين النحويين في ذلك اختلاف: الفرّاء لا يجيزه، والكسائي يجيزه على حذف الفاعل، وغيره يجيزه على الإضمار الذي يفسره ما بعده»[1].

ثم يعرض لنا **"ابن مضاء"** صورا من باب التنازع؛ فمن ذلك أن تقول:(**ضَرَبْتُ وضَرَبَني الزَّيْدَانَ**) على التعليق بالثاني، وفي التثنية (**ضَرَبْتُ وضَرَبَني الزَّيْدَيْنِ**)، وفي الجمع(**ضَرَبْتُ وَضَرَبُونِي الزَّيْدِين**).

ويستمر "**ابن مضاء**" في عرضه لصور التنازع التي يذكرونها في باب (ظن وأعلم)، فتقول:(**ظَنَنْتُ وظَنَّي زيدٌ شاخصًا**) على التعليق بالثاني. وعلى التعليق بالأوّل(**ظَنَنْتُ وظَنَّنِيه زيدًا شاخصًا**).

وتقول:(**أعلمتُ وأعلمني زيدٌ عمرًا منطلقًا**) على التعليق بالثاني، وعلى التعليق بالأوّل (**أعلمتُ و أعلمنيه إيّاه زيدًا عمرًا منطلقًا**).

ويعقب "**ابن مضاء**" على هذه الصورة وأمثالها بأنّه لا يجوز أن تجري في الكلام، لأن العرب لم يستخدموها، وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد؛ لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم[2].

ويبين لنا بعد ذلك اختلاف النحويين في أي الفعلين أولى بالتعليق في التنازع، حيث نجده يختار مذهب البصريين فيقول: "وبين النحويين اختلاف في أيّ الفعلين أولى أن تعلق به الاسم الأخير، واختيار البصريين الثاني للجوار، واختيار الكوفيين الأوّل للسبق، ومذهب البصريين أظهر لأنه أسهل،

(1):ابن مضّاء القرطبي، الرد على النّحاة، ص:94، 95.

(2):ينظر، مص ن ،ص:من96 إلى غاية99.

فإنّه ليس إلاّ حذف ما تكرر في الثاني، أو إضماره على مذهبهم إن كان فاعلا، والتعليق بالأوّل فيه إضمار كلّ ما تكرّر من متعلقات الأوّل في الثاني وتأخير المتعلقات بالأول بعد الثاني."[1]

فالمؤلف هاهنا يرجح اختيار البصريين وهو: إعمال الفعل الثاني من دون الأول، ذلك لِسَبَبَيْن هما:

كثرة الضمائر إذا أعملنا الأول، ثم تأخير المتعلقات بالأوّل بعد الثاني؛ أي الفصل بين العامل، وهو الفعل الأوّل و معمولاته بالفعل الثاني.

وعلى الرّغم من دعوة ابن مضاء في إلغائه نظرية العامل، وثورته ضد نحاة المشرق، ولاسيما البصريين إلاّ أنه في هذا الباب يعترف بالعامل، ويتبنى مذهب البصريين ويحتج لهم في إعمال الفعل الثاني.

الاشتغال في رأي ابن مضاء القرطبي

يعد باب الاشتغال من الأبواب الّتي اتخذها "ابن مضاء" نموذجا لتثبيت رأيه في إلغاء نظرية العامل، وقبل أن نعرض رأيه في هذا الباب؛ ترى ما موقف النحاة من أحكام الاشتغال؟.

الاشتغال: من الفعل شغل، شغلا: وهو خلاف الفراغ.

واشتغل بكذا: عمل، وتلهى به عن غيره[2]

(1): ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص:101، 102.

(2): ابن فارس، مقاييس اللغة،ص195،مادة (شغل).

وفي **الاصطلاح**: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، وهو المضاف إلى ضمير الاسم السّابق.

فمثال المشتغل بالضمير نحو: **زيدا ضربته وزيدا مررت به.**

ومثال المشتغل بالسببي نحو: **زيدًا ضَرَبْتُ غُلاَمه.** (1)

وأركان الاشتغال هي:

1–مشغول:وهو الفعل العامل نصبا أو رفعا، ومن شروط عمله:

أ–أن يكون فعلا متصرفا أو اسم فاعل أو اسم مفعول.

ب–ألا يفصل بينه وبين الاسم السابق عليه.

2–مشغول عنه: وهو الاسم السّابق الذي يعمل فيه العامل، ويشترط فيه:

أ_ أن يكون متقدما على الفعل المشغول نحو:(**زيدًا|ضربتـــــه**)، وليس من الاشتغال نحو:(**ضربته زيدًا**).

مشغول عنه | مشغول | مشغول به

ب–أن يكون قابلا للإضمار، فلا يصح أن يكون الاشتغال عن حال أو تمييز أو مصدرًا مؤكدًا أو مجرورًا بما لا يجر المضمر مثل:(حتى).

ج–أن يكون مفتقرًا لما بعده، فليس من الاشتغال نحو:(في الدّار زيدٌ فأكرمه).

(1): زين كامل الخويسكي ، ألفية ابن مالك في النحو و الصرف، ص:73.

د–أن يكون مختصًا، وليس نكرة محضة ليصح وضعه على الابتداء.

ه–أن يكون اسمًا واحد، فلا يجوز أن يقال:(زيدًا درهمًا أعطيته).

3–مشغولٌ به: يشترط فيه أن يكون ضميرًا للمشغول، أوْمِنْ تتمة معموله نحو:(زيدًا رأيته أَوْ رأيتُ غلامه).[1]

وقد جعل النحاة للاسم المتقدم(المشغول عنه) خمسة أحكام، يمكن عرضها كالآتي:

1- جواز النصب والرفع في مثل : (محمدًا رأيته)؛ إذْ يجوز في (محمدّ) النّصب على أنه مفعول به يعود عليه الفعل العامل في الضّمير العائد عليه، ويجوز في (محمد) الرفع على أنه مبتدأ خبر والجملة التي تليه؛ أيْ جملة (رأيته).

2- وجوب النّصب إذا وقع الاسم بعدما يختص بالفعل من الأدوات في نحو: (هلا زيدًا أكرمته)، فها هنا وجب نصب (زيدًا) لأنه وقع بعد أداة.

3- رجحان النّصب، وذلك إذا وقع الاسم المشغول عنه قبل فعل طلبي أ أمر أو نهي أو دعاء.

وإذا وقع بعد همزة الاستفهام أو بعد حيث، وإذاكان الاسم جوابًا لاستفهامًا منصوبًا، وأيضا إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد جملة فعلية.

(1):ينظر، بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهبي ابن مضاء القرطبي، ص:141، 142.

4- رجحان الرفع، يكون ذلك إذا سبق الاسم المشغول عنه بجملة اسمية وإذا سبق بـ: (أما). نحو: زيدا رأيته، و أما عليٌّ فَزرته.

5- وجوب الرّفع على الابتداء إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد إذا الفجائية أو واو الحال.(1)

نحو: دخلتُ فإذا عليٌّ يكلمه عمرو.

والبصريون والكوفيون لم يختلفوا في جوهر باب الاشتغال، وإنما اختلفوا في ناصب الاسم المشغول عنه، حيث ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء في مثل: زيدًا ضربته.

وأما البصريون فذهبوا إلى أنه منصوب بفعل مقدّر، والتقدير (ضربتُ زيدًا ضربته).(2)

وأما رأي "**ابن مضاء القرطبي**" في باب الاشتغال؛ فيراه من الأبواب التي تعقد الكلام، ومن ثمة يصعب فهمه.

وبحكم رفضه لنظرية العامل يحمل على أحكام الاشتغال ووجوه إعرابه، إذْ نجده يثور على دراسة النحاة لهذا الباب، وتقسيمهم لصوره بين ما يجب رفعه، وما يجب نصبه، وما يترجح فيه الرّفع أو النصب، وما يجوز فيه الأمران؛ مقدرين في أكثر الصور عوامل محذوفة لا دليل عليها في قول المتكلم.

فكل ذلك يرفضه "**ابن مضاء**" لأنه لا يفيدنا إلاّ صعوبة وعُسرًا في الفهم.

---

(1): ينظر–شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا منع نهج تجديده، ص:115، 116.
(2): ينظر ،ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، مج1، ص:85.

ولكي يستطيع التعامل مع باب الاشتغال وإبداء رأيه في إلغاء العامل منه، نجده يلخص صور هذا الباب ثم يذكر الأمثلة التي يجب فيها النصب والرفع.

فمن ذلك أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نصب لأنه في مكان نصب، ويجوز رفعه أيضا كقولك :**(زيدًا ضربه)**،و**(زيدًا اضِربْ غلامه)**، و**(زيدًا امرُرْ به)**

ولكن إذا قلت **(زيدًا فاضْرِبه)** فلا يجوز في (زيد) إلاّ النصب، ولا يجوز فيه الرفع إلاّ إذا جعلنا **(زيد)** خبر لمبتدأ محذوف، فإنه يجوز نحو:**(هذا زيدٌ فاضربه)** فـ:**(زيد)** خبر لمبتدأ محذوف هو **(هذا)**.

ولا يجوز **(زيد فاضربه)** على أن يكون **(زيد)**مبتدأ، وجملة **(اضربه)**خبره.

وإن كان العائد على الاسم المقدم قبل الرفع ضمير رفع فإن الاسم يرتفع كما أن ضميره في موضع رفع، ولا يضمر رافع كما لا يضمر ناصب، وإنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعا لكلام العرب؛ وذلك نحو قولك:**(أَزَيْدٌ قَامَ)**،و**(أَزَيْدٌ ضَرَبَ أُبُوهُ عُمرًا)**، و**(أزيد ضرب)**، و**(أَزَيْدٌ ذَهَبَ بِهِ)** لأنه في موضع رفع.

وإن عاد ضميران: أحدهما في موضع رفع والأخر في موضع نصب أو أحدهما متصل بمرفوع، والآخر متصل بمنصوب كقولك:**(أَعَبْدُ اللهِ ضَرَبَ أَخُوهُ غُلاَمَهُ)**إذْ يجوز في **(عبد الله)** الرفع والنصب، فإن روعى المرفوع رفع، وإن روعى المنصوب نصب.(1)

(1):ينظر، الرد على النحاة، ص:من103إلى غاية 106.

وهكذا يذهب "**ابن مضاء** "إلى أن باب الاشتغال يمكن إجماله في قاعدة بسيطة تيسر الفهم والإفهام وهي:

إن إعراب الاسم المشغول عنه يتوقف على المشغول به، أي الضمير العائد على الاسم المتقدم، فإن عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل لمنصوب نصب لأنه في محل نصب، ويرفع إذا كان محل رفع.

وبهذا نفهم أن "**ابن مضاء**" في نظرته إلى التيسير يرفض كل التقديرات والتأويلات التي لا فائدة منها سوى كثرة التعب و التمحل، ويقف إلى جانب النص، وهنا يبرز التأثر بالمذهب الظاهري الذي يتشدد في التمسك بنصوص القرآن الكريم من دون تأويل لها أو تقدير فيها، والذي يرفض الزيادة في النص من دون دليل.

2-إلغاء العلل النحوية:

ليس كل ما استفاده "ابن مضاء القرطبي" من تطبيق مذهب الظاهرية على النحو العربي ينحصر في إلغاء نظريّة العامل فحسب؛ بل هناك أسس أخرى نادى بإلغائها من أجل ترسيخ نظريته الداعية إلى تيسير النحو العربي وقد تمثلت هذه المرة في الدعوة الصريحة الواضحة إلى إلغاء العلل النحوية.

وفي ضوء هذا ، فما مفهوم العلة، وما تصنيف النّحاة للعلل النحوية؟ وهل نادى "ابن مضاء القرطبي" بإلغاء العلل النحوية جُمْلَةً (مثلما فعل الظاهريون)، أم إنه أصر على إبقاء قَدْرٍ منها، ولماذا؟

العلّة: هي المرض، عَلَّ، يَعِلُّ، واعْتَلَّ أيْ مرض، فهو عليل.

والعلة: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته، كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيًا منعه عن شغله الأوّل.(1)

ويُراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنّفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ماهي عليه(2).

والعلل النحوية عند النحويين ثلاثة أصناف هي:**(علّة أولى، وعلة ثانية، وعلّة ثالثة)**، وقد أطلق عليها الزّجاجي اسم:**(علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية)**.

فأما العلل التعليمية: فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، ومثال ذلك قولنا: إنّ زيدًا قائمٌ، إنْ قيل: بم نصبتم زيدًا؟، قلنا: بـ (إنّ)، لأنها تنصب الاسم، وترفع الخبر، وكذلك: قام زيد، إنْ قيل: لم رفعتم زيدًا؟ قلنا: لأنه فاعل اشغل فعله به فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

وأما العلل القياسية: فإن يقال لمن قال: نصبت زيدًا ب:(إنّ) في قوله: إنّ زيدًا قائم، ولم وجب أن تنصب (إنّ)الاسم، فالجواب فيذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، فأعملت إعماله لما ضارعته.

---

(1):ابن منظور، لسان العرب، مج11، ص:471.

(2):محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص:105

وأما العلل الجدلية: فكل ما يعتل به في باب (إنّ)، مثل أن يقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟؛وبأي الأفعال شبهتموها؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو: **ضرب زيدًا عمرو**، وهل شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل، وذاك فرع كان، فأي علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول[(1)]...وإلى غير ذلك.

أما "**ابن مضاء القرطبي**" فقد ناقش موضوع العلة في النحو، وحدد أنواعها مبينا ما يمكن أن يقبل منها، وما يرفض؛ إذْ نجده يحددها في نوعين:

فالنوع الأوّل: سماه (العلل الأولى):وهي العلل التي بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بكلام العرب، وقد أشار "**محمد عيد**" إلى أن تقييد "**ابن مضاء القرطبي**" العلل الأولى بأنها لمعرفة كلام العرب يصور المهمة التي تقوم بها هذه العلل، ، أو بعبارة أخرى: هي الأقيسة النحوية التي تؤخذ من الكلام العربي وتحكم نطقه.[(2)]

أما النوع الثاني: فقد سماه (العلل الثواني والثوالث):وهي العلل المستغنى عنها والتي لا حاجة للنطق بها.

وبعد تحديده لهذين النوعين يعطينا حكمه عليهما، فيقول:" ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد)لم رفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك

(1):الزجاجي، الايضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائسط7، ج1، ص:64، 65.

(2):ينظر، محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص:129، 130.

بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلكم وبين من عرف أن شيئا ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة، لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لم حرم؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه، ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه وقال: فلم لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل، إلاّ فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطى الأثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطى الأخف الذي هو النصب للمفعول، لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علمًا بأن الفاعل مرفوع، و لو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذْ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم". [1]

يمكننا أن نفهم من خلال هذا القول أن "**ابن مضاء** "قدم لنا مثالا من باب الفاعل، ليبين كيف ساق النحاة فيه علة أولى، وهي أن كل فاعل مرفوع، وهذه علة معقولة عنده لأنها تعطينا حكمًا في الباب غير أن النحاة لا يكتفون بها، بل يضيفون إليها علة ثانية، وهي أن الفاعل رفع لأنه قليل، والمفعول نصب لأنه كثير، ولما كان الرفع ثقيلا، والنصب حقيقًا أعطى الثقيل للقليل، والخفيف للكثير ليتم التعادل والتوازن.

وهذا كله يفضي الجدل الكثير، وكذلك فهو يرى من الواجب أن تنفي هذه العلل الثواني والثوالث من النّحو، لأنها لا تفيد الناطقين بالعربية شيئًا في نطقهم.

---

(1):ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص:130، 131.

وقد قسم "ابن مضاء القرطبي" العلل الثواني إلى ثلاثة أقسام:

قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده.

إلا أن التسمية التي ساقها لهذه العلل تبين اعترافه بالنوعين الأولين: «المقطوع به، و ما فيه إقناع»، وقد يشعر هذا بتناقضه في رأيه، إذ هناك قبيل من العلل الثواني التي اعترف بها في النحو.

فأما **العلل المقطوع بها**: أن كل ساكنين التقيا في الوصل، وليس أحدهما حرف لين، فإن أحدهما يحرك مثل قولنا: (**أَكرِمِ القوم**)، فيقال: لم حركت (الميم) من (**أكرم**) وهو أمر، فيقال له: لأنه لقي ساكنا آخر؛ وهو لام التعريف، وكل ساكنين التقيا بهذه الحال، فإن أحدهما يحرك، فإن قيل: ولم لم يتركا ساكنين؟ فالجواب: لأن النطق بهما ساكنين لا يمكن الناطق، فهذه قاطعة، وهي ثانية.(1)

فهذه العلة تتمة للعلة الأولى وتبين لها، وإذا وردت قطعت شبهة من لايزال في حاجة إلى التطلع على الشيء، بعد الأولى، وإذا كانت تعلم من الأولى، فلا حاجة إليها (العلة الثانية)

وأما العلل التي فيها إقناع: فقد وردت لتعلل المشابهة بين حكمين، وفي هذه العلل إقناع بضرورة تلك المشابهة، وإذا بطلت الضرورة التي استدعتها انهار الأساس الذي جاءت من أجله، ومن ثمة وجب إسقاطها من النحو، وقد أطلق **ابن مضاء** على هذا النوع من التعليل باسم (التعليل غير البين)؛إذْ يقول: "ومثال غير البين منها قولهم: إنّ الفعل الذي في أوّله إحدى الزوائد الأربع أُعرب؛

(1):ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص:131، 132.

لشبهه بالاسم، ويكتفي في ذلك أنْ يقال: كل فعل في أوله إحدى الزوائد الأربع، ولم يتصل به ضمير جماعة النساء، ولا النون الخفيفة، ولا الشديدة فإنه معرب"(1)

ففي هذا المثال الذي قدمه "**ابن مضاء**" لهذا النوع من التعليل نجد العلة الأولى فيه هي: وصف حالة الفعل المعرب، بينما العلة الثانية فهي تلك المشابهة للفعل المضارع بالاسم.

وأما العلل الفاسدة: فهي تلك العلل التي لا تفيد نطقا، ولا تقنع عقلا وقد استدل "**ابن مضاء**" على هذا النوع من التعليل بما ذهب إليه "**المبرد**" في الأفعال المتصلة بنون الإناث، فيقول: "ومثال ما هو بين الفساد قول محمد **بن يزيد المبرد**: إن نون ضمير جماعة المؤنث، إنما حرك، لأن ما قبله ساكن، نحو(ضربْن ويضربن)، وقال فيها قبلها: إنه أسكن، لئلا تجتمع أربع حركات، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون، وجعل حركة النون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلة معلولة بما هي علة له، وهذا بين الفساد".(2)

وينتهي "**ابن مضاء القرطبي**" من هذا الفصل إلى وجوب إلغاء العلل الثواني والثوالث في النحو العربي حتى نتخفف من جانب لا نكتسب منه إلاّ عسرًا في التأويل والتقدير.

(1):ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص:132، 133.

(2):مص ن، ص: 137.

3-إلغاء القياس:

لم يكتف "**ابن مضاء القرطبي**" بطلب إلغاء العلل الثواني والثوالث في النحو العربي؛ بل يضيف إلى ذلك طلب إلغاء القياس، وإنه ليستمد ذلك أيضا من مذهب الظاهرية، ويرده في النحو العربي.

ولكن السؤال المطروح هل ألغى **ابن مضاء القرطبي** القياس جُمْلَةً (مثلما ألغاه الظاهريون) ؟أم إنه ألغى قبيلاً منه(مثلما فعل في العلل النحوية؟)ولكن قبل الإجابة عن هذا السؤال، نعرف القياس ونبين شروط تحصيله لدى النحاة.

القياس: من الفعل قيس، وقاس الشيء يقيسه، قيسًا، وقيّاسًا.

وقيسه إذا قدره على مثاله.(1)

و في الاصطلاح: هو تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وكلها حدود متقاربة.

ولابد لكل قياسًا من أربعة أشياء: **أصل، وفرع، وعلة، وحكم** وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدّلالة على رفع مالم يسم فاعله.

---

(1):ابن منظور، لسان العرب، مج6، ص:187.

فتقول: اسم اسند الفعل إليه مقدّمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع مالم يسم فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الفرع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذي هو مالم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد[1].

وعلى هذا الأساس يقتضي القياس:

1. وجود شيئين على الأقل يكون أحدهما معيارًا للأخر أي أصلا والآخر فرعًا.
2. المقارنة بين شيئين، فلا فائدة لوجودهما إذا لم تحصل مقارنة بينهما للتقرب.
3. وجود شبه بين الشيئين، فلا يمكن أن نقار ن بين شيئين لا علاقة بينهما.

وبهذا المفهوم يكون القياس إجراء عمليًا عماده المقارنة لتقدير وجه الشبه الموجود بين شيئين ومعرفة منزلة أحدهما بالنسبة إلى الآخر.[2]

وإذا كان جمهور النحاة على اختلاف مذاهبهم قد أقروا القياس في دراستهم النحوية، فإن ابن مضاء القرطبي يرفض كل قياس يخالف الاستعمال اللغوي المطرد، (أي إنه يرفضه القياس العقلي)، إذ يرى أن النحاة بصنيعهم هذا قد أهملوا الاستعمال اللغوي، وأن الأسس التي أقاموا عليها أقيستهم لم تكن مستوفية لشروط القياس، فيقول: "والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع، وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل، ولم يقبل قوله،

---

(1):ابن الأنباري، الإعراب في جدل الإعراب، لمع الأدلة في أصول النحو العربي، ص:93.

(2):محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، ص:39.

فَلِمَ ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضًا، وذلك: أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمه، إلاّ إذا كانت علة حكم الأصل موجودة في الفرع"(1).

وهو بذلك يحاول أن يثبت فساد أقيستهم في باب (الممنوع من الصرف)، وذلك أنّ النحاة يعكسون القول في هذا الباب، إذْ يجعلون التنوين في الاسم الممنوع من الصرف وما يتبعه من جرٍّ فَرْعًا للفعل.

ثم تراهم بعد ذلك يحاولون أن يجتلبوا علتين في الأسماء الممنوعة من الصرف، أو علة واحدة تقوم مقام العلتين، كي يتم شبه هذه الأسماء للفعل، أي إنهم يذهبون إلى أن الفعل منع من التنوين لثقله، وأنه قُبِلَ في الاسم كونه أكثر استعمالا من الفعل، ولما كانت هذه الأسماء الممنوعة من الصرف لا تستعمل كثيرا منعت من أجل ذلك ما منع الفعل من الخفض والتنوين.

ويعقب "**ابن مضاء**" على هذا كله بأنه فضلة، ولا حاجة لنا به، وإنما الذي نحن في حاجة إليه حقا هو: معرفة العلل الأولى التي تلازم عدم الانصراف، وكأنه يريد أن يصل إلى أن ذلك حدث في الأسماء كما حدث الإعراب في الأفعال، وكما أننا لا نستطيع أن نحمل الفعل على الاسم في الإعراب إلاّ بعد افتراض، فكذلك الشأن في حمل الأسماء الممنوعة من الصرف على الفعل، وإنّه ليعرض في أثناء ذلك إلى عللهم التي يزعمون أن الأسماء تشبه بها الأفعال، فيبين أنّ من الأسماء ما هو أشد شبها بالفعل، ومع ذلك لا يمنع من الصرف، فمثلا كلمة(**إقامة**) تدل على الحدث كما يدل الفعل، وأيضا

(1):ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص:134، 135.

فإنّها تعمل عمل الفعل، ثم إنها مؤنثة، وتأتي مؤكدة، والمؤكد تابع للمؤكدّ، كما أن الصفة تابعة للموصوف، وإذن ففيها من الفروع والعلل والدلالة والعمل، والتأنيث، والتأكيد، ومع ذلك كله لا تمنع من الصرف[1].

وليس معنى ذلك أن" **ابن مضاء**" يرفض القياس من أساسه، فهو يُقّر القياس الذي يؤيده السّماع؛ إلاّ أنه لم يتعرض له نصًا، وإنما عرض رأيه فيه في جزئيات من باب التنازع، فيقول مثلا: فإن قيل: النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلاّ الفاعل، والمفعول، والمجرور، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر، والظروف، والأحوال، والمفعولات من أجلها والمفعولات معها و التمييزات، فهل تقاس هذه على المفعولات بها أو لا تقاس؟[2]

وقد أجاب عن ذلك بعد أن تحدث عن كل هذه المعمولات بقوله: "والأظهر ألاّ يقاس شيء من هذه على المسموع إلاّ أن يسمع في هذه كما سمع في تلك"[3]

فابن مضاء إذًا يقبل القياس النحوي، ويرفض القياس العقلي معتمدًا في الغالب على احترام النص اللغوي.

---

(1):ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص:135، 136.
(2):مص ن، ص:100.
(3):مص ن، ص:101.

4- إلغاء التمارين غير العملية:

فابن مضاء يرى أنه إذا أردنا أن نسهل النحو العربي، ونعيده إلى هدفه الأوّل، فيجب أن نخلصه من تلك التمارين غير العملية التي أثقلت النحو بعلل، وأقيسة لا طائل من ورائها سوى التعب والخلاف، وقد ضرب لها مثالا من قول النحاة:" ابنِ من البيع على مثال فعل" فإن من الممكن أن يقول شخص (بوع) محتجًا بأن الباء سكنت وضُمّ ما قبلها فقلبت واوًا، قياسًا على قلب العرب لها واوًا في مثل: (موقن وموسر).

ومن الممكن أن يقول شخص آخر بل هي (بيع) محتجًا بأن الباء سكنت وضم ما قبلها، فقلبت الضمة كسرة قيّاسًا على قلب العرب لها كسرة في مثل:(بيض وعين وغيداء).

ويورد "**ابن مضاء**" حجة كل من القولين: أمّا حجة من أبدلوا الباء، واوًا فهي أن (بوع) مفرد، وحمله على (موسر)، ونظرائه أولى من حمله على الجمع، فإن جمعه (مياسير)، وأيضًا فإن الغالب أن يتبع الثاني الأول لا العكس، ألا تراهم يقولون(ميعاد وميزان)، وأصلها (موعاد وموزان) فأبدلوا الآخر للأوّل، ولم يبدلوا الكسرة ضمّة، ولا فتحة، لتصح الواو.

وكذلك صنعوا بمثل (صام صيّاما، وقيل، وسيق) فهذه الألفاظ كلها أصلها واوات، وقلبت الواوات ياءات إتباعًا للأوّل.

وأما حجة من أبدلوا الضمة كسرة، فهي أن العرب صنعوا ذلك في مثل (بيض)، وأيضا فقد يتبع الأوّل الثاني كما في (امرؤ) و(ادخل) فإن ألف الوصل تُضّم في فعل الأمر اتباعًا لعين الفعل.

وهكذا ساق "**ابن مضاء**" حجج النحويين في هذه القضية، وأوضح فسادها وأنها لا حاجة لنا بها سوى التمرين فيما لا فائدة فيه. وإن "**ابن مضاء**" ليقول: إنْ النّاس عاجزون عن حفظ اللغة الفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه"(1)

إن دعوة ابن مضاء القرطبي إلى تخليص العربي من التمارين غير العملية تُعَدّ ركيزة أساسية من ركائز نظريته الدّاعية إلى تخفيف النحو وتسهيله على المتعلمين، حتى يستطيعوا حفظهُ، وحفظ اللغة الفصيحة، إذْ سخر كلّ مجهوداته من أجل تحقيق ذلك التسهيل في ميدان النّحو كما هو في ميدان الفقه الإسلامي.

5-إلغاء كلّ ما لا يفيد نطقًا:

ختم ابن مضاء القرطبي نظريته الدّاعية إلى تسهيل النّحو وتيسيره بدعوة عامّة جليّة تمثلت في وجوب أن يسقط من النّحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقًا، كاختلافهم في علة رفع الفاعل ونصب المفعول به، وسائر ما اختلفوا فيه ممّا لا يفيد نطقًا.(2)

ومجمل القول: يمكن أن نبين من خلال الجدول الآتي النظريات والقواعد التي دعا **ابن مضاء** إلى إلغائها، والنظريات والقواعد التي أبقى عليها.

(1):ينظر، الرد على النحاة، ص:138، 139، 140

(2):ينظر، مص ن ، ص:141.

النّظريات والقواعد التي أبقى عليها	النّظريات والقواعد التي ألغاها
العلل الأولى	العلل الثواني والثوالث
قبيل من العلل الثواني	نظرية العامل
(القسم المقطوع به، والقسم الذي فيه إقناع)	القياس العقلي
القياس النّحوي	التمارين غير العملية
	كل ما لا يفيد نطقًا.

فمن خلال هذا الجدول نلحظ أن النظريات التي دعا **ابن مضاء** إلى إلغائها أكثر من التي دعا إلى الإبقاء عليها.

فابن مضاء أراد أن يحذف من النحو كل الشوائب التي تعيق فهمه وكل ما لا يفيد نطقًا، حتى تستقيم مسائله، ونستطيع فهمه وتدبره من دون مشقة وجهد كبيرَيْن.

وقد كان الاعتماد على النص كما هو من دون تأويله أو تعليله هو الهدف الذي يسعى "**ابن مضاء**" إلى تحقيقه من خلال تأليفه لكتاب (**الرد على النحاة**).

الفصل الثالث

آراء المحدثين التيسيرية و مدى تأثرهم بدعوة ابن مضاء القرطبي

يُعَدُّ كتاب (الرّدّ على النّحاة) من بيّن الكتب النّحوية التي حملت في طيّاتها رغبة ملّحة في تيسير النّحو العربي، وتجريده من تلك الزوائد التّفريعات.

وقد أثرت دعوة ابن مضّاء القرطبي في العديد من المحدثين الذين اهتموا بمجال هذا العلم، ومن أشهرهم:

1. إبراهيم مصطفى.
2. شوقي ضيف.
3. مهدي المخزومي.

وسنحاول في ما يلي عرض أهم آراء هؤلاء الأعلام في تيسير النّحو العربي لُنبين هل تأثروا فعلاً بدعوة ابن مضّاء القُرطبي، أَمْ إِنَّهُ هو في واد، وهم في واد آخر؟.

❖ إبراهيم مصطفى:

من أولى المحاولات التي قام بها المعاصرون في تيسير النّحو العربي هي محاولة "إبراهيم مصطفى" في كتابه (إحياء النّحو) الذي يُعَدُّ ثمرة عمله لسنوات عدّة بعد أن قضي من عمره السّنين الطويلة في تعليم النّحو.

وسنقف عند أهمّ القضايا الّتي تعرّض إليها "إبراهيم مصطفى" لنوضح هل اقتفى آثار ابن مضّاء القُرطبي في تيسير النحو العربي أم لا.

1- رأيه في مفهوم النحو عند النحاة:

اتبع إبراهيم مصطفى" في كتابه (إحياء النحو) دراسات النحاة القدامى ،وكان أول ما ابتدأ به موضوعه هو نقد تحديدهم لمفهوم النحو "**بِأَنَّهُ الذِي يُعْرَفُ بِهِ أَحْوال الكَلاَمِ إِعْرَابًا وْ بِنَاءً**".

فالمؤلف ها هنا يلوم النحاة فيما ذهبوا إليه، وذلك أنهم في تعريفهم النحو قصروا بحثه على أواخر الكلام، بل على خاصية من خواصه وهي الإعراب والبناء، وصبوا اهتمامهم على بيان أسبابه وعلله حتى جعلوا الإعراب معادلا للنحو، وهم بذلك ضيقوا دائرة البحث النحوي، وحصروه في جزء من الأجزاء التي ينبغي له أن يدرسها.[1]

كما أعاب عليهم تقصيرهم في دراسة المعاني، وذلك أنهم درسوا أواخر الكلام دونها تركيز على ما قد يتبعها من تغيير في المعنى، فيقول: "... **فَاهْتَمُّوا بِبَيَانِ الأَحْوَالِ المُخْتَلِفَةِ لِلَفْظِ مِنْ رَفْعٍ، أَوْ نَصْبٍ مِنْ غَيْرِ فِطْنَةٍ يَتْبَعُ هَذِهِ الأَوْجُهِ مِنْ أَثَرٍ فِي المَعْنَى**".[2]

ومن خلال هذا القول يتبين لنا أن النحاة اهتموا بالمبنى على حساب المعنى، وهذا ما دعاه إلى وضع تعريف جديد للنحو يراه أحق له وأنسب، لأنه لم يراع فيه اللفظ فحسب، بل المعنى أيضا، ومن ثمة يكون الكلام مؤلفا تأليفا منظما ومنسقا، إذ يقول: "هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة ، ويمكن أن تؤدي معناها.[3]

ويبدو المغزى من هذا القول أنه يتناسب مع مقولة (اللفظ جسد وروحه المعنى)، وهو ما أكده عبد القاهر الجرجاني قبله حين وضع نظرية النظم (وحدة اللفظ والمعنى)ذاكرا أن اللفظ تبع للمعنى[4]،ويبدو

(1) :ينظر ، إ براهيم مصطفى، إحياء النحو، ص:01.

(2) :مر ن، ص:08.

(3) :مر ن، ص:01 .

(4) :ينظر، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني ، ص:44.

أن "إبراهيم مصطفى" – في هذه النقطة قد تأثر "بابن مضاء" الذي رأى بأن النحاة حينما التزموا بنظرية العامل أهملوا العناية بمعاني الكلام ودلالاته.

2- إلغاء نظرية العامل وتعويضها بمعاني العلامات الإعرابية:

تعرض "إبراهيم مصطفى" للعامل النحوي – الذي كان يمثل جانبا مهما من المنهج الذي سار عليه النحاة القدامى في دراسة التراكيب وتفسيرها من خلال العلاقة بين العامل والمعمول – فأنكر وجوده كما أنكر أن يكون له أثر في الحركات الإعرابية لأنه يثير الجدل الكثير بين النحاة ويدخلهم في مأزق الفلسفة والتأويل، ومن ثمة تضيع العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة.

فيقول: "لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة ... وتخليص النحو منها هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آماذا".[1]

ومن خلال هذا القول يتبين لنا أن "إبراهيم مصطفى" يرى بأن نظرية العامل التي أولاها النحاة القدامى اهتماما بالغا وعناية فائقة قد أثقلت النحو وزادته عبئا وتكلفا، مما أدى إلى قصور محاولات النحاة وفشلها في تقريب النحو إلى العقول، ولهذا فهو ينوه بضرورة تخليص النحو من هذه النظرية لتخفيف أثقاله، وتذليل صعابه، ومن ثمة تيسير استيعابه.

وهو بذلك يلتقي بثورة ابن مضاء القرطبي على نظرية العامل في النحو العربي، والدعوة بقوة إلى إلغائها، لأن هذه النظرية في رأيه (ابن مضاء) لا تيسر ولا تسهل شيئا، وإنما تجعلنا نفكر في محذوفات ومضمرات لم يقصدها العرب حين ينطقون بكلامهم موجزا.[2]

بيد إن "إبراهيم مصطفى" حينما ألغى نظرية العامل عوضها بمعاني العلامات الإعرابية؛ أي أن تكون لكل علامة إعرابية معنى يشير إليه، ويمكن أن نبين ذلك فيما يلي:

---

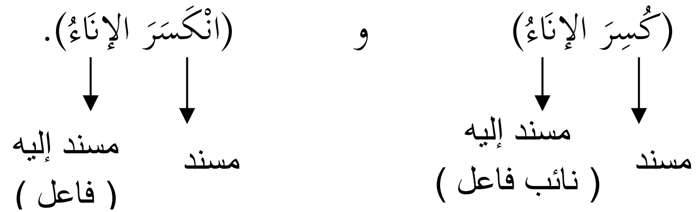
(1):إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص:194-195.

(2):ينظر، مدخل إلى الرد على النحاة، ص:26.

- **الضمة علم الإسناد:**

ويعني بها المسند إليه المتحدث عنه، وقد جمع تحت لوائها المبتدأ أو الفاعل ونائبه، حيث دعا إلى دراسة هذه المرفوعات الثلاثة في باب واحد، وهو المسند إليه لأنه لم يجد فروقا بين هذه الوظائف ليفصل بينها في الدراسة وحتى يؤكد صحة رؤيته أشار إلى أنه سبق بهذه الفكرة من قبل البلاغيين وسبقهم في ذلك سيبويه حيث جمعوا هذه الأقسام الثلاثة في باب المسند إليه.

ولكي يوضح المسألة أكثر استدل أيضا بأن النحاة لم يفرقوا بين الفاعل ونائبه في الأحكام، بل إن بعض النحاة خصوا لهما بابا واحدا، وفي هذا الصدد نجده يضرب مثالا في نحو:



فصيغة كل من الفعلين (كسر) و (انكسر) تصور معنى مختلفا، بينما صيغة (الإناء) في المثالين تصور معنى واحد، ومن ثمة فلا فرق بين الفاعل ونائبه فكلاهما يمثل مسندا إليه وإن كان هناك اختلاف في المسند.[1]

كما دعا المؤلف إلى توحيد الفاعل والمبتدأ في الدراسة، وقد حمل على النحاة حين فرقوا بين الفاعل والمبتدأ ليصل في النهاية إلى توحيد البابين واتفاقهما في الأحكام، وأن هذا التعريف قد يكون في الإعراب فحسب.

ومن بين الفروق التي من أجلها فصل النحاة بين الفاعل والمبتدأ هي: وجوب تأخير الفاعل عن الفعل، في حين يكون الأصل في المبتدأ هو التقديم.

---

(1) ينظر، إحياء النحو ، ص: 53-54.

ولكن "إبراهيم مصطفى" يرى أن المسند إليه يجوز تقديمه وتأخيره عن الفعل في مثل: (ظهر الحق) و (الحق ظهر)، وأن هذه الصيغة مقبولة.(1)

وبهذا يكون "إبراهيم مصطفى" قد جمع المرفوعات الثلاثة (المبتدأ، والفاعل ونائبه) تحت لواء الضمة حتى لا يثقل ذهن المتعلم بفلسفة العامل، وكثرة الأبواب، ومن ثمة يقرب له الفهم في سهولة ويسر.

ولكن الأمر الذي ينبغي الإشارة إليه هو أنه بهذا يكون قد أخرج بابين كاملين عن هذا الأصل من المرفوعات وهما:

باب المنادى المفرد، وباب اسم (إن) وأخواتها.

- **باب المنادى:** يكون المنادى منصوبا في كل أحواله، إلا في حالتين يضم فيها، وهي: أن يكون علما مفردا أو نكرة مقصودة.

وإبراهيم مصطفى يرى أن الضمة فيه ليست علامة إسناد، وإنما من حقه النصب، وعلل لذلك أن المنادى المعرف أو المعين يمنع من التنوين، وأنه حين يحذف التنوين ويبقى الاسم على حكمه وهو النصب يشبه بذلك المضاف إلى ياء المتكلم، لأن (الياء) تقلب في باب النداء ألفا نحو: يا غلامي و يا غلاما، إلا أن (الياء) و (الألف) قد تحذف ولكن تبقى الحركة دالة عليها في مثل: يَا غُلَامِ و يَا غُلَامَ، ولذلك ضم آخره فرارا من شبهة الإضافة إلى ياء المتكلم في حالتي النصب أو الجر.(2)

- **اسم (إن):** اعترض المؤلف أيضا أن تكون الضمة علم إسناد في اسم (إن) لأنه ورد منصوبا، على الرغم من كونه مسندا إليه وحقه الرفع.

وخطأ النحاة في فهمهم هذا الباب حين جعلوا اسم (إن) منصوبا، واستدل لرأيه بأنه قد ورد مرفوعا على لسان جمهور القراء في مثل قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ**

(1): ينظر، إحياء النحو، ص :54-55.

(2): ينظر، مر ن، ص :61-62.

يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا ﴾ [طه/63]. وقد عاب المؤلف على النحاة تأويلهم هذه الآية الكريمة لأن ذلك لا يزيدهم إلا تمحلا وتعسفا، وبالمثل عطفوا عليه بالرفع، وأكدوه بالرفع أيضا.(1)

وفي هذا الصدد يرى "عبد الستار الجواري" أن الشواهد التي استشهد بها "إبراهيم مصطفى" –ليثبت بها صحة رؤيته– قليلة، نادره ولا يصح أن تحل محل اللغة الشائعة المطردة.(2)

- **الكسرة علم الإضافة**: هي علامة تدل على أن الاسم أضيف إليه غيره، وتضم بابين: باب الإضافة بالاسم، نحو: مطر السماء، وباب الإضافة بحروف الجر، نحو: مطر من الشتاء.

وفي هذا الباب لا يخالف المؤلف النحاة، إذ يرى أن باب الإضافة من أكثر الأبواب شيوعا واستعمالا في العربية.(3)

- **الفتحة ليست علامة إعرابية**: أنكر المؤلف أن تكون الفتحة علامة إعراب لأنها تدل على معنى كالضمة والكسرة، وإنما عدها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب (أي لما كانت خفيفة أحبها العرب) جاعلا إياها معادلة للسكون في اللغة العامية.(4)

ويبدو هاهنا أنه يتعارض مع الفكرة الأساسية التي أقام عليها موضوعه، وهي أن علامات الإعراب دوال على معان في تأليف الجملة.

وعلى أي حال فإن ابراهيم مصطفى قد أخرج الفتحة من علامات الإعراب، وأصر على إبقاء علامتي الضمة والكسرة فحسب وهو بذلك يخالف النحاة، حيث قرروا أن الرفع يدل على العمدية (العمدة) وأن النصب على الفضلية (فضلة) في الأصل، وأما الجر فهو علامة الإضافة.

---

(1):ينظر، إحياء النحو، ص: 64.

(2):ينظر، عبد الستار الجواري، نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، ص: 82.

(3): مر س، ص: 72.

(4): ينظر، إحياء النحو، ص:78.

3- العلامات الفرعية في الإعراب:

عادة ما يقسم النحاة الإعراب إلى أربعة أقسام وهي: الرفع والنصب والخفض والجزم، ثم يحددون لكل نوع من هذه الأنواع علامات يتميز بها عن غيره من الأقسام الأخرى، فالرفع له أربع علامات يعرف بها وهي: (الضمة، الواو، الألف، والنون)، وللنصب خمس علامات: (الفتحة، الألف، الياء، حذف النون، والكسرة)، وللخفض ثلاث علامات: (الكسرة، الياء، والفتحة)، وللجزم علامتان: (السكون والحذف).[1]

ثم إن هذه العلامات بدورها تنقسم إلى أصلية وفرعية، وقد تنوب الفرعية عن الأصلية أي تنوب الفتحة عن الكسرة في الأسماء غير المتصرفة، وتنوب الواو عن الضمة في الأسماء الخمسة وفي جمع المذكر السالم مثلا.

و"إبراهيم مصطفى" أنكر هذا التقسيم وذهب إلى أن (الواو، والألف، الياء) في الأسماء الخمسة ليست علامة فرعية للإعراب وإنما هي مد وإشباع للضمة والفتحة والكسرة السابقات عليها.

وطبق ذلك أيضا على جمع المذكر السالم ، فالواو في حالة الرفع إشباع للضمة السابقة، والياء إشباع للكسرة السابقة أيضا في حالتي النصب والجر.

ويعرض كذلك رأي النحاة في أن الفتحة تنوب عن الكسرة في الممنوع من الصرف، ليقرر في الأخير بأنها لا تنوب عنها.[2]

ويبدو أن المؤلف في هذه المسألة متأثر بما دعا إليه ابن مضاء القرطبي وهي إلغاء المضمرات والتقديرات من الإعراب مادام وجودها غير ظاهر.

---

(1):ينظر، الزجاجي، الجمل في النحو، ص:3-4-5.

(2):ينظر، إحياء النحو، ص: 109-111-112.

و"إبراهيم مصطفى" طبقها على العلامات الإعرابية حيث ألغى الإعراب النيابي تسهيلا وتسييرا على الناشئة.

4- رفضه لفكرة الاشتغال:

هذه المسألة تأثر فيها "إبراهيم مصطفى" بابن مضاء القرطبي الذي أعاب على دراسة النحاة لباب الاشتغال وتقسيمهم لصوره، مقدرين في ذلك عوامل محذوفة لا حاجة للمتكلم بها، ليضع في الأخير قاعدة سهلة تفسر صيغ الاشتغال كلها، وهي: أن الاسم المتقدم إذا عاد عليه ضمير منصوب أو ضمير متصل بمنصوب نصب، لأنه في مكان نصب، وإلا رفع لأنه في مكان رفع.(1)

وسار على خطاه "إبراهيم مصطفى" حيث نجده يرفض هذه الفكرة (الاشتغال) لأنها تكثر الجدال والخلاف بين النحاة، ووجه التمثيل فيه أن يقول قائل: (زيدا لقيتة)، إذ يرى المؤلف أن معضلة الاشتغال تكمن هنا، وهي أن الفعل قد نصب الضمير، واستوفى بذلك عمله، ولم ينصب الاسم المتقدم بعد ما شغل بضميره، ومن ثمة اضطر النحاة إلى تقدر عامل لنصب هذا الاسم، وتقديره (لقيت زيدا لقيتة).

كما يرى أن الأصل عند النحاة في الاسم المتقدم يجوز فيه الرفع والنصب، ليقرر أنه إذا أردت بالاسم المتقدم على الفعل أن يكون مسندا إليه (متحدثا عنه) فحكمه الرفع، وإن أردت أن هذا الاسم تكملة للحديث وبيانا له لا متحدثا عنه فحكمه النصب.(2)

ومن المواضع أيضا التي يرجح النحاة فيها النصب هي أن يدل الفعل في الجملة على الطلب نحو قوله تعالى: ﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** ﴾ [المائدة/38]. فالفعل (اقطعوا) ها هنا دال على الطلب، وعلى الرغم من ذلك ورد الاسم مرفوعا.

---

(1):ينظر، الرد على النحاة، ص :33.

(2):ينظر، إحياء النحو، ص: 151-153.

والمؤلف يرى أن الاضطراب هنا يقع بين النحاة، لأنهم اختاروا في الاسم قبل فعل الطلب الدال على الخبر، النصب، لذلك فإن السبيل التي تجعل الحكم عند بعض النحاة النصب هي التأويل والتخريج. وخلافا لهم اختار المؤلف حكم الرفع وجعله للطلب العام، في حين يكون النصب في الطلب الخاص نحو: زيدا اضربه.[1]

وقد سبقه إلى هذه الفكرة "ابن مضاء القرطبي" الذي يرى أن كل من (السارق) و (السارقة) مبتدأ، وأن فعلي الطلب يدلان على الخبر، وتدخل (الفاء) في خبر (الذي سرق فاقطع يده)، لأن معنى السارق الذي سرق ليس بمنزلة (زيد فمنطلق) فـ: (زيدا) لا يدل على معنى يكون الخبر فيه مسببا له كما في (السارق) الذي يدل على معنى ترتب عليه قطع يده.[2]

وأما عن المسائل التي لم يتطرق إليها "ابن مضاء القرطبي" ولقيت ترحابا وصدى عند "إبراهيم مصطفى" فنذكر منها:

- **باب التوابع:**

تطلق كلمة (التوابع) في الكتب النحوية على خمسة أشياء وهي: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

ولكل منها مسائله، إلا أن النحاة خصوها في باب خاص لأنها تتفق فيما بينها على أنها تتبع متبوعها في وجوه الإعراب رفعا، أو نصبا ،أو جرا، أو جزما.

ونجد "إبراهيم مصطفى" يستبعد عطف النسق من باب التوابع، لأن الاسم بعد حرف العطف – حسب رأيه- لا يتبع الاسم قبله في كل الوجوه، وإنما قد يكون مخالفا له في الإثبات أو النفي في

(1):ينظر، إحياء النحو، ص: 154-155.

(2):ينظر، الرد على النحاة، ص: 105.

مثل: (جاء زيد لا عمرو) و (ما جاء زيد بل عمرو). فالمتحدث عن اسمان (زيد وعمرو)، إذ أثبت لأحدهما ونفي عن الآخر.[1]

كما نجده يعترف بالنعت الحقيقي، ويجعله أحد قسمي التوابع، في حين ينكر النعت السببي ويستبعده من باب التوابع لأنه –في رأيه- لا يرتبط بما قبله مثلما يرتبط النعت الحقيقي بمنعوته.[2]

وبعد أن استبعد "**إبراهيم مصطفى**" عطف النسق والنعت الحقيقي من باب التوابع اقترح تقسيما جديدا لبقية التوابع، حيث قسمها إلى قسمين:

أحدهما: النعت الحقيقي، والآخر: البدل.

وقد أدرج تحت البدل: التوكيد، وعطف البيان. لأن المؤلف لا يجد فرقا بين (زارني محمد أبو عبد الله) و (لقيت القوم أكثرهم أو (كلهم)). ومن ثمة جعل البدل، والتوكيد، وعطف البيان نوعا واحدا ظنا منه أن هذا التقسيم يريحنا من الاضطراب الذي يحدثه النحاة في كثير من المواضع.[3]

وأيضا الأمر الذي ينبغي الإشارة إليه هو أن "**إ براهيم مصطفى**" عد خبر المبتدأ نوعا من التوابع.[4]

ولعل السبب في ذلك حتى يتطابق مع القاعدة التي وضعها، وهي أن الضمة علم الإسناد، فلما كان خبر المبتدأ مسندا وجاء مرفوعا أخرجه من باب المرفوعات، وأدخله ضمن باب التوابع.

وخلاصة القول: إن "إبراهيم مصطفى" قد حاول وضع كتاب نحوي نص فيه على قضايا جديدة من شأنها تقريب مفاهيم النحو إلى العقول مقتفيا في ذلك آثار "ابن مضاء القرطبي" – على نحو ما رأيناه سابقا فيما يخص نظرية العامل، وفكرة الاشتغال ... وغيرها ،وهذا الكتاب (إحياء النحو) الذي وضعه "صاحبه" قد أعجب به علماء من أمثال: طه حسين.

---

(1):ينظر، إحياء النحو، ص: 116.

(2):ينظر، م ن، ص: 124.

(3):ينظر، م ن، ص: 120-121.

(4):ينظر، م ن، ص: 126.

إلا أنه مع ذلك لا يخلو من انتقادات وتقويمات من قبل الباحثين كونه أول محاولة عملية منهجية لنقد النحو القديم في العصر الحديث.

ومهما يكن فلا يسعنا إلا أن نقول: إن إبراهيم مصطفى قد قدم محاولة محمودة هدفها خدمة اللغة العربية، وتقريب النحو إلى عقول الدارسين.

❖ شوقي ضيف:

خاض "شوقي ضيف" شوط النحو العربي من بابه الواسع، إذ نجده يبحث في أهم معضلاته، وسبل تيسيره.

ولعل بداية اهتمامه بهذا الموضوع تعود إلى سنة 1947 حينما عثر في فهرس المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية على مخطوط (الرد على النحاة).

ولما اطلع عليه اختمرت في ذهنه أفكار هذا الكتاب فقام بتحقيقه.

وفي مدخل الكتاب حلل المحقق آراء "**ابن مضاء القرطبي**" تحليلا مفصلا، وهذا ما مكنه من وضع تصنيف جديد للنحو العربي.

وفي ضوء هذا سنحاول عرض بعض القضايا التي تعرض لها "شوقي ضيف" وأقام عليها مشروعه التيسيري لنبين هل أيد "**ابن مضاء القرطبي**" فيما ذهب إليه، وسار على خطاه أم لا.

1- الإنصراف عن نظرية العامل:

هذه المسألة تأثر فيها "شوقي ضيف" بابن مضاء القرطبي الذي دعا بقوة إلى إلغائها حتى يتخلص النحو من كل ما دخل عليه من تأويل، وعلل، وأقيسة احتمالية، وتمارين افتراضية محاولا تطبيق ذلك على بعض الأبواب والفصول من النحو العربي.[1]

---

(1): ينظر، شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ص 18.

ويذهب "شوقي ضيف" إلى ما يذهب إليه "**ابن مضاء القرطبي**" حيث نجده يستجيب إلى هذا النداء، ويلغي نظرية العامل مطبقا ذلك على فصول النحو العربي الأخرى وأبوابه، حتى يتخلص الناس من أثقاله وصعابه.(1)

وقد استفاد "شوقي ضيف" من هذه الفكرة الداعية إلى هدم نظرية العامل، وهو ما مكنه من وضع تصنيف جديد للنحو العربي منسق الأبواب، إذ يرى أن هذا التصنيف يكون على مستوى قاعدة أحوال الكلمات لا على قاعدة العامل فحسب، ليلغي(2) أبوابا نحوية كثيرة من أماكنها يرى بأنها أقيمت على أساس نظرية العامل، ويقوم بنقلها إلى أبواب أخرى أحق لها وأنسب.(3)

فنجده مثلا يلغي سبعة عشرة بابا من مكانه ويقوم بدمجه في أبواب أخرى من أبواب النحو العربي، ما عدا باب الترخيم فقد أنكر وجوده وأثره في الكتب النحوية لأنه –حسب رأيه- لا يصلح مع مواكبة عصرنا الحديث.

وهذه الفكرة النقلية لم يتطرق إليها "**ابن مضاء القرطبي**" قبل، وإنما كانت من اجتهادات "شوقي ضيف" ما عدا بابي التنازع والاشتغال فقد تناولهما "ابن مضاء" بالدراسة.

ولهذا فمن الطبيعي جدا أن نبدأ بهذين البابين لنبين مدى تأثر شوقي ضيف بابن مضاء القرطبي.

بابي التنازع والاشتغال:

ألغى "شوقي ضيف" من أبواب النحو العربي بابي التنازع والاشتغال متأثرا في ذلك بدعوة "ابن مضاء القرطبي" إذ يقول: "وتوقفت بإزاء باب التنازع وأخذت برأي "ابن مضاء" في وجوب حذفه، وقد رأى ابن مضاء أن إلغاء هذا الباب يعود إلى سبب طبيعي، وهو أن ما جمع النحاة من أمثلة فيه صنعوها

---

(1):ينظر، الرد على النحاة، ص 37-38.

(2):لا يعني شوقي بالإلغاء: حذف أبواب من النحو العربي واستبعادها نهائيا من الكتب النحوية، وإنما يعني: حذفها من أماكنها ونقلها إلى أبواب أخرى، ما عدا باب الترخيم فقد نفى وجوده وأخرجه من كتب النحو.

(3):ينظر، مص س، ص 50-51.

صناعة وافترضوها افتراضا، وينبغي أن يحذف هذا الباب من كتب الناشئة، وبالمثل ألغى باب الاشتغال، وتوزيع النحاة لصيغه بين ما يجب رفعه، وما يجب نصبه، وما يترجع فيه النصب، والرفع وما يجوز فيه الوجهان، وقد لاحظ فيه ما لاحظه على باب التنازع".[1]

ومن خلال هذا القول نفهم بأن "شوقي ضيف" يقر بنفسه أنه احتذى حذوا "ابن مضاء القرطبي" في إلغائه بابي التنازع والاشتغال، وذلك أن النحاة حين استدلوا بأمثلة فيما يخص هذين البابين تمادوا في افتراضها والتعليل لها.

أما في باب التنازع فنجد "شوقي ضيف" ينكر ذلك التصور الذي بنى عليه النحاة أمثلة هذا الباب، إذ اختلفوا في أي الفعلين يعمل في الاسم، هل هو الأول (اختيار أهل الكوفة) أم الثاني (اختيار أهل البصرة) ليأخذ برأي سيبويه وذلك أن الفعل الثاني هو الذي يعمل في الاسم رفعا ونصبا وجرا، وأنه يستغنى عن الاسم في الفعل الأول لعلم المخاطب به.[2]

وهذا ما ذهب إليه ابن مضاء القرطبي حين رجح رأي البصريين وهو نسبة العمل للفعل الثاني.

ولكن الأمر الذي ينبغي الإشارة إليه هو أن "شوقي ضيف" الذي صرح بنفسه على وجوب حذف باب التنازع من أبواب النحو العربي، إلا أننا نجده يرجع العمل للفعل الثاني مثلما فعل ابن مضاء القرطبي قبله.

وأما باب الاشتغال فلا يختلف كثيرا عن باب التنازع من حيث كثرة الجدل، و التمحل في التعليل له. ومثلما أعاب "**ابن مضاء القرطبي**" على دراسة النحاة لهذا الباب، وتقسيمهم لأحكامه، حيث رفض كل تلك الأحكام ما عدا الحكم الأول فقد أصر على إبقائه، وهو ما يجوز فيه الرفع والنصب.[3]

(1): شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ص 52-53.

(2): ينظر، مر ن، ص 113.

(3): ينظر، مدخل إلى كتاب الرد على النحاة، ص 33.

فكذلك فعل شوقي ضيف، ووجه التمثيل فيه قولك: الكتابُ قرأته، فإذا رفعت (الكتاب) يكون مبتدأ وخبره الجملة الفعلية (قرأته) وبذلك ينقل إلى باب المبتدأ والخبر.

وإذا نصبت (الكتاب) يكون مفعولا لفعل محذوف يدل عليه الفعل بعده وبذلك ينقل إلى باب المفعول به.(1)

وأما عن تلك الأبواب التي ألغاها "شوقي ضيف" من أماكنها، وقام بدمجها في أبواب أخرى من النحو العربي حتى تكون أكثر تنسيقا، والتي لم يتطرق إليها "**ابن مضاء القرطبي**" ولم يتناولها بتاتا، فيمكن عرضها كما يلي:

- باب التوابع:

أول ما وقف عنده "شوقي ضيف" في تنسيقه لأبواب النحو هو نقل التوابع (النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل) من باب الجمل إلى باب الاسم المفرد، حتى يتبادر إلى الأذهان أن المتبوع لا يُكَوِّنُ مع توابعه جملا تامة في مثل: (جَاءَ زَيْدٌ الشاعرُ، جاء زيدٌ وعمرُو، جاء زيدٌ وعمرو كلاهُما، جاء الشاعرُ زيدٌ)، ومن ثمة لا يقعون في الخلط بين النعت والخبر مثلا.(2)

- باب كان وأخواتها:

رفض "شوقي ضيف" معاملة (كان وأخواتها) على أنها أفعال ناقصة ترفع الأول فيسمى اسمها، وتنصب الثاني فيسمى خبرها، ورجح قول الكوفيين في إعرابها، حيث يعد هذه الأفعال تامة، والمرفوعات يعدها فواعل، والمنصوبات أحوال في مثل: كان محمد مسافرا، فـ (كان) فعل تام، و (محمد) فاعل، و (مسافرا) حال.

---

(1): شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، ص 117.

(2): ينظر، مر ن، ص 49.

و قد رد "شوقي ضيف" على مختلف الاعتراضات التي وجهت إلى هذا الرأي الذي تَبَنَّاهُ مدعما إياه ببعض الشواهد من القرآن الكريم والأمثلة.

ومن هذه الاعتراضات:

- الأصل في الخبر أن يكون ثابتا، والأصل في الحال أن تكون غير ثابتة فيرد "شوقي ضيف" على هذا الاعتراض بأمثلة وردت الحال فيها ثابتة نحو قوله تعالى: ﴿**وَخُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا**﴾ [النساء / 28].
- أن خبر (كان وأخواتها) قد يكون معرفة، والأصل في الحال أن يكون نكرة.

فيرد "شوقي ضيف" أيضا على هذا الاعتراض بأن الحال قد تأتي معرفة مثل: جاء زيد وحده.

- الأصل في الحال أن تكون مشتقة، وقد يأتي الخبر جامدا مثل: كان زيد أسدا.[1]

فيرد "شوقي ضيف" بأن ذلك نفسه ينطبق على الحال في مثل: جاء زيد أسدا.

وبهذا نفهم أن "شوقي ضيف" حذف باب (كان وأخواتها) وأدمج أمثلته في باب الحال حتى لا يثقل ذهن المتعلم بكثرة الأبواب، ويسهل عليه الاستيعاب.

- باب (ما، ولا، ولات) العاملات عمل ليس:

يترتب على إلغاء باب (كان واخواتها)الغاء باب (ما، لا، ولات) العاملات عمل (ليس)، لأن (ليس) من أخوات (كان).

أما صيغة (ما)فقد اختلف البصريون والكوفيون في إعراب الاسمين الواقعين بعدها، حيث ذهب البصريون إلى أنها تعمل عمل (ليس)، وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل، وأن المرفوع بعدها مبتدأ

(1): تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، ص 50.

و المنصوب خبر بتقدير (باء) محذوفة، وقد يأتي خبر (ما) مجرورا بباء زائدة، لأن العرب –غالبا– حينما تنطق بـ (ما) تكون (الباء) متصلة بالخبر في مثل: ما محمد بمسافر.

و"شوقي ضيف" يرجح إعراب الكوفيين لأنه هو الإعراب الأنسب لتحصيل الفهم في سهولة ويسر.

وأما (لا) فقد أنكر "شوقي ضيف" صيغتها، ورأى أنه ينبغي الاستغناء عنها مادام إعمالها غير مطرد في اللغة.

وكذلك رفض عمل (لات) في مثل قوله تعالى: ﴿**كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾. [ق / 36].

فهو يرى أن (لات) يليها ظرفا منصوبا، ولا داعي لأن نقدر لها اسما مثلما فعل النحاة.(1)

"و ابن هشام" يرى أنها تعمل، ولكن بشرطين هما:

- أن يكون إعمالها إلا في ثلاث كلمات وهي: (الحين) بكثرة، و (الساعة) و (الأوان) بقلة.
- ألّا يجتمع اسمها وخبرها في آن واحد، والغالب أن يكون المحذوف اسمها، والمذكور خبرها، كما في المثال السابق: (وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ)، قالوا وللحال، و (لا) نافية بمعنى ليس، و (التاء) زائدة لتوكيد النفي، واسمها محذوف و (حين) خبرها، و (مناص) مضاف إليه، والتقدير: وَلاَتَ الحِينُ حِينَ مناصٍ.(2)

- باب كاد وأخواتها:

عد "شوقي ضيف" (كاد) وأخواتها أفعالا متعدية مثل باقي الأفعال الأخرى، وقام بإدماجها في باب المفعول به.

---

(1): ينظر، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، ص 97-98-99.

(2): ينظر ابن هشام، شرح شذور الذهب، في معرفة كلام العرب، تح: محمد محي الدين حميد، دار الطلائع، القاهرة، دط 2008، ص 228.

وقد خالف رأي البصريين في إعرابهم المرفوع بعد هذه الأفعال اسما لها وجملة المضارع في محل نصب خبر لها.

إذ يرى أن هذا الإعراب غير صحيح حينما يقترن المضارع بأن المصدرية في مثل:(عسى زيد أن يقوم)، لأن (أن يقوم) مصدر مؤول، والمصدر لا يكون خبرا عن الذات، فلا يقال: (عسى زيد القيام).

وقد رجح إعراب المرفوع بعد (كاد) وأخواتها فاعلا لها، وجملة المضارع في محل نصب مفعول به، وفاقا لرأي سيبويه.(1)

- باب ظن وأخواتها وباب أعلم وأخواتها:

أدخل النحاة باب (ظن) وأخواتها في باب المرفوعات مع المبتدأ والخبر، كون أن هذه الأفعال تدخل على الجملة الاسمية فتجعل المبتدأ مفعولا به أولا، والخبر مفعولا به ثانيا في مثل: ظَنَّ زَيْدٌ عُمَرًا مسافرًا.

و"شوقي ضيف" ينكر هذا الرأي، ويرى أن هذه الأفعال يليها مفعولان، ولا داعي لأن تبحث عن أصلهما (مبتدأ وخبر)، إذا ألحق (ظن) وأخواتها بباب المفعول به مستدلا على ذلك برأي "التسهيلي" وهو أن المفعولين في باب (ظن) وأخواتها ليس أصلهما مبتدأ وخبر، بل هما كمفعولي (أعطى) أي بمنزلة (أعطيت).

ورأى أن الذي حمل النحاة على رأيهم فيها هو حين أجازوا حذف هذه الأفعال من الجملة، فتتكون من مفعوليها مبتدأ وخبر، وهذا غير صحيح ودليل ذلك أنك تقول: ظننت زيدا عمرا ولا يجوز أن تقول: زيد عمر إلا على جهة التشبيه.(2)

(1): ينظر، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ص 101.
(2): ينظر، مرن، ص 109-110.

وقد أعاب "فاضل السامرائي" على رأي "السهيلي" حين ألغى معنى الظن من الجملة لأن المتكلم لم يقل أولا: زيد محمد، ثم أدخل الظن عليه، وإنما هو ظن ابتداء فقال: ظننت زيدا محمدا، ومن ثمة لا يصح إلغاء الظن من الكلام.(1)

ولم يقتصر "شوقي ضيف" في تنسيقه لأبواب النحو على مستوى الأبواب التي أشرنا إليها سابقا، وإنما اعتنى أيضًا بتنسيق الباب الواحد وهو باب التمييز.

والتمييز: هو اسم نكرة، فضلة، يرجع ابهام اسم أو اجمال نسبة وعادة ما يأتي الأول بعد العدد الأحد عشر فما فوقها، وكم الاستفهامية، والمقادير، ويكون الثاني إما محولا عن الفاعل أو المفعول به.(2)

و"شوقي ضيف" ينكر التمييز الذي يأتي من المفعول به في مثل قوله تعالى: ﴿ **وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا** ﴾ [القمر/12].

فالنحاة يعربون (عيونا) تمييزا، وهو تمييز متحول عن المفعول به، أي (فجرنا عيون الأرض)، في حين يعربها "شوقي ضيف" بدلا.

وأيضا رأى أن باب التمييز مشتت على عدة أبواب (كالصفة المشبهة، واسم التفضيل، وفعل التعجب، وأفعال المدح والذم، وكم الاستفهامية، والاختصاص) فحاول أن يلم أشتاته، وذلك بحذف هذه الأبواب الستة ورد أمثلتها إلى باب التمييز تخفيفا وتيسيرا على الناشئة.(3)

كما ألغي بابي التحذير والإغراء، وقام بدمج كل منهما في باب المفعول به.

وبالمثل ألغى بابي الاستغاثة والندبة، واقترح أن تذكر صيغتهما في باب المنادى من دون التطرق إلى إعرابها.

---

(1): ينظر، فاضل السامرائي، تحقيقات نحوية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص 87.

(2): ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 278.

(3): ينظر، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ص 54-55.

وأما باب الترخيم فقد حذفه نهائيا من أبواب النحو، لأنه يرى أن صيغته ماتت ولا داعي أن نفتح لها بابا مستقلا.[1]

ويبدو المقصود من قوله هذا أنه يدعونا إلى التخلي عن أساليب القدامى التي ورد فيها الترخيم.

2- منع التأويل و التقدير في الصيغ و العبارات:

من الأمور التي تجرها نظرية العامل لدي النحاة هي كثرة التأويلات و التقديرات، فلكل معمول عامل، و إن لم يكن ظاهرا فهو مقدر.

و قد ناقش " **ابن مضاء القرطبي** " هذه الفكرة ليقرر في الأخير ضرورة منعها من كتب النحو مادام وجودها يصعب الكلام و يعقده.

و تبعه في ذلك " **شوقي ضيف** " إذ يرى أنه إذا امتنعنا عن كثرة التقديرات و أخذنا بهذه الفكرة و طبقناها على النحو وجدنا أنها تريحنا من ثلاثة أشياء و هي: إضمار المعمولات، و حذف العوامل، و بيان محل الجمل و المفردات[2].

و بهذا يكون المؤلف قد استفاد من فكرة منع التأويلات و التقديرات في عدة أمور دعا إليها و اعتمدها في مجال التطبيق، و يمكن أن نجعلها فيما يأتي:

- **إلغاء الإعرابين التقديري و المحلي:**

و يعني بها منع الإعراب التقديري و المحلي في المفردات و الجمل مادام وجودها غير ظاهر، و يترتب عن هذا إلغاء ما يلي:

أ- إلغاء متعلق الظرف و الجار و المجرور:

(1): ينظر، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، ص 55.

(2): ينظر، الرد على النحاة، ص : 56.

عرض " **شوقي ضيف** " رأي النحاة فيما يخص الظرف، و الجار و المجرور و ذلك أنهما لا يقعان خبرا للمبتدأ في مثل قولك: **(زَيْدٌ عِنْدَكَ)** و **(زَيْدٌ في الدَّار)**؛ بل يقدرون الخبر محذوفا و تقديره: **مُسْتَقِرٌ** أو **اسْتَقَرَ**، و الظرف، و الجار و المجرور متعلقان به.

و نجده يخالف النحاة فيما ذهبوا إليه، و يرى أنه لا وجود لمتعلق و تقدير في الظرف، و الجار و المجرور: بل هما أنفسهما الخبر[1].

و قد سبقه إلى هذه الفكرة " **ابن مضاء القرطبي** "، حيث يرى أن هذا التقدير يؤدي إلى التمحل و التعسف، لأن الكلام تام من دونه. [2]

ب- إلغاء نصب المضارع بأن المضمرة:

هذه المسألة تأثر فيها " **شوقي ضيف بابن مضاء القرطبي** الذي رفض فكرة نصب المضارع بـ (أَنْ) المضمرة بعد **(فاء) السببية**، و **(واو) المعية**، لأن ذلك يؤدي إلى اختلال في المعنى، و تعسف في التقدير و التأويل[3] .

و هذا ما دعا المؤلف أيضا إلى إلغاء عمل **(أَنْ) المضمرة** التي تنصب الفعل المضارع بعد **لام الجحود**، و **حتى**، و **فاء السببية**، و **واو المعية** ،،، و غيرها من الأدوات الأخرى؛ بل يكفي أن يُنصب المضارع بعد هذه الأدوات مباشرة من دون إدخال **(أَنْ) المضمرة** في الإعراب، تيسيرا و تسهيلا ذلك على المتعلم لأن (أن) وجودها غير ظاهرٍ و من الممكن أن ينسى أثرها. [4]

ج- لا تقدير للعلامات الفرعية في الإعراب:

و يبدو أن " شوقي ضيف " في هذه النقطة متأثر بما دعا إليه " ابن مضاء القرطبي " و هو إلغاء المضمرات و التقديرات من الإعراب مادام وجودها غير مصرح به.

---

(1): ينظر، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا مع نهج تجديده، ص: 57.

(2): ينظر، الرد على النحاة، ص: 29.

(3): ينظر، مص ن، ص: 33.

(4): ينظر، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا مع نهج تجديده، ص: 57.

و قد طبق المؤلف ذلك على علامات الإعراب، حيث نجده يدعونا إلى إلغاء الإعراب النيابي، فلا تنوب الفتحة عن الكسرة في الأسماء غير المتصرفة، و لا تنوب الواو عن الضم في الأسماء الخمسة و في جمع المذكر السالم ،،، و غيرها من الأسماء التي تأخذ الإعراب النيابي. (1)

3- الإعراب لصحة النطق:

استفاد " شوقي ضيف " من فكرة " ابن مضاء القرطبي " الداعية إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقا، مما جعله هو أيضا يدعوا إلى ضرورة استبعاد الإعراب الذي لا يفيد شيئا أثناء النطق به (أي لا داعي إلى إعراب كلمة مادامت لا تؤدي دورا في صحة النطق).

و قد ترتب على هذا الأساس إلغاء إعراب عدة كلمات يراها " شوقي ضيف " لا جدوى من إعرابها، و يمكن إجمالها فيما يلي:

- إلغاء إعراب بعض أدوات الاستثناء الاسمية، و أدوات الشرط، و كم، و لاسيما، و أَنْ و كَأَنْ المخففتين.

و من المقترحات التي اقترحها في هذا المجال نذكر:

- أن نكتفي بإعراب (ماخلا، ماعدا، و ماحاشا) **أدوات استثناء**، و ما بعدها **مستثنى منصوب**.

و أما **(غير)** في الاستثناء فتعرب **حالا** في حالة نصبها في نحو: جَاءَ القوم غَيْرَ زَيْدٍ، و تُعرب **نعتًا** في حالة رفعها أو جرِّها مثل قوله تعالى: ﴿ **صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّين** ﴾ [الفاتحة/07] و بالمثل (سوى).

- الاستغناء عن إعراب أدوات الشرط، و أن نكتفي بأنها أداة شرط يليها فعل الشرط و جوابه، بحيث يجزمان إذا كانا مضارعين.

(1): ينظر، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، ص: 58.

- حذف إعراب كم الاستفهامية و الخبرية لأنها تثير الجدل بين النحاة في إعرابها، و بالمثل (لاسيما).

- ضرورة التخلص من إعراب (أن) لأنها لا تعدو و أن تكون مجرد أداة ربط، لا تأثير لها في غيرها، و مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ **أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِع إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلك لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا**﴾ [طه/89].

و مثلها (كأن). [1]

و أما عن تلك المبادئ و الأسس النحوية التي لم يتناولها " **ابن مضاء القرطبي** " في دعوته إلى تيسير النحو العربي، و التي لقيت ترحابا و رواجا عند " **شوقي ضيف** " (أي كانت من اجتهاداته) فينبغي الإشارة إلى بعض منها كما يلي:

- وضع ضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو:

رأى " **شوقي ضيف** " أن بعض أبواب النحو غامضة، و حدودها غير مفهومة و هذا ما دعاه إلى وضع تعريفات و ضوابط دقيقة من شأنها أن تستهوي المتعلمين و تجعلهم يحبذون دراسة النحو العربي و البحث فيه.

و قد شمل هذا الأساس ثلاثة أبواب من الأبواب النحوية و هي:

المفعول المطلق، **المفعول معه**، و **الحال**، و سنحاول أن نعرض لباب واحد من هذه الأبواب تفاديا للإطالة.

يرى " شوقي ضيف " أن باب **المفعول المطلق** من الأبواب التي لم تعرف تعريفا شاملا واضحا، و يضرب لنا مثلا على ذلك تعريف **ابن هشام** لهذا الباب، بأنه " اسم منصوب يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده و ليس خبرًا و لا حالاً ".

(1): ينظر، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا مع نهج تجديده، ص: 58، 59.

فالمؤلف هاهنا يرى أن هذا التعريف فيه خلل و اضطراب لأنه يشمل كل الصيغ التي يأتي عليها المفعول المطلق، ليقترح له بعد ذلك تعريفا جديدا بأنه: " اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضربا من التبيين ".(1)

- حذف زوائد كثير من أبواب النحو العربي:

دعا " **شوقي ضيف** " إلى حذف كل تلك الزوائد التي تعيق العملية التيسيرية للنحو العربي، و ذلك مثل: حذف مسائل الصرف العويصة كالتصغير، و النسب و أيضا حذف شروط صيغتي التعجب و اسم التفضيل، حيث يشترط النحاة أن تشتق تلك الصيغ من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل للتفاوت غير مبني للمجهول، و لا معبر عن فاعله بأفعل فعلاء.

و شوقي ضيف يعترض على كل هذه الشروط، و يقترح إسقاطها من النحو التعليمي.

و بالمثل حذف تابع المنادى في مثل: (**يا رَجُلُ الظّرِيفُ**).

و كذلك توابع المضاف إليه المصدر نحو: (**نَظْمُ زَيْدٍ الشَّاعِرَ جَيِّدٍ**).

فكلمة (الشاعر) نعتا لـ: (زَيْدٍ) المضاف إلى المصدر... و إلى غير ذلك من الزوائد التي دعا شوقي ضيف إلى إلغائها من أبواب النحو العربي. (2)

- إضافات متنوعة في بعض أبواب النحو: نص **شوقي ضيف** على ضرورة إدخال إضافات متنوعة على النحو التعليمي لتحقيق عملية التيسير على الوجه الأكمل؛ و من ذلك إضافة: باب الذكر و الحذف في مثل قوله تعالى: (و جاء ربّك)، أي أمر ربّك، و أيضا وضع تقسيمًا جديدًا للجمل، حيث يقسمها النحاة إلى جمل لا محل لها من الإعراب و جمل لها محل من ا لإعراب، في حين يقسمها " شوقي ضيف " إلى جمل مستقلة بذاتها، و جمل خاضعة غير مستقلة.

---

(1):ينظر، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا مع نهج تيسيره، ص: 118، 119.

(2): ينظر، مر ن، ص: 140، 161، 162.

و أضاف كذلك باب الحروف،،، و إلى غير ذلك من الأبواب النحوية التي أضافها شوقي ضيف.[1]

و خلاصة القول: إن محاولة " شوقي ضيف " لم تخرج في مجملها عن الدعوة إلى التيسير النحوي، و الابتعاد عن التعقيد، متأثرا في ذلك بدعوة " ابن مضاء القرطبي " إلى درجة أنه كرر ما قاله – على نحو ما رأيناه – في إلغاء نظرية العامل، و التقديرات و التأويلات الافتراضية،،، و غيرها من الفلسفات الذهنية.

و هذا ما مكّنَه من إعادة تصنيف النحو العربي تصنيفا جديدًا منسق الأبواب – حسب رأيه – إذ نجده يتناول أسسًا نحويةً لم يتطرق إليها ابن مضاء القرطبي.

و على أي حال فلا يمكن أن ننكر جهد " شوقي ضيف " و اجتهاداته في تيسير النحو العربي، فلولا اطلاع المؤلف على كتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي و تحقيقه لأول مرة – ربما – لما أولينا انتباهنا لهذا الكتاب، و لما قامت عنه دراسات.

*** مهدي المخزومي:**

يعد **"مهدي المخزومي"** واحدا من الذين عكفوا على دراسة مادة النحو العربي و قد تتبع دراسات المتقدمين المؤسسين للنحو، و المتأخرين أصحاب المتون و الشروح، ليقرر أن المتأخرين غلبت عليهم النزعة الفلسفية التي لا طائل من تحتها سوى التحمل و كثرة الجدل.

و هذا ما دعاه إلى وضع كتابه (**في النحو العربي: نقد و توجيه**) لتخليص النحو العربي من الشوائب التي شوهت صورته الحقيقية، و تقديمه في قالب جديد و ميسر.

و فيما يلي سنعرض زبدة أراء " مهدي المخزومي" الداعية إلى تيسير النحو العربي لنبين هل اقتفى آثار" ابن مضاء القرطبي" لتحقيق العملية التيسيرية " أم لا ؟

(1) ينظر، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا، ص: 189، 194.

1- نظرية العامل:

هذه المسألة تأثر فيها " **مهدي المخزومي**" بابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل و ما تجره من تأويلات و تقديرات متمحلة.

و تبعه في ذلك " **مهدي المخزومي**" إذ يرى أن النحاة قد أولعوا بهذه النظرية ولوعا شديدا، فجعلوا لكل أثر إعرابي في تركيب الجملة عاملا مؤثرا فيه، و جعلوا لتلك العوامل قدرة على إحداث الآثار الإعرابية على الرغم من أن الألفاظ اللغوية ليست لها قدرة في أنفسها على إحداث أي أثر في الكلام، و إن لم يجدوا العامل المؤثر في بعض أجزاء الجملة قدروا عاملا وهميا، و هم بذلك عقدوا مسائل النحو و قضاياه. [1]

و هذا ما دعاه إلى إعادة النظر في النحو العربي ليقدم فيما بعد عرضا جديدا و ميسرا لموضوعات النحو.

و لم يتأت له ذلك إلا بتحقيق أمرين مهمين و هما:

أ- تخليص الدرس النحوي من تلك الافتراضات الفلسفية التي جرتها فكرة العامل فهو يرى أنه " إذا بطلت فكرة العامل بطل كل ما بني عليه من تقديرات متمحلة و بطل كل ما عقدوه من أبواب أساسها القول بالعامل كباب التنازع و باب الاشتغال ثم بَطُلَ ما انتهوا إليه من أحكام عقلية لا تنطبق على أصول اللغة ". [2]

(1): يُنظر، مهدي المخزومي، نقد و توجيه في النحو العربي، ص : 08.

(2): مر ن، ص 15، 16.

ب- تحديد موضوع الدرس النحوي لأنه يرى أن النحاة لم يهتموا بموضوع دراساتهم النحوية فجمعوا ما كان ينبغي أن يكون مفرقا، و أهملوا ما كان ينبغي أن لا يهملوه كأحوال المسند اليه، و أحوال المسند. [1]

و لهذا صب عنايته على **دراسة الجملة** من حيث تأليفها، و نظامها، و طبيعتها، و هذه النقطة لم يتطرق إليها ابن مضاء القرطبي، فحينما استفاد **"** مهدي المخزومي**"** من فكرة إلغاء نظرية العامل أراد أن يعيد للنحو العربي صورته الحقيقية، و قد أولى اهتمامه بدراسة الجملة و ما يطرأ عليها من تغيير.

و كان أول ما بدأ به موضوعه هذا هو الحديث عن تقسيم النحاة للجملة إلى فعلية و اسمية حيث نجده يقدر هذا التقسيم و يعترف به، إلا أنه لم يرض بتحديدهم كون الجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل، و الجملة الاسمية هي التي تبدأ باسم في مثل : (طَلَعَ البَدْرُ) جملة فعلية و (البَدْرُ طَلَعَ) جملة اسمية. [2]

فـ "**مهدي المخزومي**" يرى أن هذا التحديد الذي وضعه النحاة لا يتماشى مع الواقع اللغوي و هذا ما دعاه إلى وضع تحديد جديد لكل من الجملتين:

فالجملة الفعلية: هي التي يكون فيها المسند فعلا، لأنه هو الذي يدل على التجديد وحده و لا شيء غيره.

و أما الجملة الاسمية: هي التي يكون فيها المسند اسما، و هو ما يدل على الدوام و الثبوت[3] و قد استوحى " المخزومي " هذه الفكرة من خلال ما حدده " الجرجاني " قبله حينما نص على أن الاسم موضوعه أن يثبت به المعنى، بينما موضوع الفعل أن يدل على تجدد ذلك المعنى. [4]

---

(1): ينظر، نقد و توجيه في النحو العربي، ص : 16، 17.
(2): ينظر، مر ن، ص 39.
(3): مر ن، ص: 41، 42.
(4): ينظر، عبد القادر الجرجاني، دلائل الإعجاز، موفيم للنشر، دط، 1991، ص: 147.

و على هذا الأساس يرى المؤلف أن كلا من (طلع البدر)، و (البدر طلع) جملة فعلية لأنه لم يطرأ على الجملة الثانية أي تغير سوى تقديم المسند إليه و هذا لا يؤثر على طبيعة الجملة بل يبعدنا عن تلك التأويلات و التقديرات التي لا طائل من ورائها. [1]

و يبدو أن " إبراهيم مصطفى "كان سبَّاقًا إلى ذلك حين عبر عن الجملة الفعلية بأنها المتضمنة فعلا سواء تقدم فاعله عنه أم تأخر في مثل: (ظهر الحق) و (الحق ظهر) [2].

و أيضا نجد المخزومي " يخالف القدماء في زعمهم أن المسند إليه في الجملة الفعلية يكون فاعلا إذا كان الفعل مبنيا للمعلوم، و يكون نائبا للفاعل إذا كان الفعل مبنيا للمجهول، ليقرر أن المسند إليه في كل منهما، لأن لفظة (الزجاج) في المثالين مسند إليه و حكمه الرفع.

و لهذا فإن المسند إليه في الجملة يسمى فاعلا سواء أكان الفعل مبنيا للمعلوم أم مبنيا للمجهول.

و قد أطلق المؤلف على الفعل المبني للمعلوم اسم فعل الفاعل المختار، لأنه في حين يفعل الفعل يكون بإرادته و اختياره هو مثل: (سافر خالد)، (خالد سافر)، في حين أطلق على الفعل المبني للمجهول اسم فعل الفاعل الذي لا اختيار له لأن الفاعل فيه متلبس بالفعل، ليس له في الفعل إرادة و لا اختيار مثل (انْكَسَرَ الزجاج) و (كُسِرَ الزجاج). [3]

2- بابي التنازع و الأشغال:

و يبدو أن " مهدي المخزومي " في هذين البابين قد اقتفى آثار " ابن مضاء القرطبي " الذي دعا إلى وجوب حذفهما من أبواب النحو العربي، لأن النحاة تمادوا في اصطناعهما و التعليل لهما، و قد مر بنا رأي ابن مضاء القرطبي فيما يخص بابي التنازع و الاشتغال.

---

(1): ينظر، نقد و توجيه في النحو العربي، ص: 42.

(2): ينظر، إحياء النحو، ص: 55.

(3): ينظر، مر س، ص: 47.

و تبعه في ذلك " مهدي المخزومي " حيث يرى أن الأصل الذي بنى عليه النحاة باب التنازع هو بناء باطل لا يقبله الاستعمال اللغوي، و ذلك أنهم زعموا في هذا الباب أن يتقدم عاملان على معمول واحد، بحيث يكون كل من العاملين طالبا للمعمول، نحو: دَخَلَ وَ جَلَسَ خَالِدْ، فقد تقدم في هذه الجملة عاملان هما: (دَخَلَ) و (جَلَسَ)، و تأخر عنهما معمول و هو (خالد)، و كان كل من (دَخَلَ) و (جَلَسَ) طالبا له، و لا يجوز عندهم أن يكون (خالد) معمولا للفعلين في الوقت نفسه، فلابد أن يكون لأحدهما و أما الثاني فيعمل في ضميره.[1]

فكل هذا يرفضه مهدي المخزومي ليصل في النهاية إلى أن التنازع يكمن في نوعين مختلفين: أحدهما: أن يكون الاقتضاء واحد، كأن يحتاج كل من الفعلين إلى فاعل واحد أو إلى مفعول به واحد.

و ثانيهما: أن يختلف الاقتضاء، كأن يقتضي الأول فاعلا، و الثاني مفعولا به مثلاً[2] و مثلما لاحظه المؤلف في باب التنازع، لاحظه أيضا في باب الاشتغال، حيث نجده يُعيب على دراسة النحاة لهذا الباب، و تقسيمهم لأحكامه، و فيما بنوا عليه من تفسيرات عقلية – لا أثر فيها للاستعمال اللغوي. [3]

و قد استفاد " مهدي المخزومي من فكرة " ابن مضاء القرطبي " الداعية إلى إلغاء نظرية العامل و ما تحمله من تقديرات و افتراضات فلسفية في عدة أمور، و قد اعتمدها في مجال الإعراب و علاماته.

بيد أن ابن مضاء القرطبي لم يتناول تلك العلامات بالدراسة و إنما هي من اجتهادات مهدي المخزومي، متأثر في ذلك بأستاذه إبراهيم مصطفى الذي عوض إلغاء نظرية العامل بعلامات الإعراب حيث جعل لكل علامة إعرابية معنى يشير إليه.

و ينبغي الإشارة (بإيجاز) إلى ما ذهب إليه مهدي المخزومي فيما يخص الإعراب و علاماته.

---

(1): ينظر، نقد و توجيه في النحو العربي، ص: 162.

(2): ينظر، مر ن، ص: 164.

(3): ينظر، مرن، ص: 172.

و كان أول ما وجهه للنحاة القدامى هو نقد مذهبهم، و ذلك أنهم صبوا اهتمامهم على ضبط أواخر الكلم، و ما يطرأ عليها من تغير في الجملة دونما تركيز على المعنى.

كما أنه أعاب عليهم حينما جعلوا الإعراب أثرًا يجلبه العامل، و هم بذلك يعرفونه: بأنه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا.

أو بأنه ما يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل"

فالمؤلف هاهنا يرى أن هذه التعريفات مبنية على افتراض فلسفي لأنهم اعتمدوا فكرة العامل وجعلوها هي الأساس الذي ينبغي عليها الدرس النحوي ليقترح تعريف جديد للإعراب وهو :"بيان الوظيفة اللغوية للكلمة أو للجملة ككونها مسند إليه أو مفعولا به أو حالا...الخ[1].

وقد جعل للإعراب علامات تدل عليه وهي: الضمة، والكسرة، والفتحة.

- الضمة علم الاسناد:

وهي العلامة التي تدل على أن الكلمة مسند إليه؛ أي متحدث عنه.

فهو يرى أن الضمة هي التي تحقق نسبة الإسناد بين المسند والمسند إليه كونها تمثل العلامة الأصلية في الإعراب، أما تلك العلامات الفرعية مثل (الواو في الأسماء الخمسة أو جمع المذكر السالم) فما هي إلا مدّ وإشباع للحركات الإعرابية السابقات عليها.

---

(1) :ينظر، نقد وتوجيه، في النحو العربي، ص:65، 66، 67.

والذي دعاه إلى أن الضمة علم اسناد لأنها -حسب رأيه- ليست أثرا للعامل، وإنما هي مظهر من مظاهر اللغة في توزيع الوظائف اللغوية.(1)

وقد جمع تحت لوائها باب المرفوعات بعد أن حمل على النحاة حين ضموا أبوابا كثيرة إلى هذا الباب، ومنها: المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائبه، واسم كان، وخبر إن، والتوابع فأطالوا بذلك الكلام، وأخضعوا اللغة لأوضاع عقلية حتى أدى بهم الأمر إلى نسبة كل موضوع إلى فلسفة العامل، ليقترح فيما بعد تقسيم جديد لهذه الموضوعات حيث جمع المبتدأ، والفاعل، ونائبه، واسم كان في باب واحد كونها تمثل مسندا إليه ومتحدثا عنه.

كما أدرج خبر المبتدأ، وخبر إنّ، والتوابع في باب واحد لأنها توابع للمسند إليه، وإنما رفعت كونها صفات وتابعات له.

ثم نجده يقسّم المرفوعات إلى قسمين: **أحدهما**: مرفوع بالأصالة، والآخر: مرفوع تبعا أما المرفوع بالأصالة فيشمل:

1. الفاعل ونائب الفاعل لأنها يمثلان موضوعًا واحدا له دلالة إعرابية واحدة.
2. المبتدأ وهو المسند إليه في الجملة.

وأمّا المرفوعات تبعًا فقد تشمل:

(1) :ينظر، نقد و توجيه في النحو العربي، ص:70.

1. خبر المبتدأ في مثل: زَيْدٌ قائمٌ، ف (قائم) هاهنا ورد مرفوعًا لأنه وصف للمسند إليه وإن لم يكن كذلك لما اتخذ حكم الرّفع.
2. خبر إنّ، لأنّه في الحقيقة خبر للمبتدأ قبل دخول (إنّ) على الجملة، وبما أنّ خبر المبتدأ هو وصف وتابع للمبتدأ، فكذلك هنا، فالخبر لم يرتفع ب (إن) لأنها لا تؤثر وليست عاملة بحال.
3. النعت، وهو في الواقع صفة مطابقة للمنعوت في جميع خصائصه.
4. عطف البيان، أو البدل المطابق، في مثل: جَاءَ أُبُو حَفْصٍ عُمَرُو، فـ (عمرو) مرفوع لأنه يوضح غموض المنعوت، ومن ثمة فهو مثله.

وغَيْرُ هذه الموضوعات فقد استبعدها المؤلف من التوابع كعطف النسق، والبدل، والتوكيد فهو يرى أنها ليست توابع وإنما هي مسند إليه في أصلها.

فَعَدَّ مثلا عطف النّسَق المعطوف بالحرف مسندًا إليه ثانٍ في مثل:

سَافَرَ عَمَرٌو وَبَكْرٌ، فكلّ من (عمر) و(بكر) مسند إليه مرفوع بالأصالة لأن أصل الكلام: سَافَرَ عُمَرٌو، سافر بكرًا وتفاديا لتكرار الفعل اكتفى بالواو التي تدل على الاشتراك والجمع في الحكم والإعراب.(1)

– **الخفض علم الإضافة:** و هو تابع للمضاف إليه، وكل اسم مجرور فهو مضاف إليه.

(1):ينظر، نقد وتوجيه في النحو العربي، ص:71إلى غاية74.

و مهدي المخزومي يرى أن حروف الجر ليست عاملة كما تصورها النُحّاة، كما أن الحركات ليست آثارًا لها، وإنما هي معانٍ إعرابية تؤديها الكلمة في الجملة(1).

– **الفتحة ليست علامة إعرابية:** وهي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب.(2)

كما درس المخزومي الأفعال فتحدث عن تقسيماتها وحركاتها من ناحية الإعراب والبناء، ودرس زمانها والأفعال الشاذة، وأفعال الكينونة (كان وأخواتها) و غيرها.

و أيضا درس أساليبا مهمة في العربية مثل: أسلوب النفي، وأسلوب الاستفهام، وأسلوب الجواب، وأسلوب التوكيد وغيرها.

و على أي حال لا يمكن أن ننكر جهود مهدي المخزومي في تيسير النحو العربي، فهي اجتهادات من أجل تقديم جديد.

3– القياس:

هذه المسألة تناولها " ابن مضاء القرطبي " بالدراسة؛ إذ نجده يعترف بالقياس النحوي، و يرفض القياس العقلي، لأن النحاة بصنيعهم هذا أهملوا الاستعمال اللغوي، و أن الأسس التي أقاموا عليها

(1): ينظر، نقد وتوجيه في النحو العربي، ص:76، 77.

(2): مر ن، ص:81.

أقيستهم لم تكن مستوفيه لشروط القياس، و ذلك " أنهم يشبهون شيئا بشيء و يحكمون عليه بحكمه، و علّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع ".[1]

و سار على خطاه "**مهدي المخزومي**"، حيث نجده يقر القياس الذي بنى عليه النحاة الأوائل منهجهم في دراسة النحو، و دعوا إلى انتهاجه في حين يرفض ذلك القياس العقلي الذي بالغ النحاة في اصطناعه، فمنهم من كان يتوسع فيه، فيتساهل و يقيس على كل ما وصل إليه، و منهم من كان يتشدد فلا يقيس إلا على الكثير المطرد. [2]

و من ثمة أسهبوا في الكلام عن العلل ظنا منهم أن العرب كانوا يَبْنُون عليها أحكام لغتهم، ثم زادوا تمحلا و إغراقًا في فلسفة القياس، و أنواعه النظرية حتى دخلوا في جدل طويل.

و المؤلف يرفض كل هذا و يرى أنَّ الذي يجب أَنْ يتبع في دراسة اللغة و النحو هو القياس القائم على أساس المشابهة و محاكاة المسموع من كلام العرب و أساليبهم. [3]

(1): ابن مضاء، الرد على النحاة، ص: 134.
(2): ينظر، نقد و توجيه في النحو العربي، ص: 21.
(3): مر ن، ص:22.

و خلاصة القول: إذا دَقّقْنا النظر في محاولات المحدثين نجد أنّهم كانوا متأثرين بدعوة ابن مضَاء القرطبي ، و إنْ كانت نسبة تأثرهم هذه تختلف بصورة جزئية .

فكانت محاولة " إبراهيم مصطفى " مقَلّدَة من محاولات ابن مضاء القُرطبي ، و خاصّة في هَدْمِ نظرية العامل ، إلاّ إن إبراهيم مصطفى عوّض هذه النظرية بمعاني العلامات الإعرابية .

أما " شوقي ضيف " فقد كانت آراؤه مؤيدة لآراء " ابن مضاء " إلى درجة أنه كرّر ما قاله، و يمكن إجمال ذلك فيما يلي:

- الثورة على نظرية العامل.
- منع التأويل و التقدير في الصيغ و العبارات.
- استبعاد الكلمات التي لا تفيد شيئًا في النطق.

و أمّا مهدي المخزومي فكان يقتفي آثار ابن مضاء ، و ذلك في :

- إلغائه لنظرية العامل ، و ما تَجُرُّهُ من تقديرات متمحلة.
- الإلحاح بضرورة حذف القياس العقلي الذي لا يؤيد الاستعمال اللّغوي .

و على أيّ حال فإن محاولات هؤلاء الأعلام الداعية إلى تبسيط النحو العربي و تجديده تنتهج منهجا واحدًا في التّيسير.

خاتمـــة

خاتمـــة :

تكمن غاية هذا البحث في محاولة بسط الآراء النحوية التيسيرية التي كان هدفها تبسيط المادة النحوية و تسهيل استيعابها.

و قد كان ذلك مع **ابن مضاء القرطبي** في كتابه (الرد على النحاة)، ومن تأثر به من المحدثين الذين اهتموا بمجال هذا البحث، حيث حاول هؤلاء الأعلام أن يمدوا المتعلمين بزاد نحوي في أبسط صوره . ومن أجل بيان تلك الآراء انطلقنا من جهود النحاة القدامى و آرائهم، وقد مهدنا قبل ذلك للوصول إلى الغاية المنشودة بقضايا متعددة تتعلق بالجانب التاريخي، و التعريف الاصطلاحي و المفاهيمي، و أخيرا أهمية الموضوع في مجال الدراسات النحوية.

وقد أمكننا بعد ذلك التوصل إلى نتائج، نعرض أهمها فيما يلي:

1-تكمن فكرة تيسير النحو العربي في طريقة عرض المادة النحوية و تقديمها للناشئة.

2- أدى ظهور الخلافات المدرسية إلى تعقيد الدرس النحوي مادة و منهجا، مما جعل المتعلمين لا يحبذون تعلمه أو البحث فيه.

3- وصل حال النحو العربي بعد الجيل الأول إلى درجة غاية في التعقيد و قد تمثلت في تلك الموسوعات الضخمة التي تحوي أصناف العلل و المعلول، و الفلسفات الذهنية و هذا ما يدخل دارس النحو في متاهات كثيرة لا فائدة منها سوى التعب و تشتت الأفكار.

4-أحس العلماء أن النحو بحاجة إلى تسهيل بعد أن علت الأصوات المنادية إلى ضرورة الاتجاه بهذا العلم نحو السهولة و التيسير، إذ اتبعوا طرقا عدة من أجل تقديم النحو العربي في قالب جديد مخفّف يصلح لمواكبة الحياة، و كانت أول تلك السبل هو تأليف الكتب النحوية المختصرة.

5-لم تكن فكرة التيسير النحوي حديثة العهد، و إنما هي وليدة القرون الأولى منذ نشأته.

6- يعد (كتاب الرد على النحاة) لابن مضاء القرطبي من بين أهم الكتب التي تحمل رغبة ملحة في تيسير النحو العربي، حيث دعا صاحبه من خلاله إلى ضرورة إلغاء نظرية العامل، و العلل الثواني و الثوالث، و الأقيسة، و التمارين الإفتراضية، و كل ما لا يفيد نطقا حتى يخفف النحو العربي من أثقاله، ومن ثمة يسهل استيعابه.

و هو بذلك متأثر بالمذهب الظاهري الذي ينوه بضرورة الإلتزام بالنص من دون زيادة أو تأويل.

7- تأثر عدد كبير من العلماء المحدثين بدعوة ابن مضاء القرطبي الرامية إلى تسهيل النحو و تيسيره، و من أشهرهم: إبراهيم مصطفى، و شوقي ضيف، و مهدي المخزومي.

8- تحددت في العصر الحديث مصطلحات تيسير النحو العربي و التي منها:

الإحياء، و التبسيط، و الإصلاح، و التيسير، و التجديد، و كلها تدور في فلك (التيسير).

و هذه المصطلحات في عمومها قد ارتبطت بمجموعة من الأسس و المفاهيم المشتركة فيما بينها كالدعوة إلى الإلغاء، و الحذف، و الإدماج، و إعادة البناء و التنسيق من جديد.

قائمة

المصادر و المراجع

- القرآن الكريم (رواية حفص).

- الحديث النبوي الشريف (صحيح مسلم).

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المصادر.

1- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ج1، 1998.

2- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب، و لمع الأدلة في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، سوريا، دط، 1957 .

: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين، تح: حسين محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، مج1، 2007 .

: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1958 .

3- الجاحظ، الحيوان، تح: عبد السلام هارون، بيروت، لبنان، ط2، ج2 .

4- ابن جني، الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2008، ج1 .

: الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 2008، ج2 .

5- الجوهري، تاج اللغة و صحاح العربية، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ج1 .

6- خلف الأحمر، مقدمة في النحو، تح: عز الدين التنوخي، دمشق، دط، 1961 .

7- الزبيدي، طبقات النحويين و اللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، دت.

: الواضح في اللغة العربية، تح: عبد الكريم عبد الرحمان خليفة، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، ط2، 2010 .

8- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ط7، ج1.

: الجمل في النحو، تح: علي توفيق الحمد، دار الأمل، اربد، الأردن، ط1، 1984 .

: مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1999 .

9- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، مج2، 1988 .

10- ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط3، 1988 .

11- السيوطي، الإقتراح في أصول النحو، تح: عبد الكريم عطية، دار البيروتي، ط3، 2006 .

12- الشريف الجرجاني، التعريفات، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1971 .

13- أبو الطيب الواحد، مراتب النحويين، تح: محمود أبو الفضل إبراهيم، مكتبة النهضة، مصر، دط، دت .

14- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح، محمد عبده، و الشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي، تعليق، محمد رشيد رضا، باب الخلق، مصر، دط، دت.

: العوامل المئة النحوية، تح: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج، بيروت، لبنان، ط1، 2009 .

15- ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، دت.

16- مسلم، صحيح مسلم، تشريف، أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، السويد، ط1، 2006.

ثانيا: المراجع

17- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة، مصر، ط2، 1992.

18- أحمد أمين، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، مصر، دط، دت، ج2 .

19- أحمد عبد الستار الجواري، نحو التسيير دراسة و نقد منهجي، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط2، 1984 .

20- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، و تطبيقها في القرآن الكريم، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، مصر، دط، 1994 .

21- أحمد محمد عبد الراضي، إحياء النحو و الواقع اللغوي، دراسة تحليلية نقدية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1، 2007 .

22- أحمد مختار عمر، الدراسات اللغوية عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط7، 1988 .

23- بكري عبد الكريم، أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي، دار الكتاب الحديث، الكويت، ط1، 1999 .

24- جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة إبستيمولوجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دط، دت.

25- حسان تمام، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، 2006 .

: مناهج البحث في اللغة، دط، دت.

26- خديجة الحديثي، دراسات في كتاب سيبويه، دار غريب، بيروت، لبنان، دط، 1988 .

27- ابن خلدون، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2009 .

28- عبد الرحمان أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، دط، 1987 .

29- زين كامل الخويسكي، ألفية ابن مالك في النحو و الصرف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 2003، ج2 .

30- سعيد الأفغاني، من تاريخ النحو، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، دت .

31- السيوطي، الأشباه و النظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، ج1 .

32- شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما و حديثا مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، بيروت، ط2، دت.

: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، دت .

33- الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط2، دت.

34- عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، 1980 .

35- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط1، 2006.

36- الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1983، ج1.

37- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، موفيم للنشر، دط، 1991 .

38- مازن المبارك، الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1997 .

39- محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

40- محمد خير حلواني، أصول النحو العربي، إفريقيا الشرق، المغرب، دط، 2011 .

41- محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، 1989 .

42- مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد و توجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986.

: مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، مكتبة مصطفي البابي الحلبي، مصر، ط2، 1958 .

ثالثا: المعاجم.

43- ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، دط، 1979.

44- الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت.

45- مجمع اللغة العربي، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 2004.

46- المعجم الوسيط، تح: إبراهيم مصطفى و آخرون، دار الدعوة، إستانبول، تركية، ط1، 1989.

47- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط4، 1994.

رابعا: المجلات و الدوريات.

48- عبد الحميد جكون، الدراسات اللغوية، مجلة سنوية متخصصة في علوم العربية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد: 003، 2005 .

49- عبد الحميد مصطف السيد، نظرية العامل في النحو العربي و دراسة التركيب، الأردن، نشرت بجامعة مجلة دمشق، مج: 18، العددان: (3،4)، 2002 .

50- محمد صاري، تيسير النحو، ترف أم ضرورة، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، مج3، العدد: 03، 2001.

فهرس الموضوعات

ملخص:

يتناول هذا البحث دراسة آراء ابن مضاء القُرطبي الداعية إلى التسيير النحوي و مدى تأثر المحدثين بهذه الدعوة.

و تتمثل أهمية هذه الدراسة في محاولة بسط الآراء النحوية التيسيرية التي كان هدفها تبسيط المادة النحوية، و تسهيل استيعابها، و لذلك كان موشوع هذه المذكرة موسوما بعنوان: << **آراء ابن مضاء القرطبي النحوية في كتابه (الرد على النحاة) و أثرها في دعاة التيسير المحدثين** >> .

و قد فرضت طبيعة الموضوع طرح الإشكالية التالية: هل تمكن ابن مضاء القرطبي من وضع أسس علمية جديدة لتحقيق عملية التيسير النحوي؟. وهل تأثر به فعلا المحدثون الذين اهتموا بمجال هذا البحث ام إنه هو في وادٍ وهم في وادٍ آخر؟.

ولضمان سير البحث وفق خطة منهجية كان لابد أن نختار منهجا يتوافق مع موضوع الدراسة.

و قد اعتمدنا على المنهج الوصفي مع الاستعانة بالمناهج الأخرى عند الضرورة كالمنهج التاريخي، و المنهج النقدي، و التعليلي، لأن طبيعة البحث تقتضي ذلك.

أما بالنسبة لخطة البحث فقد تمت صياغتها وفق خطة منهجية تتضمن: مقدمة، فمدخلا متبوعا بثلاثة فصول فخاتمة، و قائمة المصادر و المراجع.

حيث كانت **المقدمة** بمثابة الباب الرئيسي الذي نلج من خلاله إلى صميم البحث، أتبعناها **بمدخل** تعرضنا فيه إلى المفهوم الاصطلاحي للنحو العربي، و كيفية نشأته و تطوره.

ثم جاء الفصل الأول موسوما بعنوان: **النحو العربي: صعابه و منهج تيسيره.**

و قد تم تقسيمه إلى مبحثين:

أما المبحث الأول فعنوانه: **صعوبة تعلم النحو العربي و يشمل:**

أ –ظهور الخلافات المدرسية.

ب– توسع الصناعة النحوية.

و أما المبحث الثاني فعنوناه بـ: **جهود النحاة في تيسير النحو العربي** و قد تناولنا فيه:

أ– تيسير النحو العربي عند القدامى.

ب– تيسير النحو العربي عند المحدثين.

و خصصنا الفصل الثاني و الثالث للجزء التطبيقي، فعرضنا في الفصل الثاني: **آراء ابن مضاء القرطبي النحوية في كتابه (الردّ على النحاة).**

و عرضنا في الفصل الثالث: **آراء المحدثين التيسيرية و مدى تأثرها بدعوة ابن مضاء القرطبي.**

ثم اختتمنا البحث بخاتمة أدرجنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها، و أتبعناها بفهرس المصادر و المراجع.

Résumé

Cette recherche examine les points de vue des fils éclairée verset appelant à la gestion et la mesure de la grammaire moderne touchée par cette invitation.
Et l'importance de cette étude dans le but d'étendre concessionnels grammaticale de vues dont l'objectif était de simplifier l'article grammaticale, et faciliter absorbé, et il était donc un sujet marqué par cette note intitulée: >> fils éclairé vue sur le verset dans son livre (soumettre grammairiens) et son impact sur les défenseurs modernes de l'assouplissement Et la nature de l'objet a imposé poser le problème suivant: Est-fils en mesure allumé Cordoue et de la vulnérabilité de son développement moderne de la nouvelle base scientifique pour faciliter le processus de la grammaire?
Et nous avons adopté l'approche descriptive avec l'aide d'autres approches quand approche historique et critique Kalmnahj nécessaire, et exposé, parce que la nature de la recherche exige.
Comme pour le plan de recherche a également été établi en conformité avec la méthodologie du plan comprennent: Introduction, suivie de trois chapitres FmdkhalaFajatmh, et la liste des sources et références.
Où elle a été présentée comme la porte principale par laquelle nous entrons dans le cœur de la recherche, nous avons suivi l'entrée où nous étions à la notion de l'arabe idiomatique, et comment ses origines et son évolution.
Puis vint le premier chapitre intitulé Musoma: grammaire arabe: Assaabh et une approche facilitée.
Et il a été divisé en deux sections:
La première section est intitulée: la difficulté de la grammaire arabe et comprend:
A - l'émergence de différences entre les écoles.
(B) l'expansion de l'industrie grammaticale.
Et la deuxième section a droit à: faciliter les efforts grammairiens de la grammaire arabe et peut nous traiter avec elle:
(A) de faciliter la grammaire arabe quand le vieux.
(B) faciliter la grammaire arabe quand modernistes.
Et nous avons consacré le deuxième trimestre et la troisième partie de l'application, Frdhana au deuxième trimestre: les points de vue des fils éclairée grammaticale Cordouan dans son livre (des grammairiens de poste).
Et notre offre dans le troisième trimestre: le point de vue de la facilitation moderne et leur fils d'invitation de la vulnérabilité allumés Cordouan.
Trouver ensuite conclu la conclusion la plus importante que nous avons inclus nos conclusions, et nous avons suivi un catalogue des sources et des références.

Summary:

This research examines the views of lighted son verse calling for the management and the extent of modern grammar affected by this invitation.
And The importance of this study in an attempt to extend concessional views grammatical whose objective was to simplify the article grammatical, and facilitate absorbed, and so it was a topic marked by this note titled: >> son lighted views of the verse in his book (post grammarians) and its impact on modern advocates of easing<<.
And the nature of the subject has imposedask the following problem: Is able son lit Cordovan and the vulnerability of its modern development of new scientific basis for easing the process of grammar?
And we have adopted the descriptive approach with the help of other approaches when necessary Kalmnahj historical and critical approach, and explanatory, because the nature of the research so require.
As for the research plan has also been drafted in accordance with the methodology of the plan include: Introduction followed by three chapters FmdkhalaFajatmh, and the list of sources and references.
Where she was presented as the main door through which we enter into the heart of the research, we followed the entrance where we were to the concept of the Arabidiomatic about, and how its origins and its evolution.
Then came the first chapter entitled Musoma: Arabic grammar: Assaabh and approach facilitated.
And it has been divided into two sections:
The first section is entitled: the difficulty of Arabic grammar and includes:
A - the emergence of school differences.
(B) the expansion of grammatical industry.
And the second section is entitled to: facilitate efforts grammarians in Arabic grammar and may we dealt with it:
(A) facilitate the Arabic grammar when old.
(B) facilitate the Arabic grammar when modernists.
And we have dedicated the second quarter and the third part of the application, Frdhana in the second quarter: the views of lighted Cordovan grammatical son in his book (post grammarians).
And our offer in the third quarter: the views of modern facilitation and their vulnerability invitation son lit Cordovan.
Find then concluded the most important conclusion we have included our findings, and we followed a catalog of sources and references.